

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة وهران



قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير  
' ثقافة واتصال '

هوية الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة.  
(مقاربة سوسيولوجية: أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة وهران-  
نموذجاً)

إعداد الطالب: سالمى العربي

تحت إشراف: د. حجيج الجنيد ( مشرفاً )

أ. ابن طرمول عبد العزيز ( مشرفاً مساعداً )

لجنة المناقشة:

أ.د. حماته بوخاري ( رئيساً )

د. حجيج الجنيد ( مقرر )

أ. ابن طرمول عبد العزيز ( مقرر مساعداً )

أ.د. يزلي عمار ( مناقشاً )

د. مولاي حاج مراد ( مناقشاً )

2006 / 2005

الموضوع: طلب توظيف.

تحية طيبة، وبعد.

بمزيد من الشرف والتقدير، أتقدم إلى سيادتكم بطلب توظيفي كأستاذ لمادة علم الاجتماع بأحد الأقسام المتخصصة عموماً في الدراسات والعلوم الإنسانية بمركزكم المحترم. وتفضلوا بمعرفة بعض المعلومات الشخصية: المؤهلات العلمية: ليسانس وماجستير في علم الاجتماع من جامعة وهران. الخبرة المهنية: أستاذ ثانوي لمدة لا تقل عن سبع عشرة سنة (17). أبلغ من العمر نحو خمس وأربعين سنة (45).

سيدي، أرجو أن يحظى طلبي هذا بموافقتكم. وتقبلوا فائق احترامي وخالص تحياتي.

الإمضاء:

الرقم	موضوع الرسم البياني	المكان	الصفحة
-------	---------------------	--------	--------

79		تقييم ظهور الصحافة المستقلة	01
168	الملاحق	مبررات الموقف أو التقييم الغالب	02
117		العنوان المفضل أو المقروء	03
118		فترة قراءة العناوين	04
120		العامل المشجع على القراءة	05
138		نوع الإستجابة التي تحققها تلك القراءة	06
119		تقييم أهمية القراءة	07
122		مكانة الصحافة المستقلة	08
124		المادة الأساسية التي تقدمها الصحافة	09
126		أثر الصحافة المستقلة على المجتمع	10
126		مجال التأثير الفعال	11
141		درجة انسجام الخطاب..مع الرأي العام	12
134		مضمون الصحافة المستقلة	13
130		حول وجود إختلاف جوهري..	14
131		أوجه الإختلاف	15
137		سلوك الصحافة المستقلة..	16
169	الملاحق	مدى ارتباط القراءة بتناول..	17
134		تفسير تعرض بعض العناوين..	18
141		مدى خضوع الخطاب لتأثير..	19
138		وظيفة الصحافة الوطنية بشقيها	20
139		الحد الفاصل بينهما	21
144		مدى انجاز هذه الصحافة لوظيفتها	22
144		مظاهر انجاز هذه الوظيفة	23
141		مصدر الخطاب في هذه الصحافة	24
12		التوزيع الإحصائي لمجتمع الدراسة	أ
169	الملاحق	التعريف الإحصائي للعينة المبحوثة	ب
79		ل سحب اليوميات الوطنية 1991-1988	جدول
95		لإظهار المواقف المختلفة (مقتبس)	جدول
13		الرسم 1: المدرج تكراري لمجتمع الدراسة والعينة	الرسوم
100		الرسم 2: رسم كاريكاتوري وعنوان في صفحة	
106		الرسم 3: تقييم ظهور الصحافة المستقلة	
112		الرسم 4: رسم كاريكاتوري- موقف الحكومة	
117		الرسم 5: دائرة نسبية – العنوان المقروء أو المفضل	
130		الرسم 6: دائرة نسبية – أوجه الإختلاف..	
134		الرسم 7: مدرج- تمثيل أسباب تعرض..	
139		الرسم 8: دائرة نسبية- وظيفة الصحافة بشقيها	
170	الملاحق	الرسم 9: دائرة- توزيع المقروئية	
170		الرسم 10: دائرة- مصدر الخطاب	

## الإهداء

إلى روح والدي، " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ".  
إلى زوجتي وأبنائي.  
إلى أفراد عائلتي، أقاربي وأصدقائي.  
إلى رفقائي الطلبة في جميع أطوار الدراسة، وزملائي الأساتذة الثانويين.  
إلى الشهداء وإلى الوطن.

تشكرات

إذا كان من قبيل العادة أن يلتبس المرء من غيره في ساعة العسرة أو الضرورة ما هو بحاجة إليه، فإنه من أدب الإحسان والعرفان أن ينحني احتراماً وتقديراً لأولئك الذين لم يستكفوا عن بذل كل ما في وسعهم لتقديم العون والنصيحة..

وفي هذا الخصوص، يليق بي أن أتني على فضل الأستاذين المحترمين: الدكتور حجيج الجنيد، والأستاذ ابن طرمول عبد العزيز أنهما قبل ابتداء تأطيري لإنجاز هذا العمل، ثم توجيهه ومراقبته انتهاء. وأغتتم هذه الفرصة لتحية أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا البحث: فذلك دليل على تقديرهم له.

كما أشكر أولئك الطلاب، دون استثناء، الذين ساعدوني على الإسراع بتقرير والإستمرار خلال السنتين الفارقتين، وعلى رأسهم محمد وعمر، كما لا يفوتني تحية الأخ بلخير الذي ساعدني في نسخ هذا البحث.

## فهرس المواد

<u>المحتويات:</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة العامة:	01
مدخل:	02
منهجية وتقنيات البحث:	10
تحديد المفاهيم:	17
<b>الفصل الأول: مفهوم الإعلام في الجزائر (1962-1990):</b>	<b>29</b>
المبحث الأول: المرجعية السياسية والقانونية:	30
1: الأسس السياسية:	32
1:1- مرحلة الأحادية الأيديولوجية:	32

38	2:1- مرحلة الإختبار التعددي:
41	2: الأسس القانونية:
42	2:1- قانون الإعلام 01-82:
45	2:2- قانون الإعلام 07-90:
50	المبحث الثاني: تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر:
57	1: التطور البنيوي:
61	2: التطور الوظيفي:
	<b>الفصل الثاني: التعددية الصحفية واتجاهات الخطاب الإعلامي المكتوب</b>
70	في الجزائر:
71	المبحث الأول: التعددية الصحفية ( الحاجة والممارسة ):
73	1: التعددية الصحفية كحاجة اجتماعية ومهنية:
82	2: التعددية الصحفية كممارسة اجتماعية:
89	المبحث الثاني: اتجاهات الخطاب الإعلامي المكتوب في الجزائر:
101	<b>الفصل الثالث: الصحافة المستقلة ونمطية الخطاب:</b>
103	المبحث الأول: المدخل إلى الصحافة المستقلة ( المفهوم والتطور ):
104	1: المفهوم:
107	2: التطور:
113	المبحث الثاني: الصحافة المستقلة ( المقروئية والحاجات ):
115	1: المقروئية:
121	2: الحاجات:
123	2:1- بالنسبة للمبجوثين ( كمتقنين ):
125	2:2- بالنسبة للمجتمع:
128	المبحث الثالث: إستقلالية الخطاب ( المرجعية والأبعاد ):
151	خلاصة عامة:
155	المراجع:
160	الملاحق:

## عرض مختصر للمذكرة

لا شك أن مفهوم الإتصال بات يحتل حيزا هاما في البنية المفاهيمية الكبرى لحياة المجتمعات المعاصرة وأساسا قويا في نسيج علاقاتها المختلفة. وأصبح واضحا أن ميدان الإتصال يشكل المنظومة الرئيسية المتحكمة في تلك العلاقات إما بالتوازن والمرونة وإما بالتوتر والتعقيد. ومن هذه الزاوية بالذات، إكتسب هذا الميدان فعاليته وحيويته خصوصا وأنه قد امتص نصيبا معتبرا من التكنولوجيات الحديثة وأمكن من توظيفها بنجاح فائق.

إلا أن المتغيرات المهيمنة والتطورات الناشئة بصورة متسارعة في الواقع العالمي، جعلت من الإتصال يتمحور بشكل حاد ومركز في مجال الإعلام الذي لا جدال في كونه الحقل الأول لتمثلات هذا الميدان بفضل تعدد وتنوع وسائله، وبفضل قدرته على اختراق الأوساط والدوائر المختلفة. لذا، لم يعد الصراع أو التنافس مقتصرا على الموارد والثروات الإقتصادية فحسب، بل أصبح الإعلام على رأس الأولويات المستهدفة لإنجاز الإستراتيجيات الكبرى، كونه يمثل منطقة عبور حتمية للوصول إلى مصادر الثروات والأسواق ذات الإختصاصات المتعددة، وإلا كان عبثا ومجانيا ما تصرفه الدول المتقدمة على تكنولوجيات الإتصال الفضائية من نفقات مالية غير محدودة.

لذا، فإن أي غياب أو تأخر عن التحكم في الإتصال والإعلام، يعني ببساطة فقدان الموقع الطبيعي ضمن حركة التاريخ المعاصر: فكلاهما يشير إلى درجة تقدم أو تخلف المجتمعات. ولما كان العالم العربي متخلفا في هذا الميدان بشكل عام، فإن حداثة التجربة الإعلامية الجزائرية بالنظر إلى قصر عمرها من ناحية، وانتقالها من وضع إلى آخر من ناحية ثانية، يدعو إلى استقصاء تداعياتها على المجتمع وانعكاساتها على نسيج علاقاته: فالإعلام كما هو معلوم أداة للتأثير قبل كل شيء.

ودخول الإعلام المكتوب بالجزائر عهد التعددية في خضم التحول الدستوري الذي حصل سنة 1989، أفرج عن أشكال خطابية إعلامية متعددة، نتصور أنها لا تخلو من تبعية إلى أصول فكرية وثقافية واجتماعية متأصلة.

ومن هذا المنطلق، كانت ملاحظتنا أولاً، ومن ثم صياغتنا لإشكالية مرجعية الخطاب في الصحافة الوطنية المستقلة في ضوء التنافر بينه وبين الخطاب الرسمي منذ تأسيس تلك الصحافة إلى اليوم. حينئذ، إستند إنجازنا لهذا البحث إلى معطيات ميدانية، إعتباراً لطبيعة الإعلام الجماهيرية معتمدين في ذلك على تقنيتي الإستمارة والمقابلة. وقد حددنا في مرحلة أولى مرتكزات هذا الإعلام في الجزائر، وتتبعنا المسار التطوري للصحافة المكتوبة بها بما ينسجم مع أهداف البحث.

ومع تقديرنا للنقائص الممكنة بفعل الصعوبات والعوائق التي تواجه أي بحث، فإننا نزعم أن هذه المقاربة قد ساهمت في الكشف عن موضوع حساس، ومكنت من التوصل إلى رصد جملة من النتائج أو الملاحظات في مجال البحث السوسيولوجي للإعلام ببلادنا، نوجزها فيما يلي:

- 1- الصبغة التراكمية للإعلام الوطني لكونه يمثل محصلة لعوامل ومؤثرات مختلفة، وهي دلالة على تشكله بعيداً عن المنظومة المهنية، وهذا أمر – بنظرنا - ساهم في تخلفه إلى حد بعيد.
- 2- التعددية الصحفية في الجزائر تأكيد وتمثل لرفض اجتماعي عام، وتعبير عن حاجات أساسية شرطية؛ وهي بالتالي عملية اجتماعية بذاءة لكونها تدفع بشكل ما إلى توسيع وترسيخ مجال الحريات والمبادرات.
- 3- ظاهرة التصاعد في بيان الإستهلاك الإعلامي المكتوب منذ حصول التعددية الصحفية، تعكس تحقيق الإعلام الجديد لاستجابات ظلت مكبوتة بقوة الأيديولوجيا.

4- بروز الصحافة المستقلة في الجزائر، لا يرتبط بإجراءات تبريرية لقفزة سياسية حاصلة أو تعبير عن حاجة صناعية وتجارية لا غير، ولكنه إثبات لخلفيات ثقافية وأيديولوجية قائمة.

5- خضوع العملية الإتصالية الإعلامية المكتوبة في الجزائر لنماذج متنوعة ومتفاوتة، بل ومتباعدة أحيانا، من الخطابات التي تستهدف توجيه وإدارة الوعي الجمعي نحو غايات معينة.

إننا في الختام، نعتقد أن هذا الموضوع بحاجة إلى توسيع نظر وملاحظة وتحديد وتحقيق، وهو بالتالي مجال مفتوح لإنجاز بحوث ودراسات أخرى كفيلة بالتوصل إلى نتائج ذات مصداقية ونجاعة أكبر.

## المقدمة العامة.

## مدخل:

من الطبيعي أن يحظى مجال الإعلام في الوقت الراهن باهتمام مركزي لدى المجتمعات المعاصرة، لا لكونه صناعة تنجز تقديما نوعيا من حيث موادها ووسائلها فحسب، ولكن، وبالدرجة الأولى، نظرا لفعالية وخطورة التأثيرات التي يحدثها بشكل مباشر أو غير مباشر في الأوساط والدوائر المختلفة. ولما تأكدت حاجة المجتمع البشري في التاريخ الحديث إلى التطور والتحديث، فقد انتقل إلى هذه المرحلة عبر وسائل الإعلام التي أدت إلى تفعيل العلاقات المتداخلة والمتقاطعة بين الأفراد والجماعات، ثم بين الدول والأمم.

لقد تمثلت أول خطوة ضرورية جريئة ضمن هذا السياق في ظهور اليومية لأول مرة عام 1702 بإنجلترا (*Daily Courant*)، حيث اقتصر دورها على الإخبار والتبليغ (*information*)؛ ومن ثم، إنها عملت على إذاعة أو إشاعة المعلومات على أوسع نطاق اجتماعي ممكن. وبمرور الزمن، تبلورت هذه الوسيلة بتبلور وظيفتها. حينئذ، أصبح من غير الممكن الرجوع إلى وضع " ما قبل الجريدة " أو تصور وضع جديد متغير خال من الحالة الإعلامية: فعلاوة على الوظيفة الأولية وهي الوظيفة الإبلاغية التي تنفرد بها وسائل الإعلام، فإنها أصبحت تحتكر وظائف حيوية متعددة، يمكننا حصرها فيما يلي:

1- إحتواء الأفراد والجماعات في محيط اجتماعي محدود؛ ما يدفع إلى القول بأن هذه الوسائل رسخت مبكرا فكرة العولمة التي اتخذت حاليا أوجها وأبعادا مختلفة.

2- توجيه الوعي الفردي والجماعي، أو ما يعرف اختصاراً " بالرأي العام "، وفق تصورات وأفكار محددة تنتهي إلى تحقيق مصالح الجهات التي تتحكم في تلك الوسائل بصورة عامة.

إن استطلاع الواقع الإعلامي الراهن، يقرر التطور المذهل الذي شهده ميدان الإتصال عموماً، وبالخصوص في الثلاث الأخير من القرن العشرين، بفضل تحكم العلوم والتكنولوجيا في هذا الميدان. وبما أن تعريف العملية الإتصالية وفق إحدى نظريات الإتصال ممكن إنطلاقاً من تحديد وظيفة أحد حدودها (من، ماذا، بأي وسيلة، لمن، كيف)(1)، فإن بعضها الآخر يصفها " كعلاقة تتكون بواسطة ما أسماه كولن شيري، بث منبهات وإثارة استجابات." (2) وإذا كان الإهتمام تضاعف بهذا الميدان وبدرجة أكثر إلحاحاً عندما اكتسب مفهومه الجماهيري، فقد أخذت عملية الإتصال بعداً حساساً في ظل التنافسات والتجاذبات مع الميادين الأخرى، إذ أصبحت " عملية منظمة ومعقدة، ويزيد في صعوبتها ارتباطها بالمبادئ السياسية." (3) فالموضوع حسب هذه النظرة يتعلق بالمضمون(4) بما أنه عامل من

(1) LASSWELL D., Structure et fonction de la communication dans la société, in Lyman Bryson. The communication of ideas, 3(Harper, New York, 1948, 296p.), P.31.

(2) ميرل جون- لوينشتاين رالف، الإعلام وسيلة ورسالة(روى جديدة في الإتصال)، ترجمة د.سعاد خضر العرابي الحارثي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1989، ص.26.

(3) د. عصام سليمان الموسى، المدخل في الإتصال الجماهيري، الطبعة 4، إربد(الأردن)، الكتاني للنشر والتوزيع، 1998، ص.25.

(4) بيبير ألبير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص.77 إلى ص.79.

عوامل التأثير على الجمهور، حيث يشبه الوجبات المقدمة في المطاعم(1). إلا أننا نعتقد أن الخطاب هو أساس وجوه العملية الإتصالية، وهو الشيء الذي يعبر عن قيامها، وهو الذي تتبناه وسائلها المختلفة وعلى رأسها الصحافة المكتوبة؛ فبرغم القفزات النوعية التي سجلها الإعلام المرئي خلال العقد الأخير من القرن الفارط، إلا أن الإعلام المكتوب " التقليدي " لا زال – كما يبدو- يفرض حضوره بقوة و يمارس هيئته " الأزلية " كما لو أن المصدقية الإعلامية مرتبطة ومرهونة بهذا النوع من الإعلام دون غيره.

ومن هنا، بروز الملاحظة الملائمة لبحث فعالية ( *efficacité* ) الإعلام المكتوب وخاصة الأكثر تداولاً وانتشاراً منه، ونعني بذلك الجرائد أو اليوميات التي تقع في تماس مباشر ودائم مع أكثر الشرائح الإجتماعية. وهذا بالتحديد، يمكننا أن نلمس أحد الأسباب التي حافظت على استمرار الصحافة المكتوبة منذ تأسيسها إلى اليوم من ناحية، وتكشف عن الأهمية القصوى التي تمتاز بها من ناحية أخرى. إن هذه الأهمية هي التي فتحت مضمار التسارع والتنافس بين الأطراف الإجتماعية المختلفة لملكية هذه الصحافة في الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء. وهذه الأهمية تكمن، بنظرنا، في الخطاب الذي تتبناه أو تستند إليه إزاء أي قضية أو موقف.

---

(1) MAIGRET E, Sociologie de la communication et des médias, Paris, Armand Colin, 2004, P.38.

وبما أن الصحافة المكتوبة في الجزائر ظلت قرابة ثلاثة عقود من الزمن جهازا إعلاميا حكوميا، فلا مناص من الفصل بأن الخطاب الذي تسيّره ( *véhiculer* ) هو وبالقطع خطاب سياسي أي ديولوجي في المقام الأول: إنه خطاب أحادي المرجعية ( *uni-référence* ) وأحادي النهاية. لقد فرضت كثافة الضغوط على المبادرات الفردية والجماعية تحرير اللسان الصحفي من الداخل أي من صلب الصحافة الحكومية نفسها، حيث كانت الحاجة ماسة لحركة إعلامية جديدة مفتوحة على جميع الإتجاهات. لذا كان بروز عناوين صحفية عديدة - مباشرة بعد التغيير الدستوري بتاريخ 1989/02/23، نعتت نفسها بأنها " صحافة مستقلة " - أحد المظاهر الملموسة الأولى التي تبرهن على تلك الحاجة وتعبّر عن الرفض الإجتماعي لاحتكار القرار وتسيير التعبير، حتى أوشك عدد عناوينها أن يماثل عدد الجمعيات السياسية الناشئة على إثره. وبالنظر إلى أهمية الإعلام ومكانته الأساسية في نظام العولمة التي تجتاح المحيطات الإجتماعية وتخرق الحدود الثقافية، فإن الملاحظة الموضوعية تقتضي طرق هذا الموضوع، لا سيما وأن الصحافة المكتوبة لا زالت تحتفظ بموقعها الإعلامي-الإجتماعي الفعال رغم تقدم وتدوع وسائل الإتصال الجماهيرية. وبما أن ظهور الصحافة المستقلة قد ارتبط بالتغيير الدستوري المشار إليه سابقا، فهذا يعني حتما أن الخطاب الذي تتبناه هذه الصحافة لا ينسجم مع التوجهات السياسية لمرحلة ما قبل التغيير. وهذا ربما يمكن استيعابه. وعلى هذا الأساس، يركز اهتمامنا بموضوع الإتصال عموما، وموضوع الصحافة المستقلة على وجه التحديد لدوافع عدة، ذاتية منها وموضوعية:

فأما الدوافع الموضوعية، فتنحصر فيما يلي:

- \* حداثة التجربة الجزائرية في مجال استقلالية الصحافة أو حرية الإعلام.
- \* بروز شعب خطابية متعددة ومتباينة بالجزائر ( حزبية، دينية، جمعوية،.. )
- \* تناوب الإحتكاك بين الخطاب الرسمي باتجاهاته المختلفة، والخطاب في الصحافة المستقلة.

\* إنفتاح المجتمع الجزائري على الإستهلاك الإعلامي مقارنة بانفتاحه على الإستهلاك الفكري والأدبي أو غيريهما.

\* تمثل وانعكاس العلاقة بين مختلف الخطابات على حركة وسلوك المجتمع الجزائري من خلال مؤشر الإستهلاك لعناوين صحفية دون أخرى.

\* حداثة وخصوبة البحوث السوسيولوجية في مجال الإعلام بالجزائر.

بينما تتمثل الدوافع الذاتية في العناصر التالية:

\* الإقتراب السوسيولوجي لفهم هذا النوع من الخطاب الإعلامي المكتوب في الجزائر.

\* القناعة الشخصية بأهمية الإعلام المكتوب ودوره في ترقية المجتمع الجزائري بوصفه وسيلة حيوية في عمليتي الإتصال والثقافة.

\* الإهتمام الخاص بالخطاب في الصحافة المستقلة وبعلاقته بالخطابات الأخرى.

\* الإنخراط في حقل البحث السوسيولوجي الإعلامي بالجزائر.

\* محاولة الإسهام في تأصيل البحث في إعلام الخطاب وليس إعلام الأخبار.

حينئذ، بإمكاننا أن نتساءل، في آن واحد، عن مدى قدرة هذه الصحافة الجديدة على " الإستقلالية "، ومن ثم تحولها إلى أداة سوسولوجية جريئة لتفعيل الحراك الإجتماعي بصورة مستمرة في الجزائر ( أي لمرحلة ما بعد التغيير ).

والملاحظ أن هذه الصحافة منذ نشأتها في مطلع التسعينات من القرن الفارط – وهي الفترة التي شهدت بداية " حالة انفراج سياسي " في الجزائر – لا تحظى بما يمكن أن نسماه " الرضا الرسمي "، ويدل على ذلك صدور عدد كبير من الإجراءات والتدابير العقابية ضد بعض العداوين، وهذا يعنى بالنسبة للملاحظ الباحث استقرار سلوك التنافر بين خطاب سياسي رسمي معلوم البنية والمصدر، وخطاب إعلامي مكتوب " لا رسمي " حديث النشأة، " مجهول الهوية ".

فالإشكالية إذن: لم ماذا تتمر علاقة التنافر بين هذا الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة وبين الخطاب الرسمي؟ ومن ثم، ما هي البنية المرجعية التي تتحكم في هذا الخطاب الإعلامي الجديد؟ هل هي بنية أيديولوجية؟ أم بنية مهنية؟ أم بنية أخرى؟

ومن هذا المنطلق، فإن المعالجة المنهجية للإشكالية المطروحة، تفرض علينا اقتراح بعض الإجابات الأولية أو الإفتراضات الممكنة:

فافتراضنا الأول، هو أن الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة ليس بخطاب إخباري ( *informationnel* ) محض، بل هو خطاب يتكون من بنية فكرية قائمة بذاتها، يدل حضوره على اتجاه أيديولوجي معين في المجتمع الجزائري.

وافترضنا الثاني، أن الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة يدل على ولادة نمط خطابي إعلامي جديد يريد أن يكون موازيا لخطابين سائدين هما الخطاب السياسي والديني، ويسعى إلى الإستقلال عن سلطتهما.

وأما افتراضنا الثالث، فمفاده أن هذا الخطاب يجد انتماءه وعمقه في أخلاقيات المهنة الإعلامية أو الإحترافية التي تعتمد على الجرأة والموضوعية بالدرجة الأولى أساسا لعرض الخبر وتحليل القضايا الإجتماعية، وبخاصة في ظل الضمانات القانونية والدولية التي تحمي العمل الإعلامي عموما.

وإذا كان اهتمامنا ينصب حول مجال الإتصال عموما، فإنه يصبح من الطبيعي تناول أشكال الخطاب المختلفة ذات التأثير المباشر على توجيه الحراك الإجتماعي. ومن هنا، تصبح عملية التحكم وتسيير الخطاب قضية حيوية قصوى، وذلك هدف لا يتسنى تحقيقه إلا بتحديد هوية هذا الخطاب أو ذاك: فالهوية بكل ما تحمله من دلالة أصالية ( *authenticaire* )، تشمل جميع العناصر والخصائص المشد كلة والمميزة في نفس الوقت لأي كائن موجود، وتحيل إلى الأرحام التي تكون فيها. وبهذا المعنى، لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر مدى تأثير هذا الخطاب وتردداته الثقافية والإجتماعية في مجتمع – كالمجتمع الجزائري – الذي يشهد حالة من التدول ( *mutation* ) جد منفعة، إلا بتحديد تلك العناصر والخصائص. فالأهمية العلمية الرئيسية، إذن، لهذا البحث تكمن في الكشف عن مرجعية الخطاب في صحافة وطنية تدعي لنفسها " الإستقلالية "، وهي إحدى وسائل الإتصال الجماهيرية التي تغطي الحيز الأكبر من الإستهلاك الإعلامي الوطني بالجزائر.

وإذا كان من أهمية علمية أخرى، فإنها بالتأكيد الكشف عن طبيعة العلاقة بين خطاب رسمي " مؤسساتي " سائد، وبين خطاب إعلامي مستحدث " مستقل "؛ الأمر الذي سيقودنا إلى عقد مقارنة أولية- على الأقل - أو شاملة بينهما. وإجمالاً، يمكن حصر الأهداف العلمية لهذا البحث فيما يلي:

أ- وضع مفهوم للخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة.

ب- رصد المنطلقات والآليات التي تتحكم في هذا النمط من الخطابات الإعلامية.

ج- تصور الأبعاد المددودة والمسقبلية لهذا الخطاب في صيرورة المجتمع الجزائري.

د- تقدير أبعاد الثنائية الخطابية في الإعلام الجزائري المكتوب ( الرسمي والمستقل).

وإذا سلمنا بالأهميات العلمية المذكورة لبحثنا، ففي مقام آخر لا يخلو من أهميات اجتماعية، في مقدمتها السعي إلى تحسين أداء المجتمع في كافة ميادين الحياة من خلال إنتاج أدوات ثقافية إجرائية خلاقية. ونتصور أن المؤسسة الإعلامية بفروعها المتعددة والمختلفة في الجزائر كفيلة بتنفيذ هذا العمل إنطلاقاً

مما يمكن أن نطلق عليه " تأهيل الخطاب "؛ عندئذ فقط، يصبح مفهوم " الخطاب " مفهومًا منتجًا وذا محتوى اجتماعي يتوافق مع متطلبات المجتمع المتحركة والمتغيرة.

**منهجية وتقنيات البحث:**

لا شك أن إنجاز هذه الخطوات هو بالنهاية إثراء منهجي و مسعى ضروري نحو تأسيس ميدان لسوسيولوجيا الخطاب في بلادنا على أسس موضوعية وعلمية. وكما يتضح من طرح الموضوع والمعطيات المتصلة به، فإن المنهج المناسب الذي اعتمدها لبحثه هو المسح الكشفي، وهو مسح اجتماعي يمتاز بطابعه التحليلي: إذ " لا يصف وجود المشكلة والظاهرة ولا يهتم بأوجهها، بل يبدأ من وجودها، ويبحث عن أسباب حدوثها "(1). وبما أن أي بحث سوسيولوجي لا يحتكم إلى الميدان في تفسير الظواهر هو بالنهاية بحث فارغ من أي أهمية أو قيمة علمية، فهذا يستلزم – فيما يتعلق ببحثنا – إجراء ممارسة ميدانية على الواقع الاجتماعي لتأكيد صدق الأهميات التي رصدناها سابقا، والتحقق من الفرضيات المذكورة. لذلك قمنا في مرحلة أولى بإجراء استطلاع ميداني لتجذب السقوط الناجم عن القراءات الأولية الخاطئة والأحكام المسبقة، حيث اتصلنا بعدد من نقاط بيع الصحف ( الأكوادك ) بوسط مدينة وهران، من أجل التعرف على أكثر العناوين مبيعا ومقروئية. وقد أفادنا أصحابها أن " اختيار القراء من الفئات

---

(1) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان(الأردن)، دار الشروق، 1997، ص.140.

العمرية البالغة المختلفة، يقع في الغالب على الصحافة المسد تقلة ذات الطابع الإخباري. "

لقد كانت هذه المرحلة أساسية في ترسيخ قناعتنا ونظرتنا إزاء الموضوع من جهة؛ ومن ثم، وتوجيه البحث نحو المراحل الأخرى من جهة أخرى. حينئذ، كان لزاما

تحديد مجتمع الدراسة قبل كل شيء. وعليه، فقد وضعنا اختيارنا على الأساتذة الجامعيين في ستة أقسام من أقسام العلوم الإجتماعية والإنسانية كأندب مجتمع لدراسة موضوع المذكرة. وأسباب اختيارنا لهذا المجتمع تتحدد فيما يلي:

أ- مساهمة هذا المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج الخطاب بالجزائر.  
ب- الكفاءة العلمية لهذا المجتمع من حيث إدراك فعالية الخطاب في توجيه المجتمعات.

ج- إهتمامه العلمي ( كل في تخصصه ) بأحد أشكال الخطاب واطلاعه بمصادره.

د- قدرته المادية على اقتناء المادة الصحفية المكتوبة.

هـ - سهولة تعاويه مع أسئلة البحث ( الإستمارة ).

ولإجراء هذه الممارسة الميدانية، كان لا بد، أولاً، من تحديد حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة المذكور آنفاً؛ وثانياً، لا بد من تعريف التقنيات الميدانية الملائمة لطبيعة هذا البحث.

وإذا كان من المؤكد تماثل الخصائص بين أفراد المجتمع المدروس، فمن

الطبيعي أن تكون العينة في بحثنا هذا عينة غير احتمالية حصية ( *Echontillon*

*par quota* ). حينئذ، فقد حددنا عدد أفرادها بما لا يقل عن 110 مبحوثاً كي

تكون أكثر تمثيلاً للمجتمع المذكور، علماً بأن العدد الإجمالي الذي يتشكل منه والذي

استقيناها من كلية العلوم الإجتماعية ومن الأقسام المعنية بجامعة وهران، يقدر ب-

170 أستاذًا للموسم الدراسي 2004-2005، يظهر توزيعهم حسب الأقسام في

الجدول: (أ) الذي يمثله الرسم البياني أدناه. والجدير بالإشارة أننا أضفنا الطابع

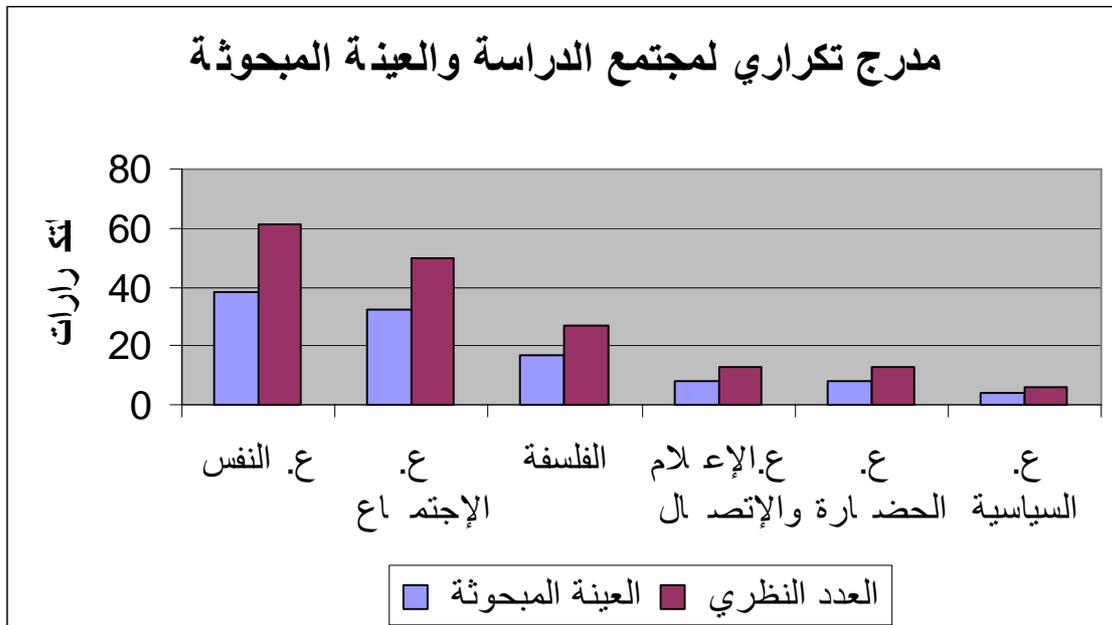
العشوائي على العينة المأخوذة وذلك بعدم اختيار أفراد من المجتمع المدروس دون

آخرين. أما الجدول: ب ( في الملاحق: ص.169 )، فيتضمن

**الجدول ( أ ) : التوزيع الإحصائي لمجتمع الدراسة وأفراد العينة المبحوثة.**

النسبة %	العينة المبحوثة	النسبة %	العدد النظري للأساتذة	مجتمع الدراسة (الأقسام)	
62,29	38	35,88	61	علم النفس	01
64,00	32	29,41	50	ع. الاجتماع	02
62,96	17	15,88	27	الفلسفة	03
61,53	08	07,64	13	ع. الإعلام والاتصال	04
61,53	08	07,64	13	ع. الحضارة	05
66,66	04	03,52	06	ع. السياسية	06
100	<b>107</b>	100	<b>170</b>	المجموع:	
	<b>62,94</b>	النسبة%	100	النسبة:	

**مدرج تكراري لمجتمع الدراسة والعينة المبحوثة**



تعريفا ومعطيات إضافية عن العينة. غير أن التقنيات التي اتبعناها في هذا البحث، بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وهو موضوع في تماس مباشر، كما أسلفنا، مع مختلف الشرائح الاجتماعية وخصوصا النخبوية منها، فتتمثل بالأساس وفي المقام الأول في الإستمارة التي ضمناها أسئلة متنوعة تتركز كليا على صلب الموضوع، يمكن تصنيفها إلى أسئلة إستبائية مفتوحة، أسئلة إستبائية مغلقة وأسئلة مذيبة بالإجابات المتوقعة (أنظر الملاحق: ص.161). والغاية من استخدام هذه التقنية، هي جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تستجيب لحاجة البحث التحليلية.(1) ومن ثم، يصبح استخدام الإستمارة إجراء ملائما.

---

(1) أنظر بهذا الخصوص مثلا: مهدي زويلخ - تحسين الطراوة، منهجية البحث العلمي، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 1998، الفصل الرابع، ص.78 إلى ص.82.  
أو: محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، طنطا، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، 2001، الفصل العاشر، ص.401 إلى ص.441.

وأما توزيع الإستمارات على أفراد العينة، فقد تم بالإستعانة بواحد ممن نعرفهم من طلبة الأقسام المعنية. وتمكنا بعد شهرين ونيف من الزمن، من استرجاع جميع الإستمارات؛ غير أننا ألغينا ثلاثة منها بسبب عدم إجابة أصحابها - من قسم علم النفس - عن معظم أسئلتها. لذلك اعتمدنا 107 استمارة فقط، أي ما يعادل 62،94 % (أنظر الجدول: "أ" أعلاه) من العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة تستجيب كلها للأسئلة المطروحة ، وهي نسبة - في اعتقادنا- ممثلة للمجتمع المدروس. ومن ثم،

فإن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم تأسيسا على ما يذهب إليه أغلب الدارسين. (1)

أما التقنية الثانية التي أدخلناها في هذا السياق استكمالا للبحث الميداني، فهي تقنية المقابلة (*entretien*)، واعتمادنا لها يعد عملية ضرورية ومنهجية، بحيث مكنا هذا الإستخدام، من الإقتراب من مصادر الخطاب الصحفي المستقل من ناحية؛ وأتاح لنا إجراء مقابلة (*confrontation*) بين المعلومات المحصل عليها عن طريق التقنية الأولى، والمعلومات المستقاة عن طريق التقنية الثانية، ما ساعدنا على التعرف عليه نسبيا، من ناحية أخرى. وقد تم إجراؤها في ظروف مختلفة مع هيئة التحرير (*redaction*) لأكثر العناوين الصحفية

---

(1) أنظر: GHIGLIONE R – MATALON B, Les enquêtes sociologiques. Théories et pratiques, Paris, A. Colin, 1978, PP. 114 à 124.

أو أنظر: BERTHIER N, Les techniques d'enquête. Méthodes et exercices corrigés, Paris, A. Colin, 2000.

المستقلة مقروئية من أفراد العينة وهما يوميتي: الخبر (الناطقة بالعربية)، و *LE QUOTIDIEN D'ORAN* (الناطقة بالفرنسية). وقد تسنت لنا معرفة تلك العناوين بعد تفريغ الإستمارات. وبما أن اهتمامنا قد انصب على هذا الموضوع، فقد كان ضروريا الإطلاع على الأعمال والدراسات السابقة في هذا الخدوص. إلا أن ملاحظتنا المتواضعة – على الأقل – ثبتت افتقارا كبيرا، أو

احتكاكا هامشيا - في بلادنا على الأقل - بهذا الموضوع، ونعني بذلك الدراسات والأبحاث التي تعرضت للتجربة الإعلامية الجزائرية من منطلقات إعلامية أو تاريخية أو إحصائية أو وصفية بحثية، باستثناء تلك المقاربات التي مست بالتحليل أو بالمقارنة بعض الجوانب الثقافية لهذا الموضوع. ومرد هذا الإفتقار عموما في نظرنا إلى الخصوصية المجردة ( *abstraite* ) التي يتميز بها من جهة، وحساسيته المفرطة من جهة ثانية.

حينئذ، يشكل ذلك أهم صعوبة نظرية ومنهجية واجهتنا في إنجاز هذا البحث، لو لا محاولتنا استثمار المعطيات المتنوعة والمختلفة التي تضمنتها الدراسات المشار إليها، وأبرزها تعتبر من مراجع هذا العمل نذكر منها، مثلا، التالي:

\* د. أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي (آفاق وتحديات)؛ جذور الخطاب الأيديولوجي الجزائري.

\* د. عزي عبد الرحمان، عالم الإتصال؛ فضاء الإعلام.

وعلى هذا الأساس، كان هذا البحث اقترابا نحو فهم ظاهرة اجتماعية لا أكثر. ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت البحث، وهي صعوبات تقنية، في مقدمتها جمع الإحصائيات الخاصة بمجتمع الدراسة، إذ ترددت الجهات المعنية ( إدارة الجامعة وكلية العلوم الاجتماعية ) مرات عديدة في تقديمها لنا. وفي الوقت الذي تمكنا فيه من إجراء المقابلة بسهولة فريدة وغير منتظرة مع هيئة التحرير بمقر صحيفة الخبر (بالعاصمة)، كان العكس تماما مع صحيفة *le quotidien d'Oran* ( بوهران )، حيث لم يستمر إجرائها مع رئيس تحريرها، بحجة ضيق الوقت رغم

إلحاحنا وعودتنا إلى مقر الصحيفة عدة مرات وباستخدام الطرق والوسائل المختلفة للإتصال. وهذه صعوبة أخرى.

### تحديد المفاهيم:

إن تحليل الموضوع والوصول إلى النتائج المتوقعة من خلال التحقق من الفرضيات المطروحة، يتطلب مبدئياً تحديد المفاهيم الأساسية التي يركز عليها البحث. وهي، في نظرنا، كالتالي بالترتيب: الإتصال، الإعلام، الصحافة، الخطاب، هوية الخطاب.

### 1- مفهوم الإتصال:

ليس بمقدور هذا العمل أن ينجز إلا برصد محيطه الميداني الواسع. والإتصال في هذه الحالة هو كذلك. " ولفظ الإتصال ( *communication* ) ينبثق من العبارة

أو اللفظ اللاتيني ( *communis* ) الذي يعني ( عام أو مشترك ) أو من اللفظ ( *communicare* ) والذي يعني ( تأسيس جماعة، أو المشاركة). " (1) ومن هنا، فالإتصال أولاً هو عملية ( *processus* ) أي فعل ممارس، وهو عملية ليست اعتباطية أو عشوائية، وإنما تخضع لجملة من التأثيرات والتدخلات. لذلك، " فالإتصال هو قبل كل شيء عملية نفسية اجتماعية ضرورية للإنسان " (2)، بل إنه أيضاً " في المجتمعات الحيوانية، يصبح الإتصال فعالاً عندما يساعد على تأمين أو تلبية حاجة مجموعة معينة. " (3) وتقود مراجعة التعاريف المختلفة

(1) جون ميرل و رالف لوينشتاين، المرجع السابق، ص.25.

(2) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.13.

(3) LASSWELL, Op.Cit., p. 31.

للإتصال – وخاصة تلك التي أوردها عصام سليمان الموسى في كتابه (1) إلى أن هذه العملية لا تتم سوى عن طريق أداتين هما: " الرموز والرسائل. إلا أن هذه العملية التي تستند إلى " أربعة عوامل هي المصدر والرسالة والوسيلة والهدف " (2)، لا تبعث بأي نوع من أنواع الرسائل بقدر ما تقوم بإرسال إشارات. وعند معظمهم، " الإشارة لها القدرة على الإثارة وانتقاء الإستجابات عند المستقبل ". (3) وحقيقة، تبدو العملية الإتصالية معقدة من هذا المنظور إذ أن الإشكال قد ينشأ بين طرفيها في حالة الإختلاف من حيث تلك الإشارات أو الرموز ودلالاتها. ومن ثم، لا بد من مراعاة درجة التوافق الرمزية في معادلة الإتصال. والإتصال

كممارسة بشرية، يصنف بحسب ج. ميرل و ر. لوينشتاين (4) إلى ثلاثة أصناف هي:

أ- إتصال ذاتي.

ب- إتصال شخصي.

ج- إتصال جماهيري.

ويعد الصنف الأخير أهم أصناف الإتصال سواء من حيث مجاله أو من حيث وسائله لدرجة وصف معها " بالإنفجار الإتصالي " (5)، تلك الوسائل التي ازدادت

- 
- (1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص. 17 إلى 19.
  - (2) و (3) ج. ميرل و ر. لوينشتاين، المرجع السابق، ص. 27.
  - (4) نفس الشيء، ص. 30.
  - (5) نفس الشيء، ص. 24.

تقدما وفعالية منذ منتصف القرن العشرين وآلت إلى انخراط هذا الميدان في منظومة البحوث العلمية؛ ومن ثم، كان قيام علم الإتصال الذي أصبح " يعنى بدراسة تبادل المعاني بين الأفراد في المجتمع عبر نظام مشترك من الرموز. " (1)

وبناء على ما سبق، يبرز الإتصال كفعل ديناميكي يضمن العلاقة بين الأفراد ويستجيب للحاجيات من جهة، ويتحكم في المسارات المختلفة للحياة المعاصرة من جهة أخرى. وإذا كان من المناسب أن نشير إلى الفرق بين " الإتصال " و " التواصل "، فإن، الإختلاف أمر ثابت بين الإتصال والإعلام.

## **2- مفهوم الإعلام:**

إنه بمجرد الإشارة إلى هذه العبارة، تتبادر إلى الذهن صورة كل وسيلة أو أداة تتيح نقل الأخبار أو الأنباء أو المعلومات المتنوعة حول الأحداث الطارئة. وعليه، فعبارة الإعلام ( *information* ) تتضمن معنى: الإنباء أو الإبلاغ أو التبليغ أو الهدف. ومن ثم، فالإعلام " هو عملية فكرية ذات مضامين متعددة الأغراض، لكنها تهدف من حيث النتيجة إلى شيء واحد هو مخاطبة الإنسان " (2) وهي العملية التي تتولاها أجهزة أو مؤسسات إعلامية قائمة بذاتها. وهذه المخاطبة تخضع بالدرجة الأولى إلى درجة تقدم الوسائل والتقنيات المستخدمة، فضلا عن كفاءة الموارد المالية والبشرية الموظفة. " وإلى فترة قريبة، إستندت معظم هذه

(1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.13.

(2) د. نفس الشيء، ص.23.

التخصصات ( علم الاجتماع، علم النفس، علم الإتصال، ..) إلى افتراض نقدي واحد الذي - بحسبه - يكمن معنى وسيلة الإعلام في الرسائل التي يتضمنها نصها، سواء أكان مكتوبا و/أو مسموعا ". (1) غير أن الواقع يرجح " النشاطات المستمدة من تلك الوسيلة في عمومها. " (2) وإذا كنا في مكان سابق قد أشرنا إلى الإختلاف بين الإتصال والإعلام، فلأن " وسائل الإعلام بطبيعتها معنية بتقريب الأفراد، أو على الأقل إحالتهم بسهولة على الحدث، وإن الإتصال يرمي بطبيعته إلى إلغاء المسافات. " (3) فالإعلام من الإتصال، كالجاء من الكل. ومن هنا، يمكن القول بأن الإعلام عملية اتصالية كاملة الحقوق بموجب قيامها بتوجيه رسائل مختلفة للجمهور. غير أن ما ينشأ خلال هذه العملية هو استقرار حالة التناقض بين " الخبر " وبين "

المعرفة والعلم " عند الجمهور، حيث يسود الاعتقاد عنده أن الحصول على الخبر يعادل المعرفة العلمية أو الإمساك بالحقيقة، وهو الأمر الذي نبه إليه " دونيس دي روجومون " (4). إلا أن " إدغار موران " يرى أن " المعرفة هي التي تسمح بحصر الخبر، بوضعه في سياقه، وبتعميمه، أي ما يعني إدراجه في مجموعة. " (5) وإذا كان ما تقدم يمثل أحد أوجه الخطر الذي ينجر على

- 
- (1) DICKEY S, La contribution à l'étude des moyens de communication de masse, traduit de l'anglais, in : 1993, cinema and the urban poor, in south india. Cambridge Univeristy, P.454.  
(2) DICKEY, IDEM, P.462  
(3) DE ROUGEMONT D, La confusion entre information et connaissance, in : L'imaginaire des techniques de pointe, Paris, L'Harmattan, 1989, p.141.  
(4) IDEM, P.140.  
(5) MORIN E, *l'enjeu humain de la communication*, in : revue : Sciences humaines, N° 07, Juin - 1991, P.34.

الوظيفة الإعلامية، فإن هذا لا يحد من المجال الحيوي الذي تفتحه، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، للمجتمع البشري. ولكن في المقابل، " تقدم الوسائل الحديثة للإتصال الجماهيري حسنة كبرى للذين يراقبون مؤسسات الصحافة، أجهزة الإذاعة، وأشكال أخرى من الرأسمال الثابت و المتخصص. " (1)

لقد أصبح الإعلام إذن، صناعة قائمة بذاتها في هذا العصر التكنولوجي: فلا الإنسان ولا التكنولوجيا قادرين على قمعها أو الإسداء عنها. ومهما كانت التقديرات والإختلافات بشأن تأثيراتها، فإن سلطتها وآلياتها ستستمر في فرض نفسها على حركة المجتمعات.

### 3- مفهوم الصحافة:

لعل التوصل في نهاية الأمر إلى تحديد مفهوم للصحافة، هو ما سيساعدنا دون  
مبالغة على فهم إشكالية البحث أكثر فأكثر لما يوجد من علاقة عضوية ومباشرة  
بينهما.

والصحافة بالمعنى المعاصر، هي " صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء  
وكتابة المقالات وجمع الإعلانات والصور ونشرها في الصحف والمجلات بهدف  
الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية. " (2) وبهذا المعنى، تظهر الصحافة كواجهة  
أخرى للميدان التجاري حيث تعرض وتطلب الأخبار بواسطتها بأصنافها المختلفة

---

(1) LASSWELL, Op.Cit.,P.34.

(2) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1993، ص.324.

( وربما كان هذا هو الطابع الغالب على هذا التعريف ). في حين أن العودة إلى  
تاريخ ظهور الصحافة عندما " صدرت في 1502 صحيفة نيو زايونوغ في  
ألمانيا..، وصاحبها ظهور الطبقة المتوسطة " (1)، تدل دلالة قاطعة على جراءة  
التحولات الثقافية والإجتماعية ولو في مستوى الإرهاصات التي بدأت تشهدها تلك  
الفترة؛ وهي تعبير شاهد على نمو نوع الحاجات حينذاك. لقد اقترن بهذه المناسبة  
مفهوم الإعلام بمفهوم الصحافة. ويمكن القول بأن الصحافة تمكنت من تجسيد  
( incarnation ) روح الإعلام. لهذا استطاعت أن تتفاعل في كل مرة مع  
التحديات سواء تلك الناجمة عن التقدم التقني أو عن الضغوط الإجتماعية ونحوها.  
وما يدل على ذلك، إنتقال الصحافة من المرحلة المكتوبة، إلى المرحلة الملفوظة،

وصولاً إلى المرحلة الإلكترونية. وبما أن بحثنا وثيق الصلة " بالمرحلة الأولى "،  
كان ضرورياً أن نعرض تصنيفاً لها كما وضعه " بيير ألبير " (2):

أ- الدوريات ( *périodiques* ).

ب- اليوميّات ( *quotidiens* ) وتنقسم إلى:

\* الصباحية والمسائية.

\* الشعبية والتميزية.

\* القومية والإقليمية.

---

(1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.36.  
(2) أنظر: بيير ألبير، الصحافة، المرجع السابق، ص.14 إلى ص.21.

وإذا كان هذا يمثل الهيكل العام للصحافة المكتوبة في العالم عموماً، " فإن مولد  
الصحافة الحديثة يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك لأسباب  
مختلفة، منها التقدم الكبير في المواصلات والبريد، وتطور المفهوم السياسي،  
وظهور القوانين الليبرالية، ثم ظهور الإختراعات المختلفة. " (1) وكما أن الصحافة  
ظلت في الفترات المختلفة تصادم التحديات، فإن ذلك ليس من البراءة في شيء، إذ  
لا يمكن تقدير حجم الإنحرافات وأبعادها المحتملة التي يمكن أن تترتب عن قصد أو  
غير قصد من جراء أداء صحافي معين.

لذلك حدث طرح إشكالية ما يعرف " باستقلال الصحافة " و " حرية الصحافة "، أو  
بالأحرى حدود الحركة و التعبير المتاحين لها، ليس لشيء، ولكن " لأن التأثير الذي  
تمارسه على الرأي العام يجتذب إليها مصالح تحاول مراقبتها والإشراف عليها بغية

استخدام قوتها. وفي هذا المنحى تمارس المصالح السياسية أو مصالح مجموعات الضغط المختلفة تأثيرا هو، نسبيا، أكثر فعالية في تسييرها منه في تسيير قطاعات اقتصادية أخرى." (2)

وفي الواقع أن المسافة بين مفهومي الإستقلال ( *indépendance* ) و الحرية ( *liberté* ) في هذا المجال، قد تبدو شكلية أو منعدمة. وهذا غير صحيح: فكل ما

---

(1) بيير ألبيير، المرجع السابق، ص.38.  
(2) نفس المرجع السابق، ص.10.

وصف بأنه مستقل " هو ما لا يخضع لتبعية غيره... ومصطلح الإستقلال يظل دائما نسبيا وضمنا بحسب السياق." (1) ومن ثم، يتبين أن الإستقلال ممكن ومحدود في جميع الأفعال والأوضاع على عكس الحرية تماما. فعندما ظهر مفهوم الإستقلال في ميدان الصحافة، رسخ حقها نظريا في المشاركة السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمع. ولكن الرهانات والممارسات والتدخلات المتعددة، من هذا الطرف أو ذاك، بطريقة ذاتية أو شبه ذاتية، من شأنها أن تعرض هذا المفهوم لتأويلات أو توظيفات غير ملائمة.

#### **4- مفهوم الخطاب:**

كيفما يكون شكل الإعلام، وكيفما تكون وسيلته، فإنه بالضرورة يتخذ لنفسه وجهة معينة، ويتبنى أسلوبا معيناً، ويستخدم مادة إعلامية معينة في علاقته مع الجمهور وفقاً لأهداف معينة.

وإذا كان من تعبير استحدثه الألسنيون يمكن أن ينطبق على اجتماع هذه المكونات وفي هذا المجال أيضاً، فإنه تعبير "الخطاب" أو بالأحرى عبارة " *discours* "، أو " *discurrere* " التي تجد أصولها اللغوية في اللاتينية حيث تعني " التحرك هنا وهناك ". (2) ويرى علماء اللسانيات أن " هذا المصطلح ليس له ما يقابله في أكثر اللغات غير الرومانية.. والخطاب ليس هو النص، وليس

(1) LALANDE A, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 2<sup>o</sup> volume, quadrigé/P.u.f, 5<sup>o</sup> éd., 1999, p.493.

(2) Encyclopédia Universalis, D ( Kraval ), France, 1996, p. 1076

تمظهراته ( *manifestations* ) " (1)، بل هو- كما يرى ميشيل فوكو-

" مجموعة قواعد غير معرفة، تاريخية، محددة دائماً في الزمان والمكان والتي بدورها حددت خلال فترة معينة، ولظرف اجتماعي، إقتصادي، جغرافي، أو لغوي معين، شروط ممارسة الوظيفة اللفظية. " (2) في حين، يعرف " لالاند " لفظ *discours* أو *discursus* بأنه " عملية فكرية تتم عقب عمليات أولية جزئية ومتتابة. " (3)

وعلى هذا النحو، يتضح أن عبارة " الخطاب " أخذت موقعها الإصطلاحي ليس كبديل عن الكلمة، أو عن الجملة، أو عن الكلام، أو عن النص، بل وليس كبديل عن

الرسالة أيضا؛ ولكن كتعبير منطقي حقيقي، لا مرادف له، عن أفكار وتصورات ثابتة تجد مسندها ومسلكها إلى الواقع في البنى اللفظية والبلاغية، أو البنى الكتابية، أو البنى المرئية. وبمقابل هذا التطور الذي شهده هذا المصطلح، وبالكميفية التي أوردته القواميس الأجنبية ( اللاتينية )، فإنه ظل في المعاجم العربية محصورا ضمن الحقل اللغوي البحث، إلى أن جاءت محاولات بعض فقهاء اللغة في " تأسيس علم اللغة أمثال عبد القاهر الجرجاني في دراساته لتفسير القرآن الكريم وكتابه: دلائل الإعجاز، وابن جني في دراساته لخصائص اللغة " (4)،

---

(1) Encyclopédie philosophique universelle, Les notions philosophiques, Tome1, 2<sup>e</sup> édition, P.U.F, 1998, p.665.

(2) IDEM, p.666.

(3) LALANDE, Op.Cit, p.237.

(4) د. أحمد حمدي، جذور الخطاب الأيديولوجي الجزائري، الجزائر، دار القصة للنشر، 2001، ص.13.

وغيرهم. وفي لسان العرب، " الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام ". (1) بينما

وردت كلمة خطاب في القرآن في أكثر من موضع وسياق لتتضمن المعاني التالية:

أ- الفصل في الكلام وفي الحكم، كما عند ابن كثير في تفسيره للآية رقم 20 من

سورة (ص)(2)، وأضاف إليه المراغي: الفصل بين الحق والباطل(3).

ب- قوة الحجاج والمجادلة: كما عند ابن كثير(4) والزمخشري(5) في تفسيريهما

للآية رقم 23 من سورة (ص).

ج- العجز عن المداظرة: كما عذد ابن كثير(6) والزمخشري(7) للآية رقم 37 من سورة النبأ.

وعلى العموم، فإن مصطلح الخطاب في الأدبيات العربية لم يحقق مفهومه الدقيق كما نجده في بعض مثيلاتها الأجنبية لتركيزها على الجاذب اللغوي المحض المتعلق بمعاني الكلمات ومرادفاتها. وفي هذا الصدد، يقابل بعضها مصطلح الخطاب بمفردات مختلفة، كالقول أو الكلام، أو غيريهما. وفي نفس السياق،

- (1) إبن منظور، لسان العرب المديط، الجزء الثاني، بيروت، دار الجيل- دار لسان العرب، 1988، ص855.
- (2) أنظر: إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء 4، بيروت، دار المعرفة، 1982، ص30.
- (3) أنظر: أحمد مصطفى المراغي، تفسير المراغي، الجزء 22-24، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ص105.
- (4) إسماعيل بن كثير، نفس المرجع، ص31.
- (5) أنظر: أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الجزء 3، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ، ص369.
- (6) إسماعيل بن كثير، نفس المرجع، ص465.
- (7) أبو القاسم الزمخشري، نفس المرجع، الجزء 4، ص210.

واعتباراً لأهمية التحديد في مثل هذه الحالات، لا بد من التنبية إلى الفرق بين " الخطاب " و " الخطبة " (بضم الخاء) التي تعني لغة " الكلام المنثور المسجع ونحوه.. والخطبة مثل الرسالة (*lettre*) التي لا أول لها ولا آخر."(1)

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول بأن الخطاب كلمة جامعة تعبر عن الإنصهار المتوافق بين البنية اللغوية والبيانية ( الحرف، الكلمة، الجملة، التشبيهات، الإستعارات،.. إلخ) وبين البنى الفكرية والثقافية، حيث يتحول إلى رموز ودلالات تضمن قيام واستمرار علاقة ما بين مرسل ومتلقي. وكما ينطبق الأمر على جميع أشكال الخطاب، فإنه ينطبق بالدرجة الأولى على الخطاب الإعلامي نظراً لطبيعته الجماهيرية.

## 5- هوية الخطاب:

إذا صدق الإنطباع على ما أوردناه، حول مفهوم الخطاب سابقا، فهل يمكن لأي خطاب وهو ونتاج بشري أن يتشكّل خارج الأرحام الإجتماعية والثقافية، أو بالأحرى: هل يمكن لأي خطاب حال تكوّنه أن ينسلخ عن بيئته النفسية والفكرية والمادية؟

إن هذه المسألة تعيد إلى الطرح الإشكالية التقليدية حول العلاقة بين المنتج والمنتج في القول الفكرية والأدبية والفنية ونحوها. وإذا كان الخطاب من جنس هذه الميادين، فمن المفترض أن يصدر بكافة عناصره الشكلية أو الخارجية،

---

(1) ابن منظور، المرجع السابق، ص.855.

وعناصره الروحية أو الداخلية، لأنه لا يخضع لأداة صماء أو عوامل غير بشرية، بل تتحكم فيه عوامل ذاتية بصورة إجمالية. وبالتالي، سواء كان مصدر هذا الخطاب شخصية طبيعية أو اعتبارية، فمن الطبيعي أن يعبر عن هوية مصدره من خلال بنية لغوية ورمزية معيضة. وكما أن الفرد في المجتمع يتميز عن غيره بهويته الشخصية التي تستمد عناصرها من مرجعيات أحادية أو متنوعة ومتعددة، فكذلك ينسحب الأمر على الخطاب. إلا أن فعالية الخطاب أقوى، نظرا لطبيعته الإتصالية، ما جعل أحدهم يعتبره " الجوهر الأساسي لصراع الإنسان ".(1)

ومن هذه الزاوية، تبرز القوة الوظيفية التي يتمتع بها الخطاب في حركة المجتمع البشري. وإذا أدركنا هذا البعد، فمن اليسير أن نعلم الخلفيات التي تدفع المجموعات

الفاعلة إلى الهيمنة على وسائل الإعلام؛ الأمر الذي يبرهن على أن " الخطاب الإعلامي، مهما يكن، هو ثمرة أو نتاج ترويض ( *dressage* ) معين" (2)، علما بأن المساحة الإستهلاكية لهذا الخطاب هي الأكبر بجميع المقاييس مقارنة بغيره.

---

(1) أحمد حمدي، المرجع السابق، ص.17.

(2) BOURDIEU P, *Le mécanisme invisible (entretien)*, in Accent Grave, [www.accentgrave.org/article](http://www.accentgrave.org/article).

## الفصل الأول:

مفهوم الإعلام في الجزائر

( 1962 - 1990 ).

**المبحث الأول:**

**المرجعية السياسية والقانونية.**

أصبح مفهوما من عناصر المقدمة العامة أن الإشكالية المطروحة في هذا البحث متصلة بمجال الإعلام في الجزائر. وإذا كان هدفنا الوصول إلى تقديم إجابات ملموسة لتلك الإشكالية، فإن الموضوع يتطلب في مرحلة أولى رصد الأسس والمبادئ والمقولات التي صيغ على قاعدتها مفهوم الإعلام في الجزائر؛ ويتسنى لنا ذلك من خلال مراجعة الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية، وتحليل النصوص الموصولة بالإعلام فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي لورودها. إن اعتماد التحليل التاريخي في هذا الجزء، يسمح لنا بالتحقق من مسألتين هامتين

هما:

أ- تطور الخطاب الإعلامي في الجزائر.

ب- علاقة الفعل الإعلامي بالفعل السياسي في الجزائر.

أما في مرحلة أخرى، فالموضوع يفرض علينا إجراء قراءة استقصائية لأهم التشريعات والمواد القانونية ذات الصلة بالإعلام عموماً والصحافة المكتوبة على وجه الخصوص. ويستفاد من هذه القراءة:

أ- الإقتراب من فهم التوافق الوظيفي بين السياسي والقانوني في تشكيل وتوجيه الخطاب الإعلامي في الجزائر.

ب- إختبار وتقدير الحدود القانونية للفعل الإعلامي في الجزائر.

## 1: الأسس السياسية:

لعل ما يمكن التأكيد عليه في مقدمة هذا العنصر، هو خضوع كافة المسارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في الجزائر إلى " إملاءات تاريخية " تستمد مشروعيتها من استحقاقات الكفاح الشعبي ضد الوجود الكولونيالي، وقد تجسد ذلك في تلك القرارات التي تضمنتها المواثيق والنصوص الرسمية للدولة الجزائرية. ولأهميته القصوى خلال الفترات والأوضاع المختلفة، فإن الإعلام كان، بكيفية أو بأخرى، حاضراً فيها؛ بل إن تلك النصوص ظلت بمثابة المصادر التي يتغذى منها والمشروعية التي يكتسب منها وضعه ( *statut* ) ضمن العمليات الإستراتيجية الكبرى.

وفي ضوء مراجعة تلك النصوص، يمكن التمييز بين مرحلتين كبيرتين في تطور مفهوم الإعلام بالجزائر هما:

## 1:1- مرحلة الأحادية الأيديولوجية:

وفيها اقتبس الإعلام مفهومه من مفهوم الثورة التحريرية بحد ذاتها، حيث لم يكن في هذه الحالة عملية " إخبارية " محضة تلتزم بشروط المهنية الموضوعية، ولكنه اضطلع بمهمة " نضالية " لا تقل مسؤولية عن غيرها من المهام العسكرية أو السياسية: إنها مهمة التعبئة ( mobilisation ):

1- فقد ورد في بيان أول نوفمبر 1954 ضمن تحديد وسائل الكفاح الرامية إلى

تحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني " أن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية." (1)

2- بينما جاءت الإشارة للإعلام في " منهج الصومام 1956 " بصفة الدعاية تارة، وبالتعبئة تارة أخرى. وهذان الشكلان ليسا موجهين لخدمة القضية الجزائرية داخليا فقط ( ومحط النظر هنا هم الجزائريون والأقليات المختلفة )، ولكن خارجيا أيضا ( والتركيز هنا على المجتمع الفرنسي ).

3- أما " برنامج رابلس جوان 1962 " الذي تضمن " الخيارات الكبرى " للجزائر ما بعد الإستقلال، فقد أدرج الإعلام فيها ضمن إطار ما دعاه " محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية "، إذ ينبغي " توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية." (2)

ومن هنا، يلاحظ أن ولادة مفهوم الإعلام في الجزائر إقتضتها اعتبارات ظرفية ومصدرية بحيث اكتسب هذا المفهوم بعدا واتجاها متميزين، نابعين من الواقع السياسي والاجتماعي. وعليه، فقد شهد هذا المفهوم - كما توضحه الموثائق المذكورة - تبلورا متدرجا ابتداء من التعبئة، إذ أريد بذلك شحن الهمم والضمائر بمبادئ وأفكار الثورة وتمكين الالتفاف حولها. ويبدو أن هذا المفهوم الأولي للإعلام لم يخطء مدلوله بالنظر إلى السياق الذي صدر فيه والأهداف التي

(1) النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مطابع الحزب، وحدة رضا حودو، بدون تاريخ، ص. 07.  
(2) نفس الشيء، ص. 90.

يتضمنها. ونظرا لاقتراح ذات المفهوم بالتطورات الميدانية ومنها توسع نطاق الثورة والتعبئة الجماهيرية، مقابل انتشار الخطاب الإعلامي الاستعماري الموجه للقضاء عليها، فقد انتقل إلى مستوى الدعاية المضادة إنطلاقا من فكرة الثورة القائمة على استرجاع الحقوق الوطنية. ثم، وبوتيرة مغايرة في النمو والإنجاز، تخطى مفهوم الإعلام حدود "النشأة الثورية" إلى فضاء الحياة الاجتماعية الواسعة، حيث لم يعد أداة تستخدم لمواجهة وضع خاص أو حالة استثنائية، ولكنه اتخذ جزءا حيوي من عملية لا حدود لها وهي عملية التعليم في نطاق جماهيري، ما يؤكد إقدام الإعلام في ترسيخ وتأصيل القواعد التي تأسس عليها.

وإذا وسعنا أن نقيم هذا التحليل، فيمكننا القول بأن الإعلام، بل والخطاب الإعلامي عموما في الجزائر، بصرف النظر عن وسائله وأدواته، يجدان مفهوميهما في

المدونة الثورية؛ وربما أمكننا مبكرا أن نفترض أن هذا الموضوع بحد ذاته، هو مثار صراع متجدد بين أشكال مختلفة من الخطاب.

4- وإذا اتضح مما سبق أن الثورة، لكونها كانت تمثل مقدسا ومنطلقا لا نظير له، هي التي أكسبت الإعلام مفهومه في ظل الإحتلال، فقد صاغت الأيديولوجيا ذلك المفهوم وفق شروطها وحاجياتها بعد الإستقلال؛ والأيديولوجيا في هذه الحالة ليست أيديولوجية الثورة - كما يمكن أن نلمسها في النص والسابقة - ولكنها أيديولوجية المذهب. والمذهب هنا هو: الإشتراكية، حيث " أن وسائل الإعلام

يجب أن توجد لنشر السياسة الإشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة." (1) وقد ثبت التركيز على هذا التوجه في " ميثاق الجزائر 1964 ": فمن شروط ترسيخ الإشتراكية في الجزائر، " يتعين الإلحاح بشكل خاص على أهمية التعليم في كل المستويات كأداة للتكوين الأيديولوجي " (2)، فضلا عن " توسيع وسائل تكوين الجماهير وتعبئة كل الطاقات لمكافحة الأمية،.. والحزب هو منشط هذا العمل الذي سيكون أول عمل وطني " (3)، لأن الحزب ورث الثورة وتمكن من وضع وسائل الإتصال والإعلام المختلفة تحت مراقبته منذ الإستقلال. وفي هذه الحالة، يصبح الإعلام هو فقط ما ينشره الحزب وفق آلياته الأيديولوجية لا غير. كما أن الإعلام، من هذا المنطلق، قد فقد شخصيته الوظيفية المستقلة ولم يعد جهازا قائما بذاته عندما ألحق إلاحا بمنظومة التعليم والتكوين.

5- إلا أن " الميثاق الوطني 1976 " الذي صدر بعد استفتاء شعبي عام، هو الوثيقة السياسية الأولى التي سمت الإعلام بتسميته الحقيقية ليس كتعبئة أو تكوين أو تربية جماهيرية، وأعطته مفهومه كعلاقة اتصالية متبادلة. ففي سياق تحديد علاقة الدولة بالمواطن، نص على أن " الدولة الإشتراكية تضم من مجموع الحريات العمومية وبخاصة حرية التعبير، والرأي، والتفكير،.. وتضمن الدولة

- 
- (1) ج. ميرل و ر. لوينشتاين، المرجع السابق، ص.238.  
(2) ميثاق الجزائر، جبهة التحرير الوطني- اللجنة المركزية للتوجيه، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، بدون تاريخ، ص.41.  
(3) نفس الشيء، ص.75.

الإشتراكية لكل المواطنين الحق في إعلام كامل وموضوعي سواء بالنسبة للقضايا الوطنية أو الدولية." (1) وبعد أن أشار إلى الصحافة والإذاعة والتلفزة من جملة الوسائل التي يجب " أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة، مشوقة، كفيلة بالإستجابة للحاجات الأيديولوجية والجمالية " (2)، ألح على " البدء بتكوين الصحافيين وتمكينهم من معرفة القضايا الوطنية والعالمية، وتدريبهم على التمسك بالحقيقة، والحرص الدائم على الموضوعية." (3)

ولئن كان هذا يدل على نقلة نوعية في الخط البياني لمفهوم الإعلام في النصوص الرسمية، وإبراز فعلي له كحق من الحقوق المشروعة، إلا أنه لم يخرج من فلك البراغماتية الأيديولوجية، ولم يتحرر من تبعيتها المطلقة شأنه في ذلك شأن أي جهاز تابع للدولة الإشتراكية حيث " يجب على وسائل الإتصال بالجماهير أن تدعم

الحكومة في السلطة لكي يسد تطبيع المجتمع أن يتقدم والدولة أن تصل إلى أهدافها." (4)

6- وعلى خلاف جميع النصوص والوثائق السياسية السابقة، فإن " الميثاق الوطني 1986 "، وهو خلاصة إثراء للميثاق السابق، قد أفرد مكانا مخصصا

- 
- (1) الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، ص.79.  
(2) نفس الشيء، ص.101.  
(3) نفس الشيء، ص.102.  
(4) ج. ميرل و ر. لوينشتاين، المرجع السابق، ص.236.

للإعلام، إثباتا لخصوصياته الوظيفية وأبعاده العملية. لذلك نلاحظ أن هذا النص قد بدأ فعليا مفهوم الإعلام في سياقه الأيديولوجي، بطبيعة الحال؛ " فهو وسيلة أساسية من وسائل الثورة، يعبر عن أهدافها، ويعمل على تعميقها ويدافع عنها في الداخل، ويتصدى للذود عنها والتعريف بمنجزاتها في الخارج " (1)، وهو النص نفسه الذي كشف عن ضرورة تفاعل الإعلام مع الحياة الاجتماعية، ومن تقليص حدة الإسقاطات الأيديولوجية وإضفاء طابع الواقعية على مفهومه في ظل التناقضات والممارسات والتراكمات المتلاحقة: " فوجود إعلام مسئول من شأنه أن يساهم أيضا في دعم ممارسة الرقابة بكشف الأخطاء والمواقف السلبية والتجاوزات والإهمال والتبذير وكل أشكال الانحراف." (2)

إن مبررات هذا التدول والتطور في مفهوم الإعلام بالجزائر، هي مبررات موضوعية بالدرجة الأولى، لا يستبعد أن تكون من أصل المبررات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية التي أدت بعد بضع سنوات إلى حصول ما يمكن أن يوصف " بالتحول التصحيحي" (*mutation correctionnelle*).

لقد تبين من خلال التحليل السابق الذي استندنا فيه إلى النصوص الأساسية للدولة الجزائرية، أن موضوع الإعلام قد رافق نسق الأحداث والأوضاع التي أسست للتاريخ المعاصر لهذه الدولة. وبقدر ما كان حضوره في الفترات

- 
- (1) الميثاق الوطني 1986، حزب جبهة التحرير الوطني، بدون مكان، بدون تاريخ، ص.167.  
(2) نفس الشيء، ص.169.

المختلفة حضوراً ظرفياً (*circonstanciel*) يستجيب لحاجات كل مرحلة، بقدر ما كان مفهومه أحادي الإتجاه، يتحرك حركة أيديولوجية ميكانيكية قادت بقوة الحتمية إلى تغيير المسار، أو بالأحرى إلى إعادة توجيهه وفق حاجيات أخرى. وإذا كان هذا شأن مفهوم الإعلام وتطوره في الجزائر بحسب النصوص المذكورة، فإن ذلك ينطبق - لا محال - على الخطاب الإعلامي أيضاً كخطاب ثوري محض (*révolutionnaire*)، إلى خطاب أيديولوجي لا ينحصر في المجال السياسي فحسب، بل يتسع ليشمل المجالات الإجتماعية المختلفة، حيث هيكل بنيتها وصاغ حركتها ونشاطها وحدد أهدافها وغاياتها.

## 2:1 - مرحلة الإختبار التعددي:

إن إثبات ما انتهينا إلى رصده في نهاية الجزء السابق من تأثير العوامل الموضوعية في تطور الإعلام والخطاب الإعلامي في الجزائر، يدل عليه حدوث التغيير الدستوري سنة 1989، الذي ترتب عن حصول تفسخ اجتماعي غير مسبوق عندما أصبحت المسوغات الاجتماعية عاجزة عن استيعاب التناقضات المتقدمة، وأصبح معها الخطاب الأيديولوجي على هامش المقترضات الميدانية على المستويين الداخلي والخارجي، إذ لا يمكن في هذا السياق إهمال المؤثرات الدولية التي كانت حافزا لحركة المجتمعات الراهنة في نفس الإتجاه.

ولما كان الانفجار الإتصالي يمثل الصفة السائدة للعالم الراهن، فقد بات من المؤكد أن الإعلام بأشكاله وأنواعه المختلفة هو من سيكون في طليعة القطاعات الحساسة وأسرعها تكيفا مع التوجهات الجديدة. فبمجرد أن دخل دستور 1989/02/23 حيز التنفيذ، وبالموازاة مع تشكل الأحزاب السياسية، خرج إلى الوجود عدد من العناوين الصحفية على خلفية ما ورد في الدستور المذكور من ضمان لحقوق الرأي، التعبير والتفكير. وقد ازداد ظهور عناوين أخرى باللغة العربية كما باللغة الفرنسية أيضا، بعد أن استمر احتكار الدولة للإعلام عامة منذ الإستقلال: فإلى جانب الصحف الحكومية القليلة الموجودة، برزت صحف حزبية من مختلف الإتجاهات، وصحف " مستقلة " و/أو " خاصة ". ومن هنا، إنتقل الإعلام ومعه الخطاب الإعلامي من

منصة الأحادية المركزية التي خولت لنظرة إعلامية أيديولوجية واحدة سلطة الإتصال كبديل عن غيرها، إلى فضاء التعددية، حيث لم تعد عملية الإتصال مقيدة باتجاه واحد فقط، هو الإتجاه العمودي، بل أصبحت أفقية متعددة الإتجاهات. ومن هذا المنظور، بإمكاننا القول أن بنية الإعلام وعلى وجه الخصوص الإعلام المكتوب في الجزائر قد تركبت تركيبا مختلفا تماما، إن كان ذلك على مستوى المنطلقات أو على مستوى المفاهيم والتصورات؛ الأمر الذي سينعكس مباشرة على الخطاب في هذا الإعلام. غير أنه لا يمكننا الجزم من الآن، بأي شكل

من الأشكال، أن هذا الخطاب قد رشح نهائيا، وضمن لنفسه الإستمرار والتعايش مع المكونات المتحركة الأخرى، ومع التغيرات التي تفرضها قوة الأفعال والأشياء: إن الوضعيات الجديدة التي أصبح عليها واقع العلاقات العمودية والأفقية المختلفة في الجزائر منذ صدور الدستور الأخير سنة 1989، جعلت من الإعلام المكتوب الجديد ( الحزبي أو المستقل )، يتمتعان لأول مرة بكيونة قانونية ضمن منظومة الإتصال الوطنية المشروعة. إلا أن نشوء توترات خطابية نتيجة لممارسات غير متوازنة بمناسبة حالة التعدد الإعلامي المذكور، إستدعى النظر مجددا في مفهوم الإعلام، وهو ما تم بالفعل من خلال التعديل الدستوري سنة 1996. فبروز دعوات ضيقة من حيث المنطلق والبعد، يدل دلالة قاطعة على عدم النضج الإجتماعي لمفهوم التعددية بصفة عامة. وبما أن الإعلام يقع في الجبهة الأولى لمنطقة

الإحتكاك بين الأطراف المتعاملة، فقد كان أكثر تأثيرا بنتائجه. وعليه، كان لا بد من إعادة صياغة مفهومه على نحو يقلص من الإفراط في تبعيته للإنتماءات السياسية والأيدولوجية بالرغم من الصعوبات الناشئة والمعروفة في هذا الصدد. وفيما يبدو من قراءتنا للمواد المتعلقة بالحقوق والحريات الواردة في الدستور المعدل(1)، فإن تلك الصياغة كانت ضرورية في حينها إذا ما راجعنا

(1) وخصوصا المادة 42، نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 76، السنة 33، 1996/12/08، ص.1

السياق التاريخي لإجرائها، ذلك أن الأحداث الدامية التي اندلعت بالجزائر خلال نفس الفترة، كانت ترجمة عملية لاصطدام شحن خطابية منفلثة تنطلق خصوصا عبر المقالات الصحفية المكتوبة. إن هذه الصياغة ذات طابع قانوني أو دستوري محض، وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل أو بآخر في مفهوم الخطاب الإعلامي عموما؛ غير أنها تستمد واقعيته السياسية من الحاجة الإجتماعية إلى إعلام وطني متعدد موضوعي بغض النظر عن الجهة التي يصدر عنها. وإلى أن يتأكد تحقيق ذلك نهائيا، فإن مفهوم الإعلام والتعددية الإعلامية في الجزائر سيزلان موضوع اختبار متواصل لحرية التعبير.

## 2: الأسس القانونية:

إن المراجعة السياسية السابقة لمفهوم الإعلام ومن ثم مفهوم الخطاب الإعلامي في الجزائر، تدل على حداثة التجربة الجزائرية في هذا الميدان: فقد تطلب الأمر عقدين من الزمن بعد الإستقلال ليصدر أول قانون يرمي إلى تنظيم مهنة الإعلام وتحديد شروط وكيفيات ممارستها. فبعد أن كان الإعلام - كما رأينا سابقا - مجرد نشاط يتولى الحزب تنفيذه ضمن مهامه السياسية العادية، أصبح يمثل أحد القطاعات الإستراتيجية التي يركز عليها النهج الاشتراكي في الجزائر، ويعتمد عليها في إرساء وترسيخ مفاهيمه الفكرية والمذهبية لما يتمتع به الإعلام

من فاعلية في الإقناع والإحتواء. صحيح أن دستور 1976 قد أقر حرية التعبير، ولكنه بالمقابل نص على أنه " لا يمكن التذرع بهما لضرب أسس الثورة الاشتراكية." (1) إضافة إلى ذلك، فإن القانون هو الذي يحدد " شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يسد عملها قصد المساس بالدستور، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية.." (2)

ومن هذا المنطلق، فإن تقنين الإعلام في تلك الفترة بالذات، ينبع ابتداء من الحاجة إلى تمثيل العلاقة بين السياسي والقانوني لحماية الأيديولوجيا؛ وبالتالي حصر مفهوم حرية التعبير والرأي والإعلام ضمن هذا المنظور، وهو ما لا يجري على القناعات الفردية أو الفئوية أو الآراء: فالإعلامي ملزم بتقديم إعلام ملتزم. ونعتقد أن هذه

الإعتبرارات القانونية كان لها الأثر البالغ في تأسيس مفهوم الإعلام والخطاب الإعلامي بالجزائر. وبالإستناد إلى القوانين الصادرة في هذا الصدد، يمكننا التحقق من هذا الإقتراض:

## **1:2- قانون الإعلام 82-01 المؤرخ في 06/ 02/ 1982.**

إن النظرة الإستراتيجية التي اكتسها الإعلام في الجزائر خلال هذه الفترة، هي نظرة مذهبية محضة، وتقنية حزبية في آن واحد، إذ في الوقت الذي كان فيه الإلحاح الإجتماعي يزداد لصالح التغيير، تم استثمار القانون للحفاظ على الأوضاع

- (1) دستور 1976، المرجع السابق، المادة 55، ص.27.  
(2) نفس الشيء، المادة 73، ص.31.

الراهنة علما بأن حركة التغيير بدأت تمتد يوما بعد يوم، وتكتسب مساحة إضافية في الأقاليم الإشتراكية من أوروبا وآسيا؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء دور الإعلام في ذلك على الإطلاق. إذن، لجأت الأيديولوجيا إلى استخدام القانون لحماية نفسها ومصالحها لما يتمتع به من قوة ومشروعية: فكما يمكنه الحفاظ عليها، يمكنه القضاء عليها أيضا. لقد جاء هذا القانون ليحدد الوجه التنفيذي لمفهوم الإعلام في الجزائر ضمن قالب أيديولوجي جاهز مقدما، تعبر عنه مقولات كثيرة في أكثر من مكان كما في المادتين الأولى والثالثة(1) مثل: " السيادة الوطنية "، " إرادة الثورة "، " الإختيارات الأيديولوجية "، وغيرها؛ وهذا يعني أن الإعلام مطالب باستلها ممارسته من روح هذه المعالم " المقدسة "، وأي انحراف عنها هو بمثابة مساس

وتدنيس للروح الوطنية، علما بأن نفس القانون لا يتعلق بإعلام حر أو متعدد التوجهات، بل عن إعلام " تتولى احتكاره الدولة والحزب " (2) فقط؛ من جهة، ولا تسند إدارته سوى " إلى مناضلين من حزب جبهة التحرير الوطني طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب " (3)، من جهة ثانية. علاوة على ذلك، فإن الشركاء في هذا الإعلام من صحافيين محترفين ( حسب توصيف القانون )، مدراء وناشرين وهم هؤلاء منتخبون

- 
- (1) أنظر: قانون الإعلام 01-82، الجريدة الرسمية، العدد 06، السنة 19، 1982/02/09، ص.242.  
(2) تكررت هذه العبارة في القانون المذكور 11 مرة.  
(3) نفس الشيء، المادة 06، ص.242.

أو معينون من أجهزة الدولة والحزب، يخضعون لعقوبات متفاوتة ومختلفة لأسباب مرتبطة بنشر الأخطاء، أو بالتحريض، أو بالتواطؤ، أو بالذف، أو بالإهانة أو بالشتيم. (1) وبين هذا وما تنص عليه المادة الثانية من أن " الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين " (2)، وأن هذا الحق يمارس " بكل حرية " (3) ضمن السياق الأيديولوجي، بطبيعة الحال، كما تنص عليه المادة الثالثة من ذات القانون، نلمس التعارض بين مسلكين مختلفين يراد على أساسيهما إنجاز إعلام يفترض أن يمثل " ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية " (4) هما: احتكار الإعلام وحرية التعبير. ويستخلص مما سبق، أن الأيديولوجيا تعتمد في صياغة مفهوم الإعلام على إسقاط البعد الاجتماعي، كما لو أن المجتمع لا يمكنه أن يكون مصدرا له أو طرفا مشاركا

وفاعلا في العملية الإعلامية. ويتبين أيضا أن نظرة الأيديولوجيا سواء إلى الإعلام أو إلى القانون واحدة: فكلاهما بالنسبة لها أدوات استهلاكية غير ممتنعة، مع أن القانون يملك، مبدئيا، سلطة وحصانة دستوريتين تحفظانه من أي وقوع في ملابسات السياسة والأيديولوجيا عموما. والمعطيات السابقة كما نقرأها من محتوى القانون 82-01، تمكننا من القول أن الخطاب الإعلامي بموجبه في الجزائر منذ

- (1) يتضمن الباب الخامس من القانون المعني أنواع وأشكال المخالفات وما يترتب عنها من عقوبات.
- (2) قانون الإعلام، المرجع السابق، ص.242.
- (3) نفس الشيء، ص.242.
- (4) نفس الشيء السابق.

هذه الفترة وإلى غاية صدور القانون 90-07، كان خطابا أيديولوجيا رسميا ذو مرجعية حزبية مستندة إلى المشروعية التاريخية والثقافية ( الثورة، الإسلام، التقاليد ). إن ما يفسر هذه الحقيقة، إضافة إلى ما ذكرناه سلفا، هو إصدار المؤسسة السياسية على التحكم في وسائل الإعلام ذات الانتشار الواسع، حيث أن إصدار الصحف الإخبارية العامة من اختصاص الحزب والدولة لا غير. وتتولاه أجهزة وطنية يتم إنشائها وفقا للتنظيم المعمول به في الحزب والدولة." (1) وإلا كيف نفسر ضيق مساحة النشر من هذه الصحف بالجزائر خلال المدة التي سرى فيها مفعول هذا القانون ؟

**2:2- قانون الإعلام 90-07 المؤرخ في 03 / 04 / 1990:**

لا شك أن تقاطع المصالح والحاجات المختلفة للفعاليات التي يتكون منها المجتمع الجزائري، هو الذي قاد إلى التغيير الدستوري سنة 1989. ولا يمكن إلا أن يكون صدور قانون 07-90 المتعلق بالإعلام والملغي للقانون السابق مظهرا من المظاهر الرئيسية التي تبرهن على ذلك بقطع النظر عن الأحكام التي يمكن أن تصدر بشأنه: فتحت طائفة المطالب المكثفة والمركزة حول حرية التعبير وحقوق الإنسان عموما، إنبثق هذا القانون ليكون بمثابة هندسة جديدة للسياسة الإعلامية بالجزائر، وقالب آخر لصياغة مفهوم مختلف للإعلام والخطاب الإعلامي وفق

(1) قانون الإعلام 01-82، المرجع السابق، المادة 12، ص.243.

الإشتراطات الأنوية للوضع الإجتماعي القائم، وانسجاما مع الإحتمالات الممكنة التي قد تنشأ بفعل بعض الممارسات العكسية. ويمكن القول أن الصبغة الردعية التي طغت على القانون السابق والمعززة بقوة الأيديولوجيا، تقلصت حدتها نسبيا في القانون الجديد، سيما وأن الأصل في القوانين التنظيم وليس الردع. وإذا اقترضنا غياب أو تغييب الأيديولوجيا عن ساحة القانون الجديد، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن سياسة الإعلام في الجزائر ستكون على منواله سليمة من أي إعاقة. في الوقت نفسه، لا يصح القول أن القانون الجديد هو إنتاج سياسي موجه مباشرة لامتناس الضغوط.

وإذا كانت محاولتنا تكمن في إبراز الدور الوظيفي للقانون المعني في تأسيس مفهوم الإعلام بالجزائر، فبإمكاننا ذلك من خلال حصر المقولات الأساسية التي تركز عليها بنيتها المفاهيمية:

1- فالمادة الثانية من هذا القانون تنص على أن " الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير"(1).

2- أما المادة الرابعة عشرة منه، فتقضي بأن " إصدار نشرية دورية حر. غير أنه

(1) قانون 07-90، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 27، 1990/04/04، ص.459.

يشترط لتسجيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق. "(1)

وتأسيسا على ذلك، نلاحظ ما يلي:

أ- الإعلام المنظور هو إعلام إخباري مفتوح على المشاركة وحرية التعبير والرأي والتفكير.

ب- الإعلام المنظور هو إعلام تعددي مقيد.

3- وإذا أمكننا تحديد طبيعة الإعلام بحسب هذا القانون، فإننا معنيون، من زاوية

أخرى، برصد أسس الخطاب الذي يصدر من هذا الإعلام؛ ويمكن استقرائها من

مضمون المادة التالية:

أ- فالمادة الثالثة تقضي بأن " يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني." (2)

ب- في حين تنص المادة السادسة والعشرون بأنه " يجب ألا تشمل النشريات الدورية والمتخصصة الوطنية والأجنبية كيفما كان نوعها ومقصدتها، على كل ما يخالف الخلق الإسلامي والقيم الوطنية، وحقوق الإنسان أو يدعو إلى العنصرية والتعصب والخيانة،.. كما يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع على العنف والجنوح." (3)

- 
- (1) قانون 07-90، المرجع السابق، ص.460.  
(2) نفس الشيء، ص.460.  
(3) نفس الشيء، ص.462.

ويتضح من هاتين المادتين أن الخطاب الإعلامي المطلوب، بغض النظر عن الوسيلة الإعلامية أو القطاع الذي يصدر عنهما، ملزم بالتقيد بالمسلكية الأخلاقية والإنسانية في إنجاز العملية الإتصالية، وهو ما يؤشر إلى ما يشدبه الإستدعاء السياسي لخدمات الأخلاق بهدف تشييد مهنية إعلامية لم تفلح الأيديولوجيا في تحقيقها من ذي قبل. إنها دلالة قاطعة على احترافية سياسية عالية في التكيف مع المواقف المختلفة:

4- ففي الوقت الذي يمنح قانون 07-90 " الحق للصحافيين المحترفين في الوصول إلى مصادر الخبر " (1) - وهو حق مهني طبيعي ومشروع - ويلج عليهم بواجب " التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الوقائع والأحداث " (2)، الأمر الذي يوحي بإمكانية المشاركة الفعلية للإعلام في الحياة الإجتماعية،

ومن ثم صياغة مفهوم جديد للإعلام قائم على " الأصول " المهنية، فإنه من ناحية أخرى يكرس شخصيته الدستورية ليفرغ ذلك الحق من مضمونه العملي، وبذلك يؤجل ميلاد إعلام احترافي حقيقي يمتثل للقيم المذكورة، حيث أتبعه بطاقم من التدابير الجزائية والتأديبية من جهة؛ وبجهاز رقابي على العمل الإعلامي من جهة ثانية، ويتمثل في " المجلس الأعلى للإعلام " ( الذي تم حله فيما بعد ). إن إجراء كهذا، يعيدنا إلى حالة التعارض التي أشرنا إليها بشأن

- (1) قانون 90-07، المرجع السابق، ص.462.
- (2) نفس الشيء، ص.463.

القانون الأول، إذ باتت إشكالية التناقض بين حرية الإصدار وحرية الإخبار أو الإعلام في هذا القانون واضحة لدرجة التساؤل عما هو تعريف الخبر الإعلامي على قاعدة هذا القانون، وهو في نظرنا ما يفسر جانبا من ظهور عداوين إخبارية عامة كثيرة، ثم اختفاء عدد كبير منها بعد فترة.

وفي ضوء التحليل السابق، نخلص إلى الاستنتاج أن مفهوم الإعلام في الجزائر قد اقترن بوضعيات وظروف استثنائية، وهو ما يعني سوسيولوجيا عدم ارتباطه بشكل مباشر بحركة المجتمع أو باختياراته. لقد تمت صياغته بعيدا عن قواعد المهنية أو الإحترافية، وبمعزل عن الدور الاجتماعي؛ فجاءت الممارسة الإعلامية ممارسة مؤسسية تخضع في الغالب لمقاسات وخلفيات أيديولوجية تقف بس مناعتها ومصداقيتها من المشروعية التاريخية تارة، ومن المشروعية القانونية تارة أخرى؛

بينما تعبر في كل مرحلة من المراحل - بصرف النظر عن وسائلها البشرية - عن الطرح السياسي السائد، وهو ما انعكس مباشرة على الخطاب الإعلامي عموماً في الجزائر وما ترتب عن ذلك من مضاعفات غير مرغوب فيها. ومن هنا، تبرز الحاجة بإلحاح إلى نضج مفهوم الإعلام وتحرير الخطاب الإعلامي من الإعتبارات التقليدية.

## المبحث الثاني:

تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر.

في معرض تحديدنا لمفهوم الصحافة، تقرر لدينا أنها تجسد روح الإعلام، لأن ولادته بمدلوله الأصيل تمت في رحم الصحافة المكتوبة على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن دراسة الإعلام من زاوية سوسولوجية، أو دراسة مجتمع معاصر من زاوية إعلامية، لا يمكن لكليهما أن تتوصلا إلى حقائق يقينية إلا بالإعتماد الأساسي على هذه الوسيلة نظرا لطبيعتها الجماهيرية، أو بالأصح الاجتماعية مثلما بينا سابقا؛ فضلا عن قابليتها الاستهلاكية جراء عوامل فنية وثقافية ومادية متعددة. وقياسا إلى نوع وعدد وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى، وبرغم تقدمها التكنولوجي، فإن عدد النشريات في العالم بمختلف أنواعها وحجم الأخبار والمعلومات التي تسوقها، وكتلة التعاليق والتحليلات التي تتبعها، كفيل بأن يحتفظ للصحافة المكتوبة بموقع الريادة والأهمية في هرم المنظومة الإعلامية عامة.

وفي هذا الجزء، نحاول أن نعقد مقارنة بين ظهور الصحافة المكتوبة وبين تطورها بعد الإستقلال لاقتناعنا بجدلية الارتباط العضوي بينه وبين تطور مفهوم الإعلام والخطاب الإعلامي في الجزائر. وفي هذا الصدد، نؤكد أن التطور الكرونولوجي لا يعيننا بالأساس إلا كمدخل منهجي يساعدنا على فهم التغيرات التي عرفها مسار تلك الصحافة؛ والأهم من ذلك تحديد الضوابط التي تتحكم في ذلك التطور وتلك التغيرات. وهذا يعني بعبارة أخرى، أن تركيزنا سينصب على

البعدين البنوي والوظيفي في تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر لكونهما يمثلان المعيارين الحقيقيين لقياسها كوسيلة إعلامية واتصالية بغض النظر عن البعد الكمي أو العددي، وهو بنظرنا، معيار ثانوي ولكنه غير قابل للإلغاء، غير أنه لا يؤشر إلى الفعالية. وموقفنا هذا ينبع من الملاحظات التي أثبتناها في المبحث السابق.

وفي سياق تحديدنا لمفهوم الصحافة، وانطلاقاً من الإنتماء المشترك للدول العربية، فإن الإعلام كان جزءاً من العملية الكلية التي استهدفت بناء هذه الكيانات السياسية خلال الفترات المتعاقبة بقوالب مختلفة. وعلى هذا النحو، يمكن القول أن قيام العالم العربي الحديث قد ارتبط ارتباطاً زمنياً مع ظهور الإعلام، إذ يعود ظهور الصحافة به إلى عهد الغزوات الأجنبية تعبيراً عن الصراع السياسي مع القوى الدولية الكبرى ابتداءً من القرن التاسع عشر، حيث " تنقسم إلى نوعين:

أ- صحافة رسمية: أصدرها الولاة العثمانيون أو الإدارات الإستعمارية التي تولت الحكم في بعض البلاد العربية في القرن التاسع عشر.

ب- صحافة خاصة: وتدرج في هذا المضمرة الصحف الدينية والطائفية والعلمية التي أصدرها بعض الأشخاص لحسابهم الخاص. (1)

ويظهر من هذه المعطيات أن الصحافة المكتوبة في العالم العربي قد حملت على عاتقها، كوسيلة إعلام، عبء المواجهة بين الكيانات الرسمية والمجموعات

---

(1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.234.

الأهلية التقليدية حول قضية " المصير ". ومن ثم، أقحم الإعلام كمسند لهذا الإتجاه أو ذاك، وأصبح مظهر انقسام اجتماعي منذ اللحظة الأولى التي تناقضت فيها المصالح المختلفة، كما أنه – من ناحية أخرى – ظهر كانعكاس ثقافي لردود الفعل الشعبية العربية على الحملات الثقافية الكاسحة في ذلك الوقت. وبالتالي، يمكننا الحديث عن ولادة الخطاب الإعلامي والخطاب الإعلامي المضاد منذ هذه الفترة؛ علما بأنه لا يمكن استئصال هذا أو ذاك عن سياقه الأيديولوجي.

أما ظهور الصحافة الحديثة في البلاد العربية، فقد كان أولا في مصر تزامنا مع الحملة الفرنسية عليها سنة 1789، حيث " أصدرت البعثة العلمية التي رافقت نابليون بونابرت، قائد الحملة، جريدتين باللغة الفرنسية وثالثة باللغة العربية. " (1)

وأما في الجزائر، فقد كانت " جريدة بريد الجزائر (*l'Estafette d'Alger*) باللغة الفرنسية صيف 1830 العدد الأول في حزيران/ يونيو في شاطئ سيدي فرج، والعدد الثاني يوم دخول العاصمة الجزائرية في 05 تموز/ يوليو 1830

"(2)، " من طرف مطبعة تابعة لفرقة عسكرية." (3) ولما كان ذلك غير كاف لأداء المهمة الدعائية الإستعمارية، ظهرت " عام 1839 جريدة الأخبار " (2). ثم " كانت المبرشر الصحيفة التي أصدرها الفرنسيون في الجزائر عام 1847.. صحيفة رسمية

(1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.233.  
(2) فضيل دليو، الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والإغتراب، مجلة المستقبل العربي، العدد 225/05، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.47 و48.  
(3) KRAEMER G, *Presses francophone et arabophone en Algérie*, in revue : Monde-arabe-Maghreb-Machrek, Juil-Sept. 2001, P.73.  
تصدر مرتين في الشهر بحجم صغير في ثلاث صفحات. " (1) والملفت للملاحظة،

أن هذه العناوين التي تحملها هذه الصحف أو غيرها من صحف الإستعمار، تكشف وحدها عن الدوافع التي قررت تأسيسها: ففي كلتا الحالتين العربييتين، كانت الدعوة الإعلامية الإستعمارية تهدف إلى تثبيت مشروع الغزو واعتباره عملية حضارية خالية من أي خلفية سياسية؛ والصحافة المكتوبة كانت حينذاك بمثابة " الغدة " القادرة على إفراز المادة الإقناعية لقبول الأمر الواقع. ومن هنا، فقد واكبت الصحافة جميع المراحل والتطورات التي شهدتها العالم العربي في ظل النفوذ الإستعماري. وخلال حكم الجمهورية الثالثة بفرنسا، تم إصدار قانون بهذا الشأن سنة 1881 الذي فتح المجال للنشر بأشكاله المختلفة بما فيها الصحافة المكتوبة، " وكان يسمى هذا القانون بقانون حرية الصحافة، وينص على الحرية المطلقة للنشاط الصحفي، وينص كذلك على الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة، وما وجد الصحفيون الإستعماريون إلا تطبيقاً لهذا القانون. وهذه الحرية لا يستفيد منها الفرنسيون وحدهم ولكن كذلك الجزائريون المسلمون. " (2) وإذا كان ذلك يوحي بانفتاح سياسي إيجابي في الجزائر، فإن الواقع الإجتماعي والإقتصادي خلال تلك

الفترة بالذات تطلب اسد تثمار الإعلا م لتبرير الإجراءات الإسد تعمارية التعسفية المتمثلة في مصادرة ممتلكات الجزائريين (الأهالي) وتهجير المشبوهين،

- (1) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.235.
- (2) د. عزي عبد الرحمان، عالم الإتصال، الجزائر، د. و.ج، 1992، ص.124.

والتضييق على الأفراد والجماعات، فضلا عن تزييف المعلومات والأخبار حول المقاومات وزعمائها، وتحريف المواقف الوطنية إزاء الإحتلال. " في الوقت ذاته، ولأن الإدارة الإسد تعمارية تعتبر المنشورات العربية " أجنبية "، فإنها باد ذلك معرضة للرخصة المسبقة ( *autorisation préalable* ) والحظر. (1) والجدير بالإشارة أن صدور هذا القانون، صادف تجدد اندلاع مقاومة أولاد سيدي الشيخ ( 1881 – 1904 ) التي امتدت على نطاق واسع من الجزائر. وهذا بالتحديد، يمكن أن نثير التساؤل عن مدى تأثير الصحافة الإستعمارية المكتوبة على الوعي القومي الجزائري، وعلى الفعل التحريري سواء خلال الفترة المذكورة أو أثناء قيام الثورة المسلحة سنة 1954، علما بأن المحصلة النهائية من وضعية الصراع بين " عرض " مفروض وممنهج، وبين رفض متصل ومتحرك، كانت هي انتصار الفكرة القومية الموروثة. لذلك تعرضت الصحف الوطنية الصادرة آنذاك عن التيارات السياسية المختلفة، وخاصة صحيفة " الأمة " الناطقة بلسان حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية ( M.T.L.D ) لإجراءات التضييق والتقييد تارة، والحظر والحل تارة أخرى.

---

(1)KRAEMER, Op.Cit, P.73.

إن تجربة المدرسة الإعلامية الإستعمارية في الجزائر بما لها من انعكاسات شبيهة إيجابية على الثقافة والتعليم مثلما يمكن أن نتصوره، تبرهن على أن توظيف الإعلام أو الخبر توظيفاً براغماتياً تعسفياً، لا يمكنه أن يلغي الواقع في الشكل والوضع الطبيعي الذي يفرض نفسه؛ وهو ما يعني أن الإعلام والخطاب الرسميين في أي ظرف من الظروف، لا يمكنهما احتواء الوعي الإجتماعي الذي يستند إلى مرجعية مختلفة مهما كانت الوسائل التي يستخدمانها. وإذا انتقلنا في هذه المناقشة حول تطور الصحافة في الجزائر من مرحلة الإستيلاّب ( *aliénation* ) إلى مرحلة الإختيار، فسلاحظ - بالإستناد إلى الملاحظات المسجلة في المبحث الأول - أن سيرورتها خضعت لآليات " لا إعلامية " جعلت منها مجرد مادة قابلة للتطويع ( *maniabilité* ) كما دعت الحاجة السياسية أو الأيديولوجية إلى ذلك. فإذا أخضعنا مسار ( *trajectoire* ) الصحافة الوطنية المكتوبة من فترة الإستقلال ( 1962 ) إلى غاية فترة التحول ( 1990 ) لمذكر الملاحظة السوسيولوجية، بإمكاننا التمييز بين مستويين متوازيين من التطور: أحدهما بنيوي، والآخر وظيفي.

## 1: التطور البنيوي:

لقد استمدت الصحافة الجزائرية التي نشأت بعد الإستقلال هويتها وشخصيتها من التراث الثقافي والسياسي الذي ورثته الجزائر عن النهضة العربية وعن الإحتلال الفرنسي؛ وهذه معطاة تاريخية ثابتة. وموقعها بين مرجعتين متعاكستين، فرض على هذه الصحافة أن تنقسم على نفسها إلى اتجاهين ثقافيين مختلفين:

### أ- إتجاه قومي (عروبي):

تمثل ذلك في ظهور عناوين صحفية ناطقة أو محررة باللغة العربية حيث تركز على مفاهيم الإنتماء الثقافي والحضاري العربي الإسلامي، وتجعل من البعد السمنطقي والرمزي أحد منطلقاتها العملية. فهذه العناوين – وجلها عبارة عن يوميات صحفية – تقدم نفسها من حيث الشكل، باستعار أسماء لها دلالتها في عمق الوعي الوطني، فضلا عن تركيزها على قضايا اللغة، الأمة والثقافة. وقد ظل هذا الإتجاه لفترة طويلة تزيد على عقدين من الزمن مركبا من أربع يوميات هي: الشعب، الجمهورية، النصر؛ إضافة إلى المجاهد (العربية) التي اختفت بعد فترة من الإستقلال. وتكفي قراءة هذه الأسماء بالتسلسل السابق كي نلمس الوحدة السيميائية العضوية فيما بينها بالرغم من صدورها في جهات مختلفة من البلاد: إنها

أشبهه بنسخ متعددة لنص واحد. وعلى هذا النحو، تكاد هذه الصحف اليومية العربية تشكل " أخوات نموذجية " يرتبطن بروابط ثقافية وقومية واحدة، كما لو أن

" روح الأمة " قد جمعتهن على مبدأ التصدي للآخر اللغوي والثقافي، الذي يتمثل " في وجود صحافة يومية إستعمارية قوية استمرت تصدر في الجزائر بعد الإستقلال تطبيقا لاتفاقيات إيفيان(1)،.. وكانت دائما تمثل الوجود الفرنسي في الجزائر. وكان عدد هذه اليوميات يبلغ سنة 1962 خمس يوميات " (2). وفي نظر هذا الإتجاه، كان ذلك الوجود يرمي إلى احتواء اللسان والثقافة العربيين فيها. وكانت هذه اليوميات تصدر في ذات الجهات والمدن التي أصبحت تصدر فيها اليوميات الجزائرية العربية المذكورة؛ وهذا في حد ذاته تلميح لتأصل المواجهة النفسية والسلوكية بين جنسين خطابيين متعارضين جذريا. وما بروز أشكال خطابية أخرى في الجزائر سوى امتدادات طبيعية لهذا التعارض. ثم ألا يمكن، جدلا، أن تكون بعض الصحف المعروفة حاليا " بالمستقلة " الفرانكفونية منها، على نحو أو آخر، نموذجا مستحدثا لتلك الصحافة المفقودة بعد فترة من الإستقلال؟ ثم بماذا نفسر التحديد العددي ( limitation ) للصحف العربية الجزائرية طيلة ثلاثة عقود من الزمن؟ وحتى إذا كان العامل المفترض في هذه الحالة هو العامل الأيديولوجي، فإن هذا الإفتراض يفقد قيمته الموضوعية إذا علمنا أن الأيديولوجيا السائدة بالجزائر خلال الفترة المذكورة هي الأيديولوجيا الإشتراكية.

- (1) وخصوصا المادة 12 من الباب الرابع من إعلان التعاون الاقتصادي والمالي. أنظر: ابن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، د. م. ج، طبعة 2002، ص. 107.
- (2) د. عزي عبد الرحمان، المرجع السابق، صص. 122 إلى 123.

## ب- إتجاه فرانكفوني:

مقارنة بنظيره السابق، فإن هذا الإتجاه يجد أصوله ومنطلقاته ومفاهيمه في عمق الفلسفة الإستعمارية، إذ أن اليوميات الفرانكفونية الإستعمارية بجناحيها اليميني واليساري التي استمرت في الصدور إلى ما بعد 1962، هي ذاتها الصحافة التي تولت رعاية اللسان والثقافة الإستعمارية جنبا إلى جنب مع المدرسة. وبالموازاة مع إصدار قانون 1881، سارعت السلطة الإستعمارية إلى خنق تعليم اللغة العربية بمحاصرة الكتاتيب القرآنية وغلق المدارس الحرة التي كانت متواجدة قبل وبعد الغزو. ومثلما أشرنا في العنصر السابق، فإن عدد تلك العناوين الصحفية اليومية قدر بعد الإستقلال بخمسة تتمثل في "لاديبيش دالجيري،

ألجي ريبوبليكان (تصدران بالجزائر)، ليكو دوران، أوران ريبوبليكان (وهران)، لاديبيش دي قسنطين (قسنطينة) " (1). إن توظيف اللغة الفرنسية كلغة للإعلام والتخاطب في مجتمع مكون من أغلبية عربية ساحقة كانت إلى سنوات ما قبل الإدتلال تعرف القراءة والكتابة، يقود إلى نتيجتين ثقافيتين سلبيتين متكاملتين، أولاهما: إحداهن قطيعة بين المجتمع ولسانه وثقافته؛ ومن ثم - وهذه ثانيها - إستدراجه عبر تلبية الحاجة الإعلامية إلى تلبية الحاجة اللغوية، لأن الأولى لا

يمكنها أن تتحقق إلا إذا تحققت الثانية. وما يدعم ما نذهب إليه، هو العمل باستمرار على إعاقة صدور الإعلام العربي بدعوى وقاية الوجود الإستيطاني (1) د. عزي عبد الرحمان، المرجع السابق(في الهامش)، ص. 124.

والإجراءات العسكرية من أي " تزييف أو دعاية مضادة "، ما سيشكل تحريضا حقيقيا ضد السياسة الفرنسية بالجزائر.

إن الأهداف الثقافية والقومية في مثل هذه الأوضاع، تجد دائما تبريرا لها في الأهداف السياسية. وإذا كانت مشاريع المدرسة السياسة الإستعمارية قد فشلت بالجزائر، فإن بقاء تلك اليوميات التي ذكرناها وغيرها بعد الإستقلال، يثبت نجاح نظيرتها الإعلامية، بل إنها قد عطلت تجربة إعلامية جزائرية مبكرة، وهو بالفعل تفسير لوجود يومية عربية واحدة فقط طيلة عشرة سنوات متواصلة ( 1962 - 1972 ). وهذا، تستوقفنا ضرورة تسجيل الحضور الأول للأحادية الخطابية في اللغة والثقافة بصرف النظر عما يمكن أن ينجر عليهما من تبعية للأيديولوجيا. في حين، فإن الصحافة الفرانكفونية الجزائرية، واليوميات على وجه الخصوص، كانت بمثابة الإنجاز الإستراتيجي الذي حافظ على استمرار اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى في الجزائر.

إن الصورة السوسولوجية لهذه الأزواجية ليست قديمة، ولكنها متجددة تفيدنا عن مدى تحول المجتمعات إلى حقول اختبارية واسعة يكون فيها الإتصال والإعلام عبارة عن مجسات لنبض الإستجابات وردود الأفعال، عادة ما تكون تحت وصاية

الأيديولوجيات والمجامع ( loges ) السياسية. إنها تمثل في الحقيقة أحد المسافات المؤدية إلى إثارة مشاكل الهوية.

## 2: التطور الوظيفي:

لا يمكننا بأي شكل من الأشكال طرح علاقة الصحافة بحركة المجتمعات وتأثيرها على لغاتها وثقافاتهما، بفصلها عن وظيفتها الفكرية والأيديولوجية. ولو كان الأمر كذلك، لما كان الإعلام والاتصال في موقع الحساسية والخطورة الذي يحظيان بهما حاليا. وكما أن الصحافة الجزائرية قد ارتبطت في بنيتها المؤلفة من طبقتين متوازيتين بقضيتين مركزيتين خلال الفترة المدروسة، هما اللغة والثقافة، فإنها في نفس الوقت لم تحد للحظة واحدة عن اقتحام ميدانين ينطويان على مجازفات غير مضمونة، غالبا ما تنقلب على الصحافة بحد ذاتها: السياسة والأيدولوجيا. وسواء تعلق الأمر - في الجزائر - بالصحافة الفرانكفونية الموروثة أو الناشئة، أو بالصحافة العربية، فالوضع واحد. وإذا كانت الوظيفة الضمنية أو الداخلية التي أسندها قانون 1881 للصحافة هي خدمة " القضية الإستعمارية " في الجزائر، بما فيها تلميع صورة الإحتلال، فهذا أمر طبيعي، لأن القانون المذكور جزء لا يتجزأ من المنظومة القانونية الإستعمارية المتكاملة. والمعلوم أن هذه الصحافة تمثل لونيين سياسيين فرنسيين: يميني ويساري. ومهما كان بينهما من اختلاف أيديولوجي، فإن الممارسة المهنية لهذه الصحافة، كشدت مع مرور الزمن- وخاصة بعد إعلان

الإستقلال مباشرة – أنها تستند جميعها إلى مفهوم الوجود الفرنسي في المرجعية الإستعمارية. ولعل هذا السلوك هو الذي دفع مصطفى

الأشرف إلى نعتها " بالتآمر والإنحياز والطيش " (1) على خلفية الأزمة التي حصلت بين القيادتين السياسية والعسكرية في صائفة سنة 1962، حيث تؤكد تورطها بأقلام بعض صحافييها الذين " لا يلتفتون لما هو ثابت وشامل للجماعة، ويهملون الوقائع التي يجب الإطلاع عليها بصورة موضوعية في عين المكان، ولا يسجلون إلا الكلمات الفارغة التي يتشدق بها البعض. " (2) لذلك جاء رد فعل السلطة الجزائرية الفتية حاسما، " حيث اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وقرر تأميم اليوميات الثلاثة: لاديبيش دالجيري، لاديبيش دي قسطنطين، وليكو دوران.. ويقول القرار أن هذه الصحافة تذكرنا بالعهد الإستعماري وأن وجودها لا يتلاءم مع السيادة الوطنية. " (3) ومنذ هذا التاريخ، بدأ مفهوم الإعلام المكتوب في الجزائر يأخذ طابعه ومدلوله الوطني ضمن السياق السياسي لكل فترة. وإذا استندنا إلى ما توصلنا إليه في المبحث الأول، وافترضنا إجراء تحقيق حول وظيفة الصحافة الوطنية خلال الفترات السابقة لمرحلة التعددية، فسوف نلاحظ أنها لم تكن مستقلة سواء كنشاط مهني مؤهل، أو كمؤسسة تتمتع بشخصيتها الاعتبارية:

فمنذ صدور اليومية الجزائرية الأولى في 19/09/1962 والتي حملت

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د. حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص.392.

(2) نفس الشيء، ص.393.

(3) د. عزي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص.129.

إسم " الشعب " والمحررة باللغة الفرنسية، وانتهاء بصدور اليوميّتين المسائيتين الأخيرتين ( المساء، و horizons ) سنة 1985، خضعت الصحافة الوطنية - عربية كانت أو فرانكفونية - لسلطة الأيديولوجيا المشخصة في الحزب والحكومة. ولما كانت الجزائر قد شهدت تناوبات سياسية غالبا ما ارتبطت بصراعات شخصية أو فئوية، فإن هذه الصحافة فقدت صبغتها الإتصالية ومصداقيتها السوسولوجية؛ ودعوة مصطفى الأشرف ( الذي اشتغل خلال السنوات الأولى من الإستقلال رئيسا لتحرير صحيفة المجاهد الناطقة باسم حزب جبهة التحرير الوطني، والتي كانت تصدر بالعربية والفرنسية )، إلى الحياد، تكشف عن أزمة الصحافة منذئذ، إذ أن التكوين السياسي لعدد كبير من المناضلين، والإعلام الصحيح المفيد للجماهير الشعبية، قد أهمل تماما من طرف المسؤولين. " (1) لكن، ألا يتضمن هذا " الإهمال " في واقع الأمر شكلا معينا للتوظيف السلطوي الأيديولوجي للصحافة ؟

لقد انتقل التوظيف الأيديولوجي للصحافة إلى مرحلة الأدوات المطلقة التي تبدأ عمليا بعد أحداث 19 جوان 1965 وتتواصل إلى ما بعد منتصف الثمانينات، إذ أصبح كل شيء فيها قابلا للإستثمار، كالإزدواجية اللغوية خاصة، بغرض فرض فكرة الإستراتيجية أو بالأحرى طبع صورتها في مخيال وسلوك الأفراد. وباستخدام

---

(1) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، صص. 388 و 389.

واحد من المؤشرات الإحصائية كعدد النسخ المسحوبة لأبرز العناوين في سنة واحدة هي سنة 1983، نلاحظ أن عدددها بالنسبة " ليومية المجاهد ( الفرانكفونية )، قد بلغ 350000 نسخة (بنسبة 15% غير مباعة)، بينما يظل سحب اليوميات العربية ضعيفا: 80000 نسخة للشعب (بنسبة 30% غير مباعة)، 50000 نسخة للنصر (بنسبة 25% غير مباعة)، 15000 نسخة للجمهورية (بنسبة 25% غير مباعة)"(1)، بل إن مجموع نسخ اليوميات العربية المذكورة لا يزيد إلا بقليل عن عدد نسخ أسبوعية فرانكفونية واحدة " كأسبوعية الجزائر – الأحداث التي عرفت سحبا هاما بلغ 145000 نسخة (بنسبة 25% غير مباعة)"(2) وهذا في نفس السنة المذكورة. في حين، يتناقض هذا المشهد الصحافي مع " لوائح الدورة الثالثة للجنة المركزية – للحزب – المنعقدة في شهر ماي 1980، التي تؤكد على وجوب صدور الصحف الرسمية التي ينشرها الحزب والمنظمات الجماهيرية باللغة الوطنية فقط."(3) وفي الواقع، لم تكن في الجزائر إلى هذا التاريخ نشرية إخبارية واحدة مستقلة عن سلطة الحزب وأجهزته بشكل مباشر أو غير مباشر، بل إن الإعلام الأجنبي بكافة أشكاله كان يخضع

---

(1)BRAHIMI B, Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, l'Harmattan, 1989, P.262.

(2)BRAHIMI., Op.Cit, P.262.

(3)BRAHIMI, Op.Cit, P.263.

لاختياره ومراقبته كما تثبته قوانين الإعلام التي تعرفنا عليها فيما سبق. إن الإهمال الذي أشرنا إليه آنفاً، يفسر تماماً التناقض بين القرار وممارسته، وهو فعل ينسجم بلا شك مع روح الأيديولوجيا: فالغاية فيها تبرر، أيضاً، الوسيلة. ولذلك، نلاحظ أن سعر النسخة الواحدة من هذه اليوميات، والذي يتم إقراره في إطار الموازنات المالية والتجارية للدولة تنفيذاً للتوجيهات الرسمية المتعلقة بالإعلام والثقافة الجماهيرية، يتضمن نصيباً هاماً من ذلك التوظيف ويعبر عنه في أحد جوانبه، إذ لا يخفى أنه كان سعراً رمزياً لا يجرح إطلاقاً القدرة الشرائية ولو في أدنى مستوياتها، ويشجع بالمقابل على استهلاك المادة الصحفية المعروضة. ومن هذه الزاوية، يمكننا تأكيد الدور الفعال لتوظيف هذا العامل في حجم السحب والمقروئية الصحفية.

وإذا كانت هذه النظرة تمثل الحالة المميزة للصحافة الوطنية في المراحل المذكورة، فعلى خلاف ذلك ترى إحدى الدراسات أن " الصحافة الوطنية قد عرفت سنوات جميلة من الحرية بعد 1962، بمنحها مكانة خاصة للمثقفين. وحتى أثناء الفترة 1965-1976، الموسومة بغياب هيئات وتنظيمات تعنى بالصحافة، فإن بعض الجرائد - وفي الواقع هي قليلة - استطاعت أن تكتسب ثقة القراء لفترة معينة." (1) إن هذه الملاحظة في حقيقتها، لا تنفي صحة ما سبق:

أ- فهي من حيث الشكل، تؤكد بأن وضع الصحافة الوطنية لم يكن متوازناً.

ب- وهي من حيث المضمون، تقرر توظيف الثقافة أيديولوجيا؛ وإن كان الأمر في هذه الحالة متعلقا بالنمط الذي ينسجم مع الخط المرسوم لها مسبقا، والمعروفة بالثقافة الملتزمة كما لو أن ما عداها هي ثقافة " غير ملتزمة ". إن هذه الملحوظة البسيطة، تفصح عن الطابع الإنتقائي للصحافة الوطنية خلال الفترات المذكورة ودورها الواضح فيما يمكن تسميته بالقصور الثقافي الذي تعاني منه الجزائر إلى اليوم. وإذا قمنا بفحص المواقف الصحفية إزاء قضايا أخرى لإثبات صدق الأفكار التي تؤكد التوظيف الأيديولوجي للصحافة أثناء ذات الفترة، فبإمكاننا الإعتماد على واحدة من الدراسات الجامعية التي تناولت بالتحليل المقارن نصوصا صحفية نقدية وردت في صحيفتين يوميتين فرانكفونية جزائرية ( *El-Moudjahid* ) وفرنسية ( *Le Monde* ) حول روايتين لكاتبين فرنسيين. وخلصت هذه الدراسة إلى أن " الخطاب الصحفي النقدي الجزائري، أمام روايات فرنسية ذات سدياق تاريخي إستعماري، يصبح بقوة السياسة، خطابا ثوريا- سياسيا، لاستعماريًا." (1) وبما أن مفهوم التطور في هذه الصحافة – كما نتصوره وهو الذي نعتمده – ليس تطورا زمنيا، بل هو تطور وظيفي قبل أي شيء آخر، فإن ذلك يتوافق تماما مع مفهوم الإعلام في آخر " ميثاق وطني " صدر سنة 1986، كما أوضحناه في المبحث السابق، وقد ترافق ذلك مع اندلاع

(1) Dr. CHAHAD M-S, *Les spécifités de la presse algérienne(étude comparative)*, in revue : sciences humaines, N°14, 2000/12, p.73.

أحداث شعبية في مدينتي سطيف وقسنطينة خلال شهر نوفمبر، إذ لم تلبث هذه الصحافة – بالموازاة مع ظهور يوميات مسائية محررة باللغتين العربية والفرنسية – أن فتحت صفحاتها للرأي العام من مختلف الشرائح الإجتماعية والمشارب الثقافية. ولئن كان هذا الإجراء إيجابيا من حيث المبدأ، إلا أن ولادته جاءت متأخرة وقسرية تمت بقوة الضغوط وليس بقوة الإختيارات. وعليه، يمكن القول أن ظهور الصحافة الوطنية المكتوبة بهذه الأوجه المتعددة، يدل على أن تطورها في خضم الأحداث لا يكون إلا في الإتجاه الذي ينبغي لها أن تعبر فيه عن حصول تغيير ما. في حين، كان من المفترض، وهذا في الحالات الصحافية التقليدية، أن تكون طرفا مشاركا ومسئولا في التغييرات الفعالة والمناسبة. وهنا نتساءل: ماذا

لو كان الأمر كذلك قبل أن تحصل أحداث أكتوبر 1988 ؟ أو بمعنى آخر: هل يتحمل الإعلام الوطني، كما كان، قسما من المسؤولية في حصولها ؟ أم أن هذا الإعلام برمته كان بحاجة في حد ذاته إلى هذه الهزات القوية كي تحدث المراجعة الداخلية ويتحدد نهائيا موقعه ووظيفته ؟

إن القراءة التاريخية – الإستقصائية التي انتهجناها في تتبع مسار الإعلام الوطني والمكتوب تحديدا قصد رصد المفاصل التي تحكمت في نشأته وحركيته طيلة نحو ثلاثة عقود متتابعة، تكشف أن هذا الموضوع كان يمثل عقدة مزمنة لاحقت الأجهزة السياسية الرسمية: فالإعلام من وجهة النظر الإجتماعية مطلب

وحاجة ملحة غير قابلة للتبديل أو التعويض؛ وهو من وجهة النظر السياسية الأيديولوجية مادة ووسيلة إتصالية فعالة لا تتحمل الإهمال أو التنازل عنها. وبين الموقف الأول والموقف الثاني، إكتسب الإعلام الوطني بعموميته تعريفه وهويته؛ ومن ثم استمدت الممارسة الإعلامية في الجزائر مفهومها العملي. وتبين لنا أنه في الوقت الذي كان فيه التعاطي بين السياسة والإعلام واقعا ملموسا تجسد في اختيار وإقرار الأدوات بما فيها حدودها الفكرية، موادها الإخبارية، حجمها وعددها، سحبها وتوزيعها، مواردها وإدارتها.. كان المجتمع شبه معزول عن هذه العلاقة: فعلى سبيل المثال، عندما " كان عدد سكان الجزائر يقدر سنة 1982 بنحو 20 مليون نسمة، كان يضم أكثر من 50% من الأميين.. بينما لم تصل الجزائر إلى السقف المنظور (من الإعلام المكتوب) من قبل اليونسكو، أي حوالى 100 صحيفة يومية لكل 1000 نسمة." (1) وإن كانت هذه الأرقام في الحقيقة أرقام مثالية تتناقض بامتياز مع الواقع، إلا أنها تصديق مادي لما ذكرناه سابقا. ينضاف إلى ذلك توقيف وظيفة التبشير على هذا الإعلام بصرف النظر عن الأبعاد والآثار التي بإمكانها أن تترتب عنه. وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من زاوية موضوعية أخرى، يمكننا القول أن الأيديولوجيا والإعلام هما أكثر ضحايا تلك العملية إذا علمنا أن الإنسان ( أفرادا أو مؤسسات أو هيئات ) كان دائما وفي جميع

---

(1) BRAHIMI, Op.Cit, PP.261à 262.

الحالات مركز الثقل الذي يدفع بكل شيء في الإتجاه الذي يتبناه؛ وهذا ما حصل بالفعل لما تبنى أيديولوجيا معينة ثم تخلص عنها، ولما تبنى نمطا إعلاميا معيناً ثم عدله. في هذا السياق بالتحديد، نشأ وتطور الخطاب الإعلامي في الجزائر. ونستنتج من هذا، أن تطور الإعلام عموماً والإعلام المكتوب ببلادنا خصوصاً، خضع لتطور الخطاب الإعلامي أساساً: إن ما يبرهن على ذلك، هو بروز اتجاهات وأشكال خطابية جديدة في الجزائر - كما أسلفنا - وانتقال الإعلام من مرحلة الأحادية إلى مرحلة التعددية كما سنثبته في الفصل التالي.

## الفصل الثاني:

التعددية الصحفية واتجاهات الخطاب الإعلامي  
المكتوب في الجزائر.

**المبحث الأول:**

**التعددية الصحفية ( الحاجة و الممارسة ).**

أصبح واضحا من التحليل السابق أن التجربة الإعلامية في الجزائر قد دخلت منعطفا خطيرا بحكم تحولها من تجربة تركز على مبدأ الأحادية المركزية، إلى تجربة تتبنى مبدأ التعددية التنافسية المقيدة ضمن حركة اجتماعية شاملة تتطلع إلى إرساء أسس الديمقراطية وضمان الحقوق الفردية والجماعية. ووجه الخطورة في هذا التحول، لا يكمن في العقود النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب عنه فحسب، بل أيضا - وهذا أشد - في درجة الإلتزام بها ونوع الممارسة التي سيتم بها إنجازها من جميع الأطراف المتعاقدة، سواء تلك التي تمثل مصدرها أو تلك التي يعينها الإستفادة من نتائجها. والتجربة الجديدة مثلما يمكن أن تكون مجلب خطر داخل الحدود المحلية، فبإمكانها أن تكون كذلك على مستوى العلاقات الخارجية، لأن مجال الخبر لا يمكن تحديده أو حصره؛ وانعكاسات نقله بطريقة أو بأخرى قد تثير حساسيات كثيرة. وعليه، فإن هذا التطور بقدر ما كان نوعيا بالمعيار النظري لأنه نقل مفهوم الإعلام الوطني، وعلى الخصوص المكتوب منه، من موقع التبعية المطلقة لسلطة الأيديولوجيا، إلى موقع الحضور الإختياري الحر؛ فإنه بنفس القدر - ولأجل ذلك - يعد تطورا إنتحاريا، لأنه ينطوي على توهمات والتباسات محكومة بالطبيعة الانتقالية للمرحلة التي شهدت بروز التعددية في الجزائر للمرة الأولى في تاريخها الحديث والمعاصر.

إن بروز هذه التعددية في أوجهها المختلفة، يمثل دليلا قاطعا كشف عن الوجه السلبي للأحادية، علاوة على الرفض الإجتماعي لهذا النظام الإعلامي. وأول

برهان على ذلك، هو نجاح الإسديتقاء الدس توري حول التغيير ربتاريخ  
1989/02/23 والذي زكى أحداث 1988/10/05 بغض النظر عن طابعها  
العنفى. لقد كان ذلك من ناحية أخرى تعبيراً عن حاجة فردية وجماعية لا مفاص  
منها؛ إلا أنه لا يمكن استبعاد المخاوف الحقيقية التي صاحبت ممارسة أو تكريس  
هذه الحاجة، وهي مخاوف موضوعية بالتأكد.

### 1: التعددية الصحفية كحاجة اجتماعية ومهنية:

لقد أثبتت الخبرة البشرية أن أحد المبادئ أو القوانين الكونية الراسخة التي تتسجم  
مع طبيعة الإنسان وعلاقات الأفراد والمجتمعات، هو مبدأ التعددية ( *pluralisme* ).  
والنظريات الاجتماعية باتجاهاتها المختلفة، تتفق على أن الإنسان  
اجتماعى بطبعه، وهو ما يعنى أنه لا يمكنه بالنتيجة أن يعيش بمعزل عن بني جنسه  
ونوعه. وهذه القاعدة الأبدية والمطلقة، هي التي قررت خضوع حياة الكيانات  
البشرية سواء كمجموعات أو مؤسسات أو دول أو أمم إلى هذا النظام.  
إن التجارب التي عاكست هذا التيار عبر فترات التاريخ والتي ساد فيها الرأي  
الفردى أو الأحادى باءت بالفشل ولم تقو - رغم تكرارها - على الإستمرار. لهذا،  
تمكن الفرد والمجتمع من تحقيق وجوده ورقيه فى نموذج من الدول تماز عن  
غيرها بالتقدم فى الميادين الإنسانية والتقنية، وعجزاً عن ذلك فى دول أخرى، فغلب  
عليها التخلف فى جميع الميادين. ومن ثم، تبرز التعددية ليس كمبدأ كوني مثالى،  
ولكن كمطلب وحاجة حيويين لا بديل عنهما لضمان حركة وحياة المجتمع.

وإذا كانت عبارات " التعدد، أو التعددية، أو الإختلاف، أو التنوع" كلها مفردات تتضمن معنى الحق في التعبير والحق في التميز، فإنها بذلك تتضمن حرية الإختيار دون قيد أو شرط. ولما كان الإعلام يمثل أحد أفضل وأشهر الوسائل التي تحمي تلك الحرية، فقد ظهرت الصحيفة أو الجريدة لأول مرة في العالم. " فقبل ظهور الصحيفة، كتب تارد ( Tarde ) يقول، إن الملك هو الوحيد الذي كان يملك الوسائل ليدي بما يفكر فيه الناس وهم في قرى مختلفة، ووحدة الأمة المهتزة تتمحور حول شخصه. والصحيفة أفرغت هذه الوظيفة واستأثرت بها " (1)، وهذا ما يبرر القول بأن ظهور الصحافة كان يمثل بحد ذاته إجراء مطالباً بالتعددية؛ ومن ثم، أصبحت تمثل " الصوت الثاني " في المجتمع بعد الحاكم أو السلطة. والحاجة إلى التعددية في واقع الأمر، تعدت مبكراً هذا المستوى كمحاولة منها لتكريس وجودها واستقلاليتها خارج السرايا والبلاط في ذلك الوقت: فقد " أعلن جون ولتر الثاني ( ابن مؤسس صحيفة التايمز في لندن عام 1875 ) أن صحيفته لن تكون بوقاً للحكومة. منذ ذلك الوقت، صارت التايمز تدعو لحرية الصحافة وتطالب بالإصلاح الإجتماعي على أساس أنها تنطق بلسان الشعب البريطاني ". (2) وعلى هذا النحو، إتسعت مساحة النشر الصحفي وتنوعت أطرافه سواء في بريطانيا أو في باقي الدول الحديثة الأخرى انسجاماً مع مبادئها

(1) MAIGRET, Op.Cit, P.39.

(2) د. عصام سليمان الموسى، المرجع السابق، ص.37.

الدستورية التي تضمن حقوق الإنسان؛ ولكن أيضا تماشيا مع ظروف الإنتاج وفرص الإستثمار التي وفرتها الثورة الصناعية في مجال الإتصال الجماهيري عموما.

وما يستخلص من هذه الملاحظات، أن حركة الصحافة منذ نشأتها إلى اليوم، تمت في خط مواز مع حركة السياسة، بل إن تطور الأخيرة كان في معظم الحالات نتيجة لحركة الأولى.

إذن، ليس بالإمكان القول بهذه المناسبة أن العلاقة القائمة بين الصحافة والسياسة هي علاقة احتكاك وتصادم، ولكنها في الجوهر هي علاقة متوازية ضرورية تحكمها سببية وظيفية: فكلتاها تدعي القيام بوظيفتها بطريقة مناسبة ليست فيها حاجة إلى تأكيد أو تفنيد. والمؤكد أن السياسة لا تقوى إلا بتعدد الصحافة وتنوع المشهد الصحفي إذا افترضنا أن الوجه الجميل للسياسة هي الديمقراطية، وأن كل عنوان صحفي بمفرده يمثل موقفا لقطاع اجتماعي قائم بذاته يتمتع بقناعات تميزه عن غيره، وتمنحه الحق في التعبير عنها بحرية. فالديموقراطية الإعلامية إذن، هي اعتراف مبدئي عام ( *universal* ) بالتعددية، وفضاء اجتماعي مفتوح لتكريسها.

ومن هذا المنطلق، نشأت حاجة المجتمع الجزائري القصدوى إلى انفتاح عملي يضيف طابع المصدقية على طموحاته في التحول الإيجابي. ومن ثم، صدر في

الجزائر أول قانون للإعلام ينهي نظام المصادرة والإحتكار للإعلام كثاني أهم

إجراء سياسي مباشر عقب صدور قانون الجمعيات السياسية أو ذات الطابع السياسي تحت رقم 89-11 والمؤرخ في 1989/07/05، وهو ما يدل بشكل لا مجال للشك فيه أن التحالف كان قائما وكان مصيريا بين السياسة والإعلام خلال فترة ما قبل التغيير. ولكن، أي تعددية بإمكانها الإستجابة إلى تلك الحاجة، خصوصا إذا جاز التمييز بين تعددية كمية وتعددية نوعية؟ فالتعددية الأولى لا تتجاوز البعد الحسابي للنشر الإعلامي سواء كان من العناوين الصحفية أو من وسائل إعلامية أخرى؛ وهي وضعية ليس بمقدورها أن تثبت ديموقراطية إعلامية فعلية، بدليل وجود هذا النمط التعددي في بلدان كثيرة تفنقر إلى الديموقراطية، بل أكثرها شمولي واستبدادي. وإذا راجعنا حالة الجزائر بالقياس لما ذكرناه، بإمكاننا الإعتماد على نتائج إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت في مطلع الثمانينات حول قراءة الصحف اليومية ( الشعب، النصر والمجاهد الصادرة باللغة

الفرنسية ) في مدينة-عينة من المدن الجزائرية حيث تبين أن " القراء الغير منتظمين في التعامل مع الصحف اليومية المدروسة، يمثلون الجزء الأكبر أي حوالي الثلثين.. ويتبين من خلال ما أورده القراء أن هذه الصحف لا تقوم بدورها الإعلامي بفعالية وهو بالإضافة إلى العوامل الأخرى ما جعل القراء لا يواظبون عامة على قراءة الصحف. " (1)

(1) د. عزي عبد الرحمان، فضاء الإعلام، الجزائر، د. م. ج.، 1994، صص. 59 و60.

والسؤال الذي ينبثق من الملاحظة الأخيرة هو: فيم يتمثل ذلك " الدور الإعلامي  
الفعال " الذي كان يجب على تلك اليوميات الوطنية أن تقوم به ؟ ويبدو أن العلاقة  
بين هذه اليوميات السائدة ومجتمع القراء من خلال مادتها الإعلامية الروتينية التي  
تعرضها عليهم، كان لها الأثر البالغ في عزوف معظم أولئك القراء عن ملازمتها،  
إذ " يبدو واضحا أن نقص أو غياب المعلومات في الكتابة الصحفية يجر إلى الكتابة  
الإنشائية التي تكرر نفسها وتعيد إنتاج نفسها في شكل دلائل بدون مدلولات. " (1)  
قد يكون هذا الحكم السيمنطقي صحيحا من حيث الشكل. ولكن الوظيفة المنوطة  
بالصحافة إزاء الجمهور، وهو المواطن المعني أيضا بالحياة العامة، لا يمكن إلا أن  
تتحقق كالتالي:

أ- " ضمان الحرية بالكشف عن الشؤون ( *ressorts* ) الخفية للسياسة.

ب- الحفاظ على الأمة بتقديم معالم مشتركة للمواطنين.

ج- جعل كل عملية متوافقة ( *concertée* ) ممكنة وسريعة. " (2)

وإذا سلمنا أن هذه الخصائص هي التي تضع الصحافة في موقعها الاجتماعي  
المناسب ضمن الأدوات المؤثرة إيجابيا في حركة المجتمع، فإننا نقدر أن التعددية  
الصحفية سواء بعدد العناوين أو بتعدد لغاتها كما عرفناها بالجزائر،

---

(1) د. عزي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص.12.

(2) MAIGRET, Op.Cit,P.37.

لا يمكن أن تنطبق عليها تلك الخصائص لكونها تعددية محدودة كما ومحدودة نوعا،  
لأنها استمدت وجودها من مرجعية أحادية الإتجاه؛ فكان خطابها بذلك خطابا مغلقا

لا يلبي المطالب الفكرية والسلوكية لقطاعات المجتمع المختلفة. لقد برهنت عملية السحب الراكدة - وهو ما نلاحظه في الجدول بالصفحة التالية (1) - والمقيدة للعناوين التي استغرق نشرها ما لا يقل عن ثلاثة عقود متلاحقة من حياة الإعلام والإتصال الوطنيين، فشل هذا الشكل من التعددية، ولم تستطع امتصاص الفراغ أو بالأحرى: إستثمار خلو الميدان الإعلامي من التنافس، إلا بالتضييق على الإعلام الأجنبي ( وهو أمر صريح في قانون الإعلام رقم 82-01 على وجه الخصوص )، علما بأن الحاجة إلى استهلاك إعلام متعدد ومتنوع ومختلف كانت قائمة حينذاك، إذا علمنا ارتفاع نسب المثقفين والمتعلمين - كما بينا نموذجاً إحصائياً حول الموضوع في الفصل السابق ( المبحث الثاني ).

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 لحظة استثنائية عبرت فعلا عما يمكن وصفه " بالقطيعة الإتصالية " بين المرسل ( المؤسسة الإعلامية الرسمية ) والمتلقي (الجمهور أو المواطن). ولولا تأسيس تعددية صحفية أخذت في الإعتبار الإتجاهات الفكرية والإجتماعية المختلفة، لظلت تلك العلاقة مجمدة إلى أجل غير مسمى؛ وهذه التعددية هي تلك التي نزع منها نوعية خلافا لسابقتها لكونها تستند

---

(1) أنظر: BRAHIMI, Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie, 1ère édition, Marinoor, 1997, P.70.

إلى مبدأ الحرية في التعبير، فتجلت في بروز صحافة حزبية، وصحافة خاصة و/أو مستقلة، إلى جانب الصحافة الحكومية. وهذا مظهر يكفي لتأكيد الحاجة إلى

- جدول لسحب اليوميات الجزائرية العمومية ما بين 1988 و 1991، إقتبسناه ونقلناه من جدول عام ورد في المرجع المذكور سابقا -

1991	1990	1989	1988	<u>باللغة الفرنسية:</u>
180000	250000	300000	300000	المجاهد
120000	250000	250000	180000	آفاق
.....	.....	.....	.....	<u>باللغة العربية:</u>
50000	60000	60000	60000	الشعب
70000	90000	60000	60000	النصر
40000	40000	50000	40000	الجمهورية
80000	120000	100000	30000	المساء
40000	-	-	-	السلام
20000	-	-	-	النهار
600000	810000	820000	670000	<u>المجموع:</u>

الجدول رقم 01: تقييم ظهور الصحافة المستقلة بالجزائر.

النسبة %	التكرارات	التقييم	الترتيب
57,00	61	تحول جوهري	أ
42,99	46	تحول شكلي	ب
00	00	بدون إجابة	ج
100	107	المجموع:	

التعددية، ليس اجتماعيا فحسب بل ومهنيا أيضا: " فالسلطة مارست مراقبة كلية

على الإءلام. وفي هذا السياق وبثاريخ 10 أكتوبر 1988، حين كانت

الإضطرابات سائدة، وبالخصوص بمظاهرة كبيرة للإسلاميين بالجزائر حيث سقط خلالها أفراد عديدين ( بما فيهم صحافي واحد )، صادق فريق من الصحافيين بنحو سبعين على بيان تم الإعلان عنه، يتضمن رفض تحكم السلطة في الإعلام من خلال منع قيام إعلام موضوعي، ومن خلال الأوامر التي تصل من رئاسة الجمهورية أو الوزارة الوصية." (1) إن هذه المشاركة الأدبية والفيزيقية لهذا العدد من الصحافيين حينذاك، تستمد أصلاتها من مسؤولية مهنية جماعية أو مشتركة حول واقع غير متوازن لا يمكن إنكاره. ونشوء ما يعرف " بحركة الصحافيين الجزائريين " (M.J.A)، يقر بوضعية صحفية غير مهنية، ويؤكد على جدية المطالب في التصحيح والتغيير، وهو أمر يوحي بأن الإحترافية المنسوبة للصحافيين الجزائريين في الأدبيات القانونية الجزائرية نسجها المخيال السياسي الأيديولوجي القائم، وركبها في وعي وفكر العامل الإعلامي تركيبا إسقاطيا لا غير. ويستخلص من هذا، أن أخلاقيات المهنة من ناحية، والقناعات الجماعية والفردية من ناحية أخرى، ظلت في صراع وتناقض مستميت مع الذات المهنية، وفي تعارض مع الإملاءات الفوقية طيلة المرحلة الأحادية؛ ففي

(1) BENZELIKHA A, Presse algérienne (éditoriaux et démocratie), Oran, éditions Dar El Gharb, PP.25à26.

الوقت الذي كان بإمكان الصحافيين العاملين الإحتفاظ بمناصبهم بالصدحافة العمومية، " سارع معظمهم، بمجرد أن دعاهم رئيس الحكومة وقتها في يوم 19

مارس 1990(1) عن طريق منشور حكومي مؤرخ في 15/03/1990 إلى التكتل في تجمعات صحفية وإنشاء عناوين مستقلة."(2)

إن هذه المعطيات مجتمعة دون استثناء، هي بمثابة إجماع ( *consensus* ) مطلق على عقد جماعي واجتماعي يؤسس ويشهد لصالح تلك التعددية التي تجسدت تماما في الانفجار الصحفي الذي شهدته الجزائر ابتداء من سنة 1990. وإلا بماذا يمكننا تفسير ظاهرة تراجع العناوين العمومية أو الحكومية بمجرد ظهور الصحافة الجديدة؟ وحتى إذا افترضنا جدلا أن هذه المعطيات هي إقرار لأفكار أو تخمينات نظرية، فإن نتائج البحث الميداني الذي استطلع عينة من المجتمع الجامعي أو المثقف، تبرهن بنسبة عالية أن الحاجة إلى التعددية الصحفية هي حاجة اجتماعية وثقافية أيضا؛ ومن هذه الناحية، فإن ظهور الصحافة المستقلة خصوصا، يعتبر تحولا جوهريا كما يتضح من الجدول ( رقم 01 أعلاه). إن هذه النتيجة، تصدق ما ذهب إليه توكفيل ( *Tocqueville* ) منذ سنوات طويلة إذ يرى أن " الوسيلة الوحيدة لتبديد ( *neutraliser* ) تأثيرات الصحف تكمن في مضاعفة عددها "(3):

(1) ولختيار هذا اليوم، لعله من دلالة ورمزية تتعلق بانتصار المفاوضات مع فرنسا بشأن الإستقلال.  
(2) REBAH M, La presse algérienne : journal d'un défi, Batna, Chihab éditions, 2002,

(3) MAIGRET, Op.Cit,P.38.

فالمخاوف الأيديولوجية عن الأيديولوجيا، هي التي أبادت لأجهزة السلطة ومؤسساتها بقوة القانون تارة، وقوة المصلحة " المقدسة " تارة أخرى حق تشريع

عدد العناوين الصحفية اليومية أو غيرها، وبالتالي، تعريف التعددية تعريفا عموديا يقصي في معادلته حدا رئيسيا، وهو المعني الأساسي والمباشر بذلك: إنه المجتمع بمكوناته المتعددة والمتفاوتة. وإنما نلاحظ بهذه المناسبة، أن هذه المسلكية الرسمية قد ساهمت بقدر منظم في تحجيم قيمة الإتصال والإعلام في الجزائر، وربما كان من وراء ذلك ممارسة غير معقولة للأمية ولتكريس التخلف.

## 2: التعددية الصحفية كممارسة اجتماعية:

لا يمكننا مبدئيا إبراز أهمية التعددية الصحفية النوعية في الجزائر كما صدمها قانون الإعلام الساري المفعول إلى اليوم، والتي وصفناها في سياق تطور الصحافة بالجزائر " بالإختبار التعددي "، حتى يصبح من الطبيعي أو الضروري بحث ممارسة هذه التعددية كواقع اجتماعي يتقاطع أو يتداقش بشكل دائم مع المصالح المختلفة للمحيط كأفراد أو مؤسسات.

وبما أن القانون في موقعه كأداة دستورية هو الذي هيكل بنية الإعلام التعددي المكتوب، فقد أتاح حصول اجتهادات في هذا المجال تمهد لتجربة مبتدئة هي أشبه إلى المخاطرة عنها إلى العملية الفنية المهنية. وفي هذا السياق، يمكننا تصنيف تلك الاجتهادات إلى صنفين هما:

### أ- اجتهادات حزبية:

تمثلت هذه الإجهادات في ظهور عدد هام من الصحف الدورية التي أسستها الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب نفس القانون رقم 89-11 المؤرخ في 1989/07/05 التي يتعلق بإنشائها، وخاصة المادة 21 منه. (1) في حين، كانت جاهزية النشر لديها شبه منعدمة. لذلك ظهرت تلك الصحف منذ البداية على شكل دوريات أسبوعية أو شهرية؛ " بينما كان سحب هذه الصحف يدور في حدود 100 ألف نسخة، وهذا ينطبق على:

\* البديل ( باللغتين ) التابعة للحركة الديمقراطية الجزائرية التي تزعمها أحمد بن بله.

\* المسد تقبل *L'AVENIR* ( بالفرنسية ) التابعة للتجمع مع من أجل الثقافة والديموقراطية التي يتزعمها د. سعيد سعدي..،

\* الجزائر الحرة ( بالفرنسية ) التابعة لجبهة القوى الإشتراكية التي يتزعمها آيت أحمد الحسين،

\* المنقذ ( بالعربية و بصد فحتين بالفرنسية ) التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة) التي تزعمها عباسي مدني، إضافة إلى " الفرقان " ( بالفرنسية منذ 1991)،

(1) أنظر: الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 26، 1989/07/05.

\* النبأ ( بالعربية ) التابعة لحركة المجتمع الإسلامي " حماس " أو حماس حاليا " ،  
إضافة إلى الإصلاح ( بالفرنسية ) ،

\* صوت الشعب(1)، التابعة لحزب الطليعة الإشتراكية ( حزب شيوعي ) التي  
ترعّمها الهاشمي شريف." (2)

إن هذا النموذج من الإعلام الحزبي المكتوب الذي سقناه للإستدلال على التعددية  
الجديدة، يكرس حينها تلك الحاجة السياسية والإجتماعية، أو بالأحرى: الإستجابة  
الملموسة لمبادرات إعلامية ذات طابع سياسي، لا يمكن بأي حال من الأحوال  
عزلها أو فصلها عن الحراك الإجتماعي المولود الذي لا ضمان لاستمراره إلا بها،  
بصرف النظر عن التمايز والتناقض بين عناصرها شكلا ومضمونا: فهي بوجه عام  
تعبّر عن ثلاثة اتجاهات إجتماعية وسياسية كبرى في الجزائر هي:

أ- الإتجاه الإسلامي ( *islamiste* ).

ب- الإتجاه القومي.

ج- الإتجاه العلماني.

---

(1) كانت تصدر سرا قبل أحداث أكتوبر. أنظر:

BRAHIMI, Le pouvoir, la presse et les intellectuels, Op.Cit., P.68.

(2)BRAHIMI, *La liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982- 1990) en Algérie*, in : revue algérienne de la communication, N°6et7, université d'Alger, I.S.I.C., 1991, P.35.

فمن هنا يتضح أن هذه الصحافة الحزبية لا تمثل في الواقع لسانا ناطقا باسم تلك

الجمعيات السياسية، ولكنها تمثل عمليا لسانا ناطقا باسم مرجعيات قائمة بذاتها تعمل

كل منها عن طريق هذه الصحف على إقرار وجودها. وربما، من هذه الزاوية، دخلت الإتجاهات المذكورة بواسطة هذه الصحف حلقة صراع مصيرية إنتهت ببعضها إلى الإنحسار أو الإختفاء؛ وقد تضافرت هذه الوضعية مع اضطرابات فنية ومادية متصلة بعملية السحب والنشر في آن واحد.

إن هذه النتيجة تدل على أنه بالرغم من إيجابيتها، وبالرغم من الحاجة الإجتماعية الطبيعية إليها، فإن المسافة بين الإنتقال من نوعية التعددية الصحفية إلى نوعية الممارسة الصحفية في الجزائر، تميزت ببعدها الكبير لخضوعها إلى اعتبارات غير مهنية أو احترافية على وجه التحديد، ولكن إلى اعتبارات وخلفيات ذاتية ضيقة لكون ممارسة الإعلام في هذه الصحافة لم تنقيد بأخلاقيات والتزامات العمل الإعلامي، وفي مقدمتها الموضوعية في عرض الخبر، إذ أصبحت في واقع الأمر واجهات مفتوحة للتشهير والتشهير المضاد أحيانا، وأدوات للمساس بالوحدة والرموز الوطنية أحيانا أخرى. إلا أن حالة الإنحراف الإعلامي لا تمثل ملمحا سائدا يصح تعميمه على واقع الصحافة الحزبية إجمالا؛ وإلا كان حكما مناقضا للملاحظة وفاقدا للموضوعية حيال التعددية كمبدأ بشكل عام، وكعملية إجرائية نافذة بشكل خاص، أو قمعا للوعي ولروح الإجتهد من جهة أخرى.

ب- إجتهادات مهنية خاصة:

كما يدل عليه توصيف هذه الإجهادات، فإنها صادرة من جهة خبيرة بمجال الإعلام؛ وهي إشارة إلى مجموعة الصحفيين الجزائريين الذين قرروا إنشاء عداوين صحفية مستقلة عن القطاع العمومي مسدّفين بذلك من الإجراءات الدستورية والقانونية الجديدة. والملاحظ أن معظم هؤلاء مارسوا مهنة الصحافة المكتوبة في القطاع المذكور. ومن ثم، فالمبررات الجوهرية التي دفعتهم إلى اعتزال الصحافة العمومية لا يمكنها أن تتطابق مع تلك التي حملت الأحزاب السياسية على إنشاء صحافتها هي الأخرى كما رأينا سابقاً: فمبررات هذه الجمعيات تتمحور حول تحقيق أكبر حجم من المكاسب السياسية في أوسع نطاق من المجتمع، فيصبح الإعلام والخطاب الإعلامي في هذه الحالة دعائياً، لا يستبعد أن ينحرف عن القواعد والأخلاقيات المنظمة للعمل الإعلامي- وهو ما أشدنا إليه آنفاً- إذ سرعان ما اختفت عناوين صحفية بعينها منذ بداية "الإنفتاح الديمقراطي والإعلامي" في مطلع التسعينات بالجزائر، وعلى الخصوص صحافة الأحزاب الإسلامية. ولكن المفترض من بروز صحافة "لا حكومية" و"لا حزبية" - رسمياً على الأقل - ونعني بهذا عدم تبعيتها لأي مؤسسة سياسية قائمة بذاتها، أن يعود نشوئها إلى منطلقات أو إلى مبررات ذات صلة بشكل أو بآخر بمحيط المهنة والأداء الصحفيين فحسب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفقها الكمي والنوعي في زمن قياسي لا يتعدى سنتين على الأكثر، يؤشر إلى حالة أو ظاهرة إعلامية مختلفة،

سرعان ما حققت استقطابا واسعا للرأي العام المحلي، وشكلت انفعالا قويا حول واقع ومسار الأوضاع القائمة، واجتهادا إعلاميا جديدا أوشك إلى حد كبير أن يطغى على الإجهادات الأخرى بجميع المقاييس.

إن هذه الملاحظات توحى بقيام " طريق إعلامي ثالث " في الجزائر لا يستمد مفهومه من الاعتبارات السياسية التقليدية التي تقم الإعلام في المنافسات السلطوية المحضة، بل يستمدتها من روح الحقوق المدنية التي ضمنها الدستور، وعلى رأسها حق حرية الرأي والتفكير. وعليه، فمن الطبيعي أن تتباين مفردات وقرارات هذا الإعلام مع غيره؛ والنتيجة أن يختلف خطابه مع غيره أيضا ( وهو أمر يحتاج بالتأكيد إلى إثبات ). إلا أنه من المهم جدا الإشارة إلى أن هذه الإجهادات التي بلورت التعددية الصحفية بالجزائر في أوضح صورها، لا تمثل بأي حال من الأحوال طبعة مكررة لنسخة واحدة أو تمثالا لقداسة مشتركة، بل كانت تكريسا أدبيا لآراء ومواقف مختلفة ومتفاوتة مغروسة في الوعي الثقافي والاجتماعي للمجتمع. لقد تجلّى أول ظهور لهذه الإجهادات الصحفية بعد " صدور مرسوم حكومي بتاريخ 04 أوت 1990 يسمح للصحافيين المحترفين الوافدين من القطاع العمومي امتلاك محلات لإنشاء صحفهم الخاصة بهم..، وكانت أولها لوسوار دالجيري *LE SOIR D'ALGERIE* في سبتمبر 1990، متبوعة بالوطن *EL WATAN* ثم ألجي ريبوبليكان *ALGER REPUBLICAIN* قبل أن يتمكن صحافيون سابقون في جرائد المساء والشعب من تأسيس صحيفة الخبر في صائفة 1991. " (1) بذلك يصبح توسع مجال التعددية الصحفية عملية اجتماعية منجزة بالمعنى الإجمالي

لللمة، حث أصبم المسمتهلك الصمفي يمارس حقه فعلا في اأنايار الإاعلام أو العنوان الذي ينسجم مع حاجاته الإاعلامية ويلببها: " فأثناء سنة 1991، تم آناوز العدد الموجود بنحو 49 عذوان سنة 1988، إلى 74 عذوان ومنها 17 يومية، ببنا اننقل حجم السحب من 800 ألف نسخة يوميا سنة 1988، إلى 1437000 نسخة يوميا. " (2)

بناء على التحليل السابق، صار واضحا أن تأسيس التعددية الصحفية كما أثبتنا في جناحها الحزبي والمهني، باتت تمثل عنصر القوة والحيوية في الإاعلام الوطني الجديد. وإذا تصورنا حجم التغيرات التي سيحدثها هذا الإنقلاب الإاعلامي، بإمكاننا تقدير الآثار والإنعكاسات التي سيجرها على كافة المناحي والإتجاهات الرسمية أو الشعبية.

---

(1) REBAH, Op.Cit., P.19.

(2) REBAH, Op.Cit., P.20.

## المبحث الثاني:

### إتجاهات الخطاب الإعلامي المكتوب في الجزائر.

بما أن الديمقراطية كنظام سياسي اجتماعي يضم من لأفراد المجتمع حقوقه المختلفة، فقد اهتم علماء الإجتماع في البلدان المتقدمة والسدباقة إلى إرساء هذا

النظام بتطوره؛ فاتخذوا من الإعلام أحد أهم المؤشرات بما أنه أداة عملية للتعبير الحر. فأى تغيير في مسار الإعلام، يدفع إلى مراجعة مسار الديمقراطية. إلا أن هذا الإهتمام انتقل تدريجيا إلى البحث في الخلفيات والعوامل المتحكمة في الإعلام بعد ذاته. لذلك، فقد لاحظ " توكفيل " منذ فترة زمنية بعيدة أن " الصحف مختلفة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في عددها، في مضمونها وفي شكلها، ليس لأسباب اقتصادية ولكن أساسا لأسباب ثقافية وسياسية. " (1) وبالنظر إلى الواقع المعاصر لمجال الإتصال عموما والإعلام خصوصا من حيث توسع دائرتيهما، تصبح هذه الملاحظة قابلة للإستقصاء، إذ أن الإفتراض أو القاعدة هو الوحدة المهنية والحيادية للإعلام بغض النظر عن مكانه وزمنه. ومن ثم، يصبح بحث موضوع التعددية والإختلاف في مجال الصحافة المكتوبة ببلادنا من حيث اتجاهاتها مطالبا منهجيا تأسيسا على المعطيات التي بنينا عليها مفهوم هذه التعددية، وابتداء تكوينها من صحافة حكومية أو عمومية، وصحافة سياسية أو حزبية، وصحافة خاصة و/أو مستقلة. فلا يمكن لمنظومة إعلامية تعددية مماثلة أن يكون منشأها ومصدرها واحد، وأن تتحرك برمتها في اتجاه واحد. وفيما يبدو، فإن

(1)

MAIGRET,

Op.Cit,

P.37.

القناعات الفكرية والثقافية والسياسية هي المحدد الرئيسي لهذا الإختلاف، وهذا

موقف يتطابق مع ما ذهب إليه توكفيل. وبما أن هذا الإختلاف هو الطابع الحالي المميز للصحافة في الجزائر، فهذا من شأنه أن يكون دليلا على تعدد الإتجاهات فيها، ومن شأنه أيضا أن يفصح عن طبيعة الخطاب الذي يمثل عمليا الهوية الملموسة لهذا الإتجاه الإعلامي أو ذلك.

وانطلاقا من هذا الإستنتاج، وفي ضوء المعطيات الواردة في التحليل السابق، يمكننا رصد اتجاهات عديدة للخطاب الإعلامي في الجزائر التي يعبر ظهورها جميعا بالنهاية عن ضرورة التعددية في هذا المجال؛ وهذا المطلب – وإن تيسر متأخرا – فمن الأهمية بمكان التأكيد على أن إرهاباته الأولى قد سجلت ابتداء من منتصف الثمانينات، وهي فترة الإضطرابات – كما نبهنا إلى ذلك في الفصل الأول – وخصوصا في مقالات وافتتاحيات بعض العناوين الصحفية، وعلى رأسها الإفتتاحية التي كان يكتبها " عبد الكريم جعاد مدير الأسبوعية الوطنية الناطقة بالفرنسية **ALGERIE-ACTUALITE** تحت عنوان " **VICE-VERSA** " أو " العكس بالعكس "، حيث أن " كل مقال منها يبرز كخطاب حول حدث معين مقترحا رؤية إزاءه تختلف عن رؤية السلطة، أو بالأحرى التحجج بالحدث ذاته لوضع خطاب السلطة موضع الشبهة... والإستراتيجية الخطابية الأكثر وضوحا

في " العكس بالعكس " تكمن في تحويل ( *détourner* ) المبدأ الشمولي

للسلطة الذي هو: كل شيء يصدر عني، بالإستناد إلى خطاب السلطة ذاته بهدف تأويله بشكل مغاير ". (1) لقد كانت هذه التجربة أول خطوة إعلامية طموحة ملموسة

جريئة نحو إخراج الأداء الصحفي في الجزائر من القفص الأيديولوجي ( ربما في زي أيديولوجي آخر ) وتفكيك الخطاب الأيديولوجي الشمولي. ويمكن القول أن تأسيس الإجهادات الصحفية المستقلة أو ما يماثلها، قد تم على قاعدة هذه التجربة. ومن هذا، يثبت بجلاء أن التعددية الصحفية كما كانت ضرورة إعلامية بحد ذاتها، فقد كانت بمثابة الآلية الوحيدة والملائمة لانبعاث أشكال الخطاب الإعلامي المكبوتة والمستحدثة. وإذا راجعنا بعض الأعمال التي عرضت لهذا الموضوع، فنلاحظ أنها انقسمت على نفسها إلى أعمال سطحية أو غير بناءة لكونها اقتصرت على النظر إليه من زاوية أدبية دفاعية حنينية عن الخطاب التقليدي ( ونعني هنا الخطاب الإعلامي المؤدلج سابقا ) إما بأسلوب مباشر أو غير مباشر. ونستدل على هذا النموذج من الأعمال بعملين هما:

أ- الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي ( عشراتي سليمان ).

ب- الخطاب الإعلامي العربي: آفاق وتحديات ( د. أحمد حمدي ).

ففي العمل الأول، نقع على مقالة صحفية يتبناها هذا العمل، تتضمن حكما مطلقا

---

(1) BENZELIKHA, Op.Cit, P.30.

على أداء الإعلاميين الجزائريين، حيث تنعته " بالإنحياز ". (1) أما العمل الثاني، فقد كان تناوله للخطاب الإعلامي الجديد قائم على تصور إقصائي لا يرى في ولادته أي أصالة وطنية أو منفعة عملية، إذ يتحول هذا الخطاب في الجزائر - بحسبه - إلى " كرنفال من الشعارات المبتورة أصلا من أدبيات الخطاب الإعلامي الفرنسي

مع تنويعات شعبية (*populistes*) تهدف إلى دغدغة العواطف، وجبر الخواطر، وتضليل الرأي العام، ويتم ذلك في انبهار تام، وتماهي مطلق عبر قوالب، وبالأسح كليشيهات لغوية فرنسية، لا تمت لروح الإبداع والإبتكار بصدلة. فهي تتشكل من تلك المفردات والتعبيرات اللغوية التي يستعين بها السدياح لقضاء حاجاتهم لا غير". (2)

إن هذا النموذج من الأعمال لا يستند إلى نتائج أو معطيات مبنية على بحوث علمية أو ميدانية، ولكنه مجرد انطباعات أفلاطونية تعكس مدى الحساسية والإنفعال اللذين أحدثتهما عملية التغيير الإعلامي.

إلا أن نموذجا آخر من الأعمال يظهر في بعض الأبحاث التي اعتمدت منهج التحليل والمقارنة بين مقالات صحفية عدة صادرة في صحف مختلفة حول حدث واحد، ومن ثم الإقتراب إلى فهم الفواصل الداخلية بين الخطابات سواء تعلق الأمر بجنسها الوظيفي أو السيميائي أو الفكري؛ وهو ما سيقود إلى

---

(1) عشراتي سليمان، الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي في الجزائر، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003، ص.343.  
(2) د. أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي (آفاق وتحديات)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص.43.

تعريف (*identifier*) المرجعيات التي تستند إليها تلك الخطابات. وكمثال على هذا النموذج، نسوق كتاب " الصحافة الجزائرية: إفتتاحيات وديموقراطية " لأحمد بن زليخة، الذي تناول مجموعة من الإفتتاحيات لصحف مختلفة حول حدث واحد يتمثل في نتائج الإنتخابات التشريعية التي جرت بالجزائر سنة 1991 وما ترتب

عنها من انعكاسات، وقارن بين تلك الإفتتاحيات التي تعبر عن موقف سبع صحف ( ي وميتين وخمس أسبوعيات )، وتوصل بالنهاية إلى أن التباین في التفسیر والتوصيف لهذا الحدث السياسي الهام، ينبع من مفهوم الخطاب الإعلامي الذي تتبناه تلك الصحف، ومن خضوعه للقوالب الخلفية المحددة والمؤسسة له، وهي لا محال قوالب فكرية، ثقافية أو أيديولوجية.(1) وبإمكاننا إبراز تلك المقارنة باعتماد عناوين المقالات – حصرا - كأحد أوجه الإختلاف بين مواقف هذه الصحف إزاء الحدث المذكور في الجدول التالي ( الذي أنجزناه اعتمادا على ما ورد في الدراسة المذكورة ):

---

BENZELIKHA, Op.Cit, PP.107 à 117.

(1) أنظر:

عنوان الصحيفة	نوعها	العدد	عنوان الإفتتاحية	محرر الإفتتاحية	تاريخ نشرها
EL WATAN	يومية إخبارية	379، 28-27	L'inconnu ( المجهول )	عمر بلهوشات	/12/28 1991

/01/07 1992	عمار بلحيمر	Où est passée La matrice ?	38	أسبوعية إخبارية	LA SEMAINE
/01/08 1992	عبد الرحمان محمودي	Urne fatale (الإقتراع المحتوم)	40	أسبوعية إخبارية	L'HEBDO LIBERE
/01/09 1992	طاهر جاووت	Prolongemen t (تمديد)	1369	أسبوعية إخبارية	ALGERIE- ACTUALITE
/01/11 1992	محمد بن شيكو	Démission,et après ? (إستقالة، وبعد؟)	99	يومية إخبارية	LE MATIN
/01/13 1992	بدون توقيع	إنقلاب مؤكد	17	أسبوعية إخبارية	EL FORKANE
/01/27 1992	مهدي بوخالفة	La fuite en arrière (الهروب إلى الوراء)	57	أسبوعية إخبارية	L'EVEIL

وبإنجاز قراءة شاملة لما استعرضناه سابقا، يتبين أن تعدد الخطاب الإعلامي

المكتوب في الجزائر ليس تعددا شكليا أو اصطناعيا، بل هو تعدد أصيل وحقيقي.

وبوجه عام، يمكننا تصنيف اتجاهات هذا الخطاب إلى ثلاثة:

### 1- إتجاه إعلامي محافظ ( conservateur ):

يعكس هذا الإتجاه ذلك الخطاب الذي لا زال مقيدا بقيم الإعلام الموروثة من مراحل المركزية والأحادية الثقافية والأيدولوجية، إذ لم يكن بالأصل أي معنى للإتجاه في أي حقل من حقول التعبير والإتصال بالجزائر حينها، وكانت وسائلها دون استثناء تستثمر للأغراض المحدودة من موقع التحكم في السلطة لا غير، وليس انطلاقا من رؤية مجتمعية شاملة بعيدة المدى.

لقد كان التمسك بهذا الخطاب وتجديده في بعض وسائل الإعلام المكتوبة، وتحديدًا في الصحف العمومية، إفرازا منطقيًا إذا سلمنا بحجم وحدة المنافسة التي أصبح يواجهها، لكونه يمثل واسطة استراتيجية للمؤسسة الرسمية في علاقتها مع المجتمع. أما تجليات هذا الخطاب، فإننا نلمسها في بنيته المفاهيمية واللغوية من ناحية؛ إذ يظهر تعاطيه مع الأحداث الوطنية، سواء كانت سياسية، دينية، إقتصادية أو اجتماعية بنوع من الإنتقائية تارة، والاحتفظ تارة أخرى، وباستخدام كتلة لغوية وبيانية إعلامية خاصة تجاهها. كما نلمسها أيضا في سلوكها إزاء تلك الأحداث بتحديد مفردات الرأي أو التحقيق أو النقد. فعلى سبيل المثال – لا الحصر –

لاحظنا أن اليوميتين العموميتين " الشعب " و " المساء " لا تمانعان من الاحتفظ إزاء حدث عام يتمثل في الإضراب الذي نظمته مؤخرا نقابات عمال التربية الوطنية يومي 15 و 2006/01/16، وهو خبر جدير بأن يحظى بالتحليل والتعليق الصحفيين لأبعاده المختلفة – الأمر الذي قامت به صحف أخرى - لأنه يعني

المجتمع برمته بالنظر إلى القطاع والحيز اللذين شملهما. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف هذا الخطاب بأنه خطاب إعلامي رسمي تقليدي.

## **2- إتجاه إعلامي معتدل ( modéré ):**

إن ولادة وامتداد هذا الإتجاه في جسم الإعلام الجزائري المكتوب، يجد مسوغاته في المتغيرات والمعطيات الفعلية التي تتحكم في العلاقة بين المؤسسة الرسمية وبين قطاعات الحراك الإجتماعي عموما بما فيها الإتصال والثقافة والإعلام. فهو اتجاه مستحدث في الإعلام المكتوب، برز في ضوء الإستقطابات والتجاذبات التي ترتبت عن العملية السياسية والتعددية الصحفية، حيث استطاع أن يتكيف مع تلك الأوضاع الناشئة عن النزاعات ذات الطابع السياسي رغم المحاولات المستمرة لتوريطه فيها أحيانا، أو باستخدام ذرائع مادية أو فنية متنوعة للضغط عليه أو لإزاحته من الساحة الإعلامية سواء من هذا الطرف أو ذاك أحيانا أخرى. ولعل مرونته وقدرته على التكيف، قد ساهمت في بقاءه واستمراريته.

إن هذا الإتجاه يميز صحافة الأحزاب السياسية التي التزمت توجيهها مع الحفاظ على مسافة واقعية فاصلة كافية لتفادي الصدام مع الخطابات الأخرى. وهو يشمل أيضا كتابات ومقالات لنشطاء ذوي انتماءات إعلامية، سياسية وفكرية مختلفة. ويضم إلى جانب ذلك عددا معتبرا من الصحف الجديدة التي لا تتبع إلى أي مؤسسة إعلامية رسمية أو سياسية محددة بعينها؛ وهي التي ينصب تركيزها على نشر وتوزيع الخبر بشكل من الأشكال الواقعية والموضوعية، وهو الأمر الذي يضعها أحيانا محل شبهة في نظر الجهات القانونية؛ وهذا فعلا تكمن المفارقة. وكمثال على هذا

النوع من الصحف، نذكر صحيفة " الخبر " ( الناطقة بالعربية )، وصحيفة " Le Quotidien d'Oran " ( الناطقة بالفرنسية ) اللتان تحتفظان بمكانة لائقة في هرم الإستهلاك الإعلامي الوطني المكتوب؛ كما سيتضح لاحقاً.

### **3- إتجاه إعلامي راديكالي:**

نلمس هذا الإتجاه ضمن مجموعة من العناوين الصحفية المدعوة " بالصحافة المستقلة "، وهي في الغالب صحافة ناطقة بالفرنسية. وعلى النقيض من الإتجاه السابق، فإن البنية الخطابية التي يستند إليها هذا الإتجاه تتسم بما يمكن تسميته بالنزعة النقدية-الإستدرجية، إذ أنها لا تهتم بالخبر كمنتوج إعلامي بسيط يمكن عرضه في قالب مهني محض فحسب، ولكن كمادة طيبة ملائمة للإستخدام في إثارة الرأي العام بإعطائه بعداً " دراماتيكيًا " في معظم الأحيان، يتحول الخبر بموجبه إلى مصدر قلق وتوتر، خصوصاً إذا ارتبط ذلك بشؤون وعلاقات المؤسسة الرسمية أياً كان المجال أو الموضوع بشكل عام، ويفترض أن يكون ذلك أحد الأسباب التي تفسر اتساع منطقة التشدد والتطرف في العلاقة بين هذا الإتجاه والاتجاه الأول إلى اليوم منذ بداية الإنفتاح الإعلامي بالجزائر: فبالرغم من الإختلاف الجذري الذي صار عليه الوضع الراهن مقارنة بما كان عليه الأمر خلال وبعد السنوات الأولى من ظهورها من اضطراب واختلال سادا ميادين الحياة بكاملها، لا زالت هذه الصحافة متمسكة بمنحائها وسلوكها الأول؛ وما يلاحظ على هذا الإتجاه في الخطاب الإعلامي الجزائري الراهن، كونه يقود حركة القطيعة واللامهادنة مع الماضي، سواء تعلق الأمر بالمقدس (الدين)، أو بالسلاطة

(السياسة)، ويتخذ من الارتباط بهما شكلا من أشكال الرجعية المنبوذة. ويمكننا تسجيل ذلك في المقالات الصحفية والرسوم الكاريكاتورية التي تنشرها فئة من الصحف، وعلى رأسها يوميي "LE MATIN"، و"LIBERTE"، ونسبيا يومية "EL WATAN". ونسوق في الصفحة التالية، عشوائيا، عنوانا ورسمًا كاريكاتوريا للإستدلال على ذلك. وبالتالي، فإن هذا السلوك يعزز القول أن كل اتجاه إعلامي لا يصدر من مجرد أداءات عفوية أو ساذجة عابرة، ولكنه يجد جذوره في مصادر ومرجعيات قائمة بذاتها. وحينئذ، يصبح فهم هذا الخطاب أو ذاك محصلة منطقية لضبط وفهم مرجعيته. فالتعددية في نهاية المطاف، هي ميدان التعبير الحر بامتياز حيث عبرت بجلاء عن الحاجة الطبيعية للاوعي الثقافي والاجتماعي ونموهما بالجزائر، وكشفت بما لا يدع مجالاً للشك عن الإتجاهات المتعددة للخطاب الإعلامي التي حيل دون بروزها في ظل الأحادية.

أنظر الرسم الكاريكاتوري في يومية: EL WATAN, n°4035, 14ème année, 08/03/2004.  
أما العنوان، أنظر الصفحة الأولى في يومية: LE MATIN, n°3724, jeudi 20/05/2004.



**LE MATIN**

LES DEPUTES ISLAMISTES ET LOUISA HANOUNE  
EXIGENT LA REHABILITATION DU PARTI DISSOUS

# LE FIS ENTRE A L'APN



Ryad/Le Matin

الفصل الثالث:

## الصحافة المستقلة ونمطية الخطاب.

تفيدنا المناقشة والمعطيات السابقة، في ضرورة اعتبار بروز تلك الصحافة المدعوة " بالمستقلة "، أو بالأحرى: التيار الإستهقالي في الصحافة الجزائرية المكتوبة أنه بمثابة ظاهرة إعلامية نوعية فرضت نفسها باستحقاق على الإعلام الوطني بصورة عامة، وتشغل حيزا هاما في تعريفه قياسا إلى الحساسية التي أثارها في أوساط كثيرة، رسمية وشعبية على حد سواء، بفعل تمايزها البنيوي- إلى حد كبير - مقارنة بغيرها؛ فضلا عن انخراطها المقصود أو غير المقصود في سلسلة غير منتهية من الفعاليات المؤثرة في ديناميكية المجتمع الجزائري، كما أن استمراريتها إلى اليوم رغم العثرات أو الإرباكات التي صادفتها، تحمل على

الإعتقاد أن هذا النوع من الصحافة الجديدة في الجزائر، يملك المناعة المناسبة ضد الإنهيار، والقدرة الكافية على المناورة والإقناع في نفس الوقت. وإذا كان الشيء الذي يهتما في هذه الصحافة هو بحث هوية الخطاب فيها، فإن الإقتراب إلى ذلك يقتضي التدرج في فهم العناصر المحيطة بهذا الموضوع. وبإمكاننا القيام بذلك عبر تناول المباحث التالية:

## **المبحث الأول:**

## المدخل إلى الصحافة المستقلة (المفهوم والتطور).

### 1: المفهوم.

مهما تكن الإختلافات والملاحظات حول مسار الإعلام في الجزائر، فإنه يعد مخالفا للموضوعية الحكم على التحول الذي شهده بعد صدور قانون 90-07 بأنه تحول شكلي أو هامشي، أو كان ذلك بمثابة ممارسة إقصائية جزافية لكافة ألوان الطيف الإعلامي بالجزائر، لأن الواقع كما هو اليوم يفرض الإقرار والإعتراف بوجود نموذج إعلامي مكتوب مستمر في الوجود، ووجوده يشهد على ذلك التحول، وإلا فإن المشهد الصحفي الراهن وضع لا قيمة له. وهذا النموذج يتمثل اختصارا في " الصحافة المستقلة " (*indépendante*): لقد اكتسبت هذه الصحافة استقلاليتها عمليا من موقع انفصال مؤسسيها عن الصحافة العمومية أو الحكومية القائمة التي

كانوا يعملون فيها من ذي قبل، وهي عملية حظيت في حقيقة الأمر بدعم من السلطة حينها لتبرير الموقف الرسمي الجديد في علاقته مع الموقف الشعبي، " لأن الصحافة الحكومية آنذاك لم تكن تخدم التغيرات التي اجتاحت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 " (1)، بل إن الدعم كان ماليا أيضا حيث خصصت الدولة في قانون ميزانية 1991 مبلغا مقداره " 260 مليون د.ج موجهة لتغطية نفقات إنشاء الصحف ". (2) إلا أن حالة عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي صاحب هذه الإجراءات، كشف عن عمق التناقض بين طموحات

(1) مراد طرابلسي، الصحافة الجزائرية تواصل النضال الشعبي بأدوات أخرى، بيان الأربعاء-منتدى، *info @ albayan co. ae*، العدد 179، 2003، ص.8.

(2) BRAHIMI, Le pouvoir, la presse et les intellectuels, Op.Cit, P.133.

المؤسسة الرسمية وطموحات تلك الصحافة. ومن هذا المنطلق بالتحديد، أصبح مفهوم " الإستقلالية " موضوع خلاف قائم إلى اليوم، إذ ترى وجهة نظر أخرى أن بروز هذه الصحافة هي محصلة تراكمية لجهود صحافية تنامت منذ فترات سابقة في ظل الإنسدادات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتھا الجزائر، وهي ليست صحافة خاصة يملكها خواص من أرباب الأموال، كما تعرفھا الموسوعة الصحفية العربية(1). وفي نفس السياق، خرج إلى الوجود نموذج صحفي آخر يتمثل في الصحف الخاصة ( *privées* ) بتمويل من مجموعات الأعمال ( *milieux d'affaires* ). إلا أنه يمكننا غض الطرف عن الفرق بين هذين النمطين إذا أخذنا بنظر الاعتبار الملائمة الظرفية ( *pertinence* ) التي فتحت الباب أمام حرية التعبير من جهة، وصناعة

الإعلام من جهة ثانية: " إن الأمر يتعلق، في الواقع، بصحف خاصة من الناحية القانونية لتأسيسها، وهي مستقلة أي أنها غير مرتبطة بأي تبعية سواء إلى السلطة أو إلى الأحزاب السياسية. وهي صحف حرة أيضا، وهذه الصفة تعبر عن المفهوم السياسي الإيجابي الذي يميز هذه الفترة الإستثنائية المتسمة بالقطيعة مع الصحافة المأمورة ". (2) أما إشكالية الحرية في الصحافة، فما زالت تثير مواقف متفاوتة، وتعريف حرية الصحافة لا يلقى إلى اليوم نفس التصور ونفس التحديد.

(1) أنظر: الموسوعة الصحفية العربية، الجزء الرابع، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995، ص.101.

(2) REBAH, Op.Cit, P.9.

ولقد اعتبرتها جمعيات فرنسية للمحررين (*rédacteurs*) أنها " إعطاء الصحفيين حق النظر في سياسة تحرير الصحيفة التي ينتمون إليها ". (1)

ومهما يكن من أمر، فإن الفرق الجوهرى بين عناوين الصحافة المستقلة وعناوين الصحافة الخاصة، يكمن في أصول التأسيس والأداء من ناحية، والأبعاد والغايات من ناحية أخرى. ونلاحظ أن علاقتها بالمجتمع ومع تكويناته المتعددة تختلف اختلافا جذريا؛ وما يبرر هذا القول هو أحد سلوكيين: الإقبال على الإستهلاك أو الإحجام عنه. والرسم البياني الممثل للجدول (رقم 01 أعلاه) يوضح ذلك، إذ أن نسبة لا تقل عن 57,00 % من أفراد العينة المبحوثة ترى في ظهور الصحافة المستقلة تحولا جوهريا. في حين، يعتبره 42,99 % منهم تحولا شكليا لا غير.

### تقييم ظهور الصحافة المستقلة بالجزائر



---

(1) رولان كايبرول، الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، ترجمة مرشلي محمد، الجزائر، د.م.ج.، 1984، ص.282.

## 2: التطور.

ما أن أصبحت الصحافة المستقلة واقعا قائما بذاته، حتى أدرك مؤسسوها أن ولادتها كانت قيصرية، لأنها كانت في نظر أطراف متعددة تمثل جسما غريبا أو فردا أجنبيا عن عضوية العائلة التقليدية. لذلك، لم تحظ بأسباب العناية والحضانة اللائقة لضمان نموها الطبيعي قياسا إلى الصعوبات المادية والأدبية التي واجهتها، وهو بمعنى من المعاني تحميل للمسؤولية عن قرار الإستقلالية الذي اتخذته تلك الصحافة بمحض إرادتها.

لقد شكّلت الصحف الناطقة بالفرنسية أول الصحافة المستقلة وأكثرها ظهورا في الدور الأول من هذه الولادة؛ وقد ظهر أبرزها على النحو التالي:

1- يومية *LE SOIR D'ALGERIE* في 03 سبتمبر 1990، " كيومية تعبر

بحرية عن المواضيع السياسية وغيرها، تلك التي عجزت صحف الدولة عن

تناولها. " (1)

2- في حين، صدر العدد الأول من يومية *EL WATAN* بتاريخ 18 أكتوبر 1990، " من طرف 18 صحافيا كانوا يعملون في جريدة المجاهد ( الناطقة بالفرنسية ) ". (2).

(1) REBAH, Op.Cit., P.22.  
Op.Cit., P.23.

(2) مراد طرابلسي، المرجع السابق، ص.04؛ أنظر أيضا:

3- أما يومية " الخبر " الناطقة بالعربية، فقد صدرت لأول مرة بتاريخ 01 نوفمبر 1990 من قبل عدد من الصحافيين الشباب الذين قدموا من جريدتي " المساء " و " الشعب " الحكوميتين آنذاك. (1).

4- ثم جاء ظهور يومية " *ALGER REPUBLICAIN* " بتاريخ 22 نوفمبر 1990، وهي تختلف عن اليوميات السابقة كونها تمثل انبعاثا جديدا لصحيفة تابعة للحزب الشيوعي الجزائري في فترة الإحتلال، لتظهر بعد الإستقلال، لتحظر عن الظهور بتاريخ 18 نوفمبر 1965 عشية ما عرف حينها " بعملية التصحيح الثوري ". وبالنهاية، اختفت عن الأنظار ابتداء من جوان 1991. (2).

5- وعلى أنقاض اليومية السابقة، تأسست يومية " *LE MATIN* " بتاريخ 19 سبتمبر 1991 كنتيجة مباشرة " لخلافات كانت قائمة بين الصحافيين العاملين وإدارتها ". (3).

إن ولادة العناوين الصحفية المستقلة المذكورة، شكلت دافعا قويا لانبثاق الصحافة الخاصة في شكل أسبوعيات ويوميات وطنية أو جهوية، مثلما هو الحال مثلا بالنسبة ليومية *LE QUOTIDIEN D'ORAN* التي " تأسست في ديسمبر 1994 من قبل نحو مائة من المساهمين " (4) مثلما هو الأمر أيضا بالنسبة

- 
- (1) Op.Cit., P.27.
  - (2) Op.Cit., P.34.
  - (3) Op.Cit., P.34.
  - (4) Op.Cit., P.79.

ليومية *LIBERTE* " التي أسستها في أواخر رجوان 1992 مؤسدة *PROFILOR-METALSIDER* " (1)؛ الأمر الذي هيا لبوغ " عدد العناوين الإجمالية سنة 1992 نحو 160 عنوانا بسحب معدله 1500000 نسخة في اليوم. " (2) بينما أحصى المجلس الأعلى للإعلام الجزائري نحو 169 عنوان في ديسمبر 1991، 84 باللغة العربية و85 باللغة الفرنسية. " (3) وكما أن أوجه الإذتلاف قائم فيما بينها، إلا أنها في ذات الوقت تمثل سندا حقيقيا للصحافة المستقلة، وهي تعبر من الناحية الإجرائية عن إفراغ لحمولة ضخمة من المواقف والخطابات، ظلت مكبوتة لعقود متواصلة: فالصحف لا يمكن أن تكون إنتاجا صناعيا فحسب. ولكن، أليس من المشروعية والموضوعية أن نتساءل إن لم يكن ظهور الصحافة الخاصة إجراء تقنيا يستهدف محاصرة الصحافة المستقلة؟ بمقابل ذلك، فإن خروج هذه العناوين، صاحب قيام وانتشار أزمة سياسية وأمنية وضعتها على المحك المهني؛ لا لشيء إلا لكونها أزمة يعتمد أطرافها على تأثير الخبر على

الرأي العام: فالمطروح على هذه الصحافة الفتية إن، هو مدى استطاعتها على اقتناء الخبر؛ وحينئذ، تصبح إشكالية المصدر قضية ملحة وحساسة. زيادة على هذا، على أي نحو يمكنها أن تتناول الخبر؟ وفي كل الحالات، غالبا ما تنجر إلى اتخاذ موقف معين سواء بالحياد أو بالإنحياز.

---

(1) *Presse en Algérie*, in *Maghreb développement actualité*, N°482/Juin2, 1993, P.7. (2) REBAH, Op.Cit, P.43.

(3) KRAEMER, Op.Cit, P.73.

وهذا، يتشكل الخط الإعلامي لهذا العدوان أو ذلك. ومن ثم، تنجز عملية تأثير الترسبات الذاتية على الأداء، وبالتالي نشوء الخطاب. لقد حوت الأحداث العنيفة التي ميزت تلك الأزمة على مدى عشر سنوات أو أكثر، الخبر إلى مادة موقوتة، كانت الصحافة المستقلة أكثر المتضررين منها بفعل هذا الطرف أو ذلك. (1) وإذا كانت المواقف السياسية الحكومية أو الحزبية سلبية (2) إزاء الصحافة المستقلة عموما والصحافة الفرانكفونية خصوصا عشية تأسيسها، فذلك كان موقف وسائل الإعلام العمومية أيضا، وهي مواقف متبادلة لا زالت قائمة إلى اليوم: فبإمكاننا - مثلا - أن نقرأ في مقال بعنوان " المؤسسة الوطنية للتلفزة ضد التعددية " نشرته يومية *LE MATIN* (3)، ما يدل على التنافر الحاد بين خطابين إعلاميين قائمين. غير أن الخبرات المستفادة، مكنت هذه الصحافة على وجه الخصوص من التأهيل لمرحلة مفتوحة على جميع أنواع الإتصال ومصادر الخبر؛ كما أن الإفرازات الإيجابية الأولى لهذه التجربة تكمن في اكتسابها القدرة على استيعاب الإحتمالات

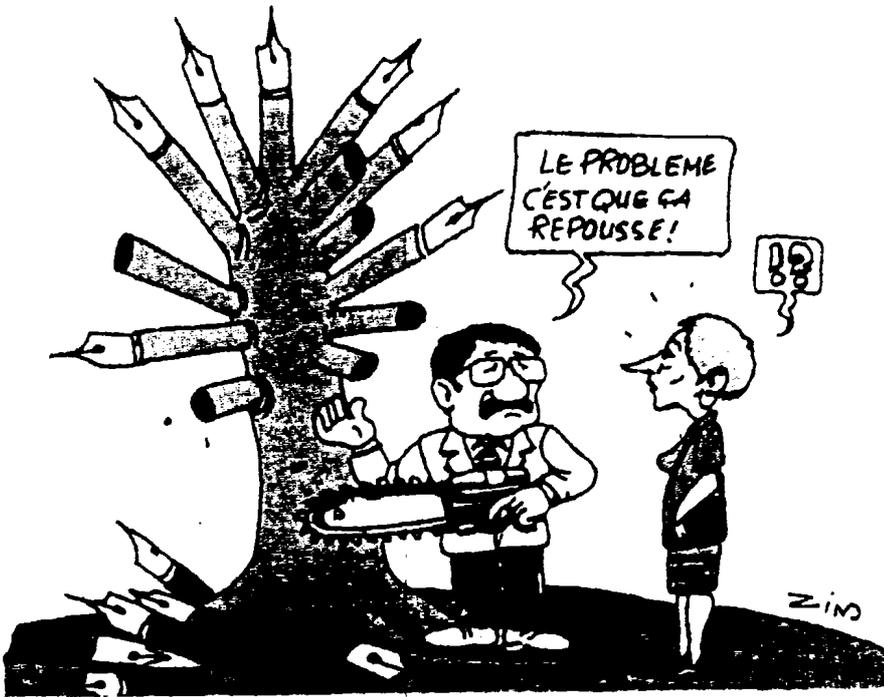
ومهارة الإعتماد على النفس في إدارة شؤونها. والأهم من ذلك، عدم الإستقالة من وظيفتها الإجتماعية. لذلك، " ينزل إلى سوق الصحافة الجزائرية يوميا 29 عنوانا بالعربية والفرنسية، ستة منها فقط ملك للحكومة ولا

(1) لعل أبلغ الأضرار التي لحقت بهذه الصحافة، تمثلت في " سقوط نحو 63 صحافي وعدد كبير من العمال من مختلف التخصصات في قطاع الإعلام." أنظر: مراد طرابلسي، المرجع السابق، ص.3.  
(2) أنظر: REBAH, Op.Cit, P.23.؛ أنظر أيضا: الرسم الكاريكاتوري التالي، في: Hassane Zerrouky, *Pourquoi le Maghreb maltraite sa presse ?*, courrier international, n°671, septembre, 2003, P.29.

(3) أنظر: Youcef Rezzoug, LE MATIN, n° 3695, mercredi 14/04/2004, P.05.

يتعدى سحبها 10% من مجموع النسخ الموزعة." (1) ولكن، هل يمكننا القول أن جميع العوائق والضغوط قد أزيلت بعد الوضع المضطرب سابقا كي يتسنى لهذه الصحافة المشاركة الإجتماعية الفعالة ؟

(1) مراد طرابلسي، المرجع السابق، ص.01.



▲ Ahmed Ouyahia,  
Premier ministre,  
et Khalida Toumi,  
ministre de la  
Communication.  
Dessin de Zin paru  
dans El Watan,  
Alger.

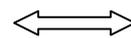
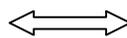
(1) *Presse en Algérie*, Op.Cit., P.7.

---

**المبحث الثاني:**

**الصحافة المستقلة ( المقرئية والحاجات ).**

قد لا نكون في هذا الصدد بحاجة ماسة إلى مراجعة الأعمال السوسولوجية النظرية التي تطرقت بصورة عامة إلى أهمية القراءة في المجتمع كي نكتشف العلاقة بينه وبين وسائل الإتصال الجماهيرية المختلفة وخصوصا الصحافة المكتوبة. فمن الواضح جدا أنها علاقة مفصلية ( *articulaire* ) قائمة على مبدئي الحاجة والوظيفة: فسواء المجتمع أو الصحافة أو القراءة، كلها أطراف لمعادلة واحدة هي الإتصال و/ أو الإعلام. وبما أننا بينا في مكان سابق أن المقرئية الصحفية بالجزائر ظلت محدودة جدا بالنظر إلى عدد العناوين الصحفية القائمة قبل صدور قانون 07-90، وربما كان ذلك أحد العوامل المساهمة في تكريس ضعف القراءة وترسيخ الأمية، فإن المجتمع وحده بعد صدور هذا القانون وزيادة عدد العناوين الصحفية وتنوعها، قادر على اختيار ما يشاء من المواد الإعلامية. فقد لاحظ ماكس فيبر (WEBER) " أن القراءة ليست لديهم نفس الرغبات في البلدان المختلفة وأن هذه الرغبات ربما هي التي تشكل ( *modeler* ) الصحف أكثر مما يمكن لهذه الصحف أن تشكل قرائها " (1)، وهو بمعنى آخر: أن القناعات والميول الفردية والجماعية هي التي تحدد نوع



الإعلام المكتوب الذي يلبي الحاجات (القناعات) الميول  
(الحاجات)

(1) MAIGRET, Op.Cit, P.38.

إذن، فالقراءة الصحفية ليست فعلا عشوائيا أو اعتباطيا يخضع لدوافع الفضول أو لقوانين الصدفة، ويخلو فيه أي قرار يتضمن الإرادة والإختيار، بقدر ما هي عملية واعية تثبت باستمرار التدخل الإنساني في تحديد وجهة الإعلام، وإن كان هذا التدخل من موقع التلقي (القراء). وللاستدلال على هذا القول، بإمكاننا الاستناد إلى نتائج البحث الميداني- وهي في الواقع تمثل الحصديلة الملموسة لتفريغ الإستمارات- الذي أجريناه، والذي استهدف بطبيعة الحال عينة من أفراد المجتمع الجامعي:

### 1: المقروئية:

فبالإطلاع على المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (رقم 03 أدناه)، نسجل الملاحظات التالية:

### الملاحظة الأولى:

يتبين أن معظم أفراد العينة المبحوثة، يقرأون أو يفضلون قراءة أحد يوميتين إخباريتين إحداهما مستقلة ناطقة بالعربية وهي صحيفة " الخبر"، وبنسبة لا تقل عن 41,12% أي بأكثر من 3/1 العينة؛ وسحبها لا يقل عن 400 ألف نسخة يوميا.

وثانيهما جهوية خاصة ناطقة بالفرنسية وهي صحيفة " *LE QUOTIDIEN D'ORAN* " بنسبة تقدر بـ 22,42%؛ لا يقل سحبها عن 180 ألف نسخة يوميا، وتتبعهما بنسب أقل بالترتيب يوميتان أخريان مختلفتين لغة

أيضا هما صحيفتي *EL WATAN* المستقلة و" الشروق اليومي " الخاصة. وبما أن مكان الدراسة هو مدينة وهران التي تصدر بها عناوين صحفية عديدة باللغتين العربية والفرنسية، يصبح البحث عن تفسير اختيار معظم أفراد العينة للعناوين المذكورة خصوصا، والتي تصدر في إقليم آخر (الجزائر العاصمة)، مطلباً ضروريا وموضوعيا.

### الملاحظة الثانية:

إلى جانب ذلك، فإن أكثر من نصف العينة المذكورة – كما يوضحها الرسم البياني ( أنظر الملاحق: ص.170) يقرأون أو يفضلون قراءة صحيفة إخبارية ناطقة بالعربية، ويتعلق الأمر بالعناوين العربية الواردة في الجدول المذكور. وهذه الملاحظة تدفع بدورها إلى الإستفهام والكشف عن الدوافع.

وإذا كان من شيء يرتبط بهذه الدوافع، فيمكن أن تكون أهمية قراءة هذه العناوين، وهي تتجلى من خلال الجدولين رقم 04 ورقم 08، حيث تشرح معطياتهما بعضها البعض:

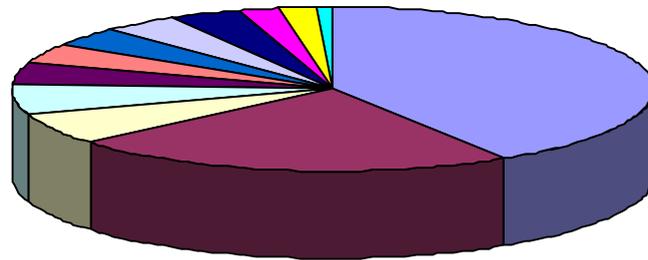
أ- ففي الجدول الأول ( رقم 04 أدناه)، نلاحظ أن القراءة الصحفية لدى أكثر من 3/1 أفراد العينة المبحوثة اعتيادية أو شبه قارة، إذ تمثل نسبة الأفراد الذين

يلتزمون هذه القراءة يوميا نحو 40,18 % من مجموع المبحوثين، وهي مركزة أساسا على اليوميات " الرئيسية " المذكورة ( الخبر، LE QUOTIDIEN D'ORAN، الشروق اليومي، EL WATAN ).

الجدول رقم 03: العنوان المقروء أو المفضل للقراءة.

الرقم	إسم العنوان	التكرارات	النسبة %
01	الخبر	44	41,12
02	QUOTIDIEN D'ORAN	24	22,42
03	EL WATAN	07	06,54
04	الشروق اليومي	06	05,60
05	LIBERTE	05	04,67
06	البلاد	04	03,73
07	السياسة	04	03,73
08	إقرأ	04	03,73
09	أخبار الأسبوع	04	03,73
10	بانوراما	02	01,86
11	الراي	02	01,86
12	السفير	01	00,93
	المجموع:	107	100

العنوان المقروء أو المفضل



الخبر	Quot. D'oran	El Watan	الشروق اليومي
Liberté	البلاد	السياسة	إقرأ
أخبار الأسبوع	بانوراما	الراي	السفير

**الجدول رقم 04: فترة قراءة العناوين الصحفية المفضلة.**

العناوين الصحفية	يوميًا		من يوم لآخر		بداية أو نهاية الأسبوع	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
الخبر	21	19,62	20	18,69	03	02,80
QU.D'ORAN	09	08,4 1	07	06,54	08	07,47
EL WATAN	06	05,60	01	00,93	00	-
LIBERTE	-	-	-	-	05	04,67
السياسة	01	00,93	02	01,86	01	00,93
البلاد	-	-	02	01,86	02	01,86
الشروق اليومي	03	02,80	02	01,86	01	00,93
إقرأ	03	02,80	01	00,93	-	-
أخبار الأسبوع	-	-	-	-	04	03,73
بانوراما	-	-	02	01,86	00	-
الرأي	-	-	02	01,86	-	-
السفير	-	-	-	-	01	00,93
المجموع:	43	40,18	39	36,44	25	23,36

ب- أما في الجدول الثاني ( رقم 07 أدناه)، فإن هذه القراءة المتصلة تعد مطلباً حيوياً لدى أكثر من نصف المبحوثين (65 فرداً) أي بنسبة لا تقل عن 60،74%؛ وهذا يثبت ضمناً الحاجة الإعلامية التي توفرها هذه العناوين بالذات.

**الجدول رقم 07: تقييم أهمية قراءة العنوان المفضل.**

الترتيب	درجة الأهمية	التكرارات	النسبة %
أ	مطلباً حيوياً	65	60،74
ب	مطلباً هامشياً	26	24،29
ج	مطلباً مكملًا	06	05،60
د	بدون ملاحظة	10	09،34
	المجموع:	107	100

### الملاحظة الثالثة:

وبما أن هذه القراءة – كما لاحظنا – ليست سلوكاً ساذجاً، فإن العوامل المشجعة عليها عند أفراد العينة المبحوثة تمتاز بطابعها الفكري؛ وأبرزها لدى هؤلاء بنسبة 23،36% كما يتضح من الجدول (رقم 05 أدناه)، هي: الموضوعية، المصدقية واستقلالية التعبير؛ وهذا يتفق ضمناً مع أهم مبرر لدى نحو 29،50% من مجموع المبحوثين (61 مبحوثاً) الذين اعتبروا ظهور الصحافة المستقلة بالجزائر تحولا

جوهرياً، والمتمثل في: تعددية، نوعية وتطور الإعلام الوطني كما يبيئه الجدول (رقم 02. أنظر الملاحق: ص.168) وهذه إشارة صريحة إلى الفارق

**الجدول رقم 05: العامل المشجع على قراءة وتفضيل العنوان الصحفي.**

الرقم	الدافع أو العامل المشجع	التكرارات	النسبة %
01	الجرأة، النقد والسبق في الإعلام	08	07,47
02	الموضوعية، المصادقية واستقلالية التعبير	25	23,36
03	تنوع المواضيع وثرائها	16	14,95
04	تقديم وعرض مادة إعلامية جهوية	07	06,54
05	طرح قضايا وطنية تاريخية	04	03,73
06	الخط الوطني للعنوان	03	02,80
07	عامل اللغة	06	05,60
08	المعرفة بالدين والشرع	03	02,80
09	طابعها المعارض	03	02,80
10	دراسة مقالات بعض الأساتذة والكتاب	04	03,73
11	الإطلاع على الأخبار الوطنية والدولية	16	14,95
12	بدون إجابة	12	11,21
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	<b>100</b>

الموضوعي بين مرحلة إعلامية سابقة تهيمن عليها أحادية المصدر والصدىغة والنشر للإعلام، ومرحلة إعلامية حديثة تجريبية مفتوحة. في حين، لم يكن عامل اللغة ذا أثر عند هؤلاء إلا بنسبة ضئيلة تقدر بنحو 05,60 % كما في ذات

الجدول (رقم 05 أعلاه) في تفضيل عنوان صحفي على آخر - وهو عامل يضاف إلى عامل الجغرافيا (مكان الصدور) بهذا الصدد، كما بينا سلفاً. وإذا انتهينا إلى استقراء الملاحظات السابقة، يمكننا أن نلمس بوضوح أثر القنوات الفكرية والمكتسبات الثقافية المتأصلة في اختيار نموذج محدد من العداوين الصحفية عند الأفراد المبحوثين. ومن ثم، نستنتج أن المقروئية الصحفية هي عملية ثقافية ديناميكية مؤسسة على أرضية تلك المكتسبات ونابعة من صلب تلك القنوات. وهي بالنهاية إنجاز عملي لتفاعل قائم بينها وبين الخطاب الإعلامي الذي يتبناه هذا العنوان أو ذلك.

## **2: الحاجات:**

لعله من الضروري في البداية، التنبيه إلى الموقع المركزي الذي يحتله مفهوم الحاجة في المنظومة النظرية للحقول الإنسانية بصورة عامة، إذ عملت مختلف المدارس الفكرية والأيدولوجية على صياغته وفق قوالب ذكية جاهزة كمسوغ ملائم لتبرير رؤيتها إزاء النشاطات والعلاقات البشرية غير المحدودة. ولقد اتسمت المدرسة الماركسية على وجه الخصوص بانهماكها وتركيزها على هذا الموضوع، خاصة ما يتعلق بالجانب المادي منها (التغذية، التناسل، الحماية، الأمن، المسكن، الملابس،... إلخ)، إذ "يتميز الكائن البشري (الإنسان) بجملة من الخصائص التي تجد انعكاساتها في العلاقة الجدلية بين الإنسان والحاجة،

حيث يؤثر الإنسان في الحاجة، تؤثر الحاجة في الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى تعديل أو تطوير تلك الخصائص." (1) في حين، لم يؤخذ الإعلام كحاجة على قدم المساواة مع الحاجات الأخرى؛ وهذا وضع شاذ عادت منه المجتمعات التي وقعت تحت سلطة الأيديولوجيا، حيث تسقط الحقوق الأساسية والإعتبارات الأخلاقية.

**الجدول رقم 08: مكانة الصحافة المستقلة في نظر المثقف الجزائري.**

الترتيب	مدى استغناءه عنها	التكرارات	النسبة %
أ	نعم	26	24,29
ب	لا	68	63,55
ج	بدون إجابة	13	12,14
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	100

وبما أن الواقع يؤكد من خلال معطيات البحث الميداني الذي أجريناه ثبوت التعددية والإختيار في المقروئية الصحفية، فإن ذلك يستلزم حصر الحاجات التي تحققها لدى المبحوثين، وهم – للتذكير مجددا - عينة من النخبة أو الفئة المثقفة في المجتمع، المؤهلة لتقدير وتقييم أهمية الصحافة، أو بالأحرى: الحاجات التي توفرها للمجتمع بفئاته المختلفة.

(1) د. محمد أحمد الزعبي، الإطار المفهومي لـ" الحاجة ": مدخل منهجي، في مجلة الجامعة (دورية)، العدد رقم 19، الجزائر، د. م. ج، 1983، ص.05.

## **1:2- بالنسبة للمبحوثين ( كمتقنين ):**

**1.1:2-** عندما استفهمنا المبحوثين حول أهمية قراءة العذوان الذي يقرأون أو يفضلون قراءته من الصحافة المستقلة، أجاب نحو 65 فردا منهم أي 60،74% الجدول (رقم 07 أعلاه)، أن ذلك يمثل مطلبا حيويا، وهو موقف ينسجم ويتجانس تماما مع موقف 68 فردا أي 63،55% من مجموع المبحوثين كما يوضحه الجدول (رقم 08 أعلاه)، الذين لا يستطيعون الإستغناء عنها في مجال الإعلام الوطني.

**2.1:2-** وبناء على ذلك، يمكننا أن نستطلع الجدول (رقم 09 أدناه)، لتتكشف الحاجات التي لأجلها ليس بوسع المثقف الجزائري بحسب المبحوثين الإستغناء عن قراءة العناوين المستقلة.

وإذا أمكننا تصنيف تلك الحاجات بالنظر إلى الجدول المذكور، فإن النتيجة السائدة ستظهر كالاتي:

- حاجات إعلامية محضة ( تغطي نسبة 35،29 % من مجموع حاجات 68 مبحوثا )؛
- حاجات معرفية ذات طابع سياسي ( تغطي نسبة 10،29 % من مجموع الحاجات )؛
- حاجات ثقافية، فكرية وإعلامية ( تغطي نسبة 08،82 % من مجموع الحاجات).

أما الحاجات الجزئية أو الملحقة الأخرى، فهي ذات طابع سلوكي تتعلق بتفعيل أدوات ومهارات الروح العلمية ( الموضوعية، التحليل، النقد، المصادقية،..)، فضلا عن ترسيخ الوعي الوطني عبر المادة الإعلامية.

إن هذا التصنيف والتنوع في الحاجات التي توفرها أكثر العناوين مقرونية لدى

هؤلاء المبحوثين، يبرهن على أن " الصحف لا تفرض مضامينها، بل يمكن

**الجدول رقم 09: المادة الأساسية التي يمكن لهذه الصحافة تقديمها للمثقف.**

الرقم	طبيعة أو نوع المادة	التكرارات	النسبة %
01	توسيع دائرة المعارف السياسية للمثقف	07	10,29
02	تقديم مقالات فكرية بعيدة عن الذاتية	03	04,41
03	إطلاع المثقف بالأحداث الوطنية والدولية	24	35,29
04	تنمية الوعي القومي للمثقف	02	02,94
05	الكشف عن عوائق تقدم البلاد	02	02,94
06	مادة ثقافية فكرية وإعلامية محضة	06	08,82
07	الخبر الصحيح وشمولية المواضيع	05	07,35
08	إعلام هادف	02	02,94
09	نقد بناء عن نشاط السلطة	01	01,47
10	بعض التحليلات ما وراء الأخبار	02	02,94
11	إعلام سياسي واقتصادي	02	02,94
12	بدون إجابة	13	19,11
	<b>المجموع:</b>	<b>68</b>	<b>100</b>

بالمقابل تشد بيدها بوجودات المطاعم (*menus*) التي تقدم عروضاً اقتصادية،  
سياسية، إجتماعية متعددة، تقود إلى تنشيط برنامج للمحاورات. " (1)  
ومن ثم، فإن فئة المثقفين بالجزائر كقطب اجتماعي متقدم – إذا صح التعبير –  
مضطر إلى التماس حاجاته المذكورة وغير المذكورة بخصوص الإعلام الوطني  
في هذا النمط من الصحافة وليس في غيره؛ وقد سبق أن أثبتنا في المبحث السابق  
من هذا الفصل، الارتباط الشرطي أو التلازم الموضوعي بين المقرئية الصحفية  
وبين القناعات والميول والحاجات.

## **2:2- بالنسبة للمجتمع:**

لا شك أن تدخل المجتمع أو إدراجه في هذا الطرح، ينبني على اعتباره المستهدف  
المباشر لأي تأثير يكون مصدره الإعلام بصرف النظر عن تعدد مصادر  
وتعارض اتجاهاته. وإذا اعتمدنا اعتبار المثقفين قطبا اجتماعيا بكل ما تعنيه هذه  
المقولة، فإن تشخيصهم للعلاقة القائمة بين المجتمع والصحافة المستقلة، هو- في  
تصورنا – الأقرب إلى الدقة في التعبير عن الواقع:

\* فحول ما إذا كان لتلك الصحافة أي أثر على المجتمع بفعل استهلاكه لموادها  
المختلفة، جاء رد نحو 84 فردا أي بنسبة 78,50% من المبحوثين بالإيجاب كما

---

(1) MAIGRET, Op.Cit., P.38.

في الجدول (رقم 10 أدناه)، ما يتناقض تماما مع المواقف التي تقول بالقطيعة بين  
القراء والصحافة المستقلة.(1)

\* في حين، يرى أغلب الأفراد المذكورين أي نحو 28 فردا بنسبة لا تقل عن  
33،33%، أن تأثير هذه الصحافة في المجتمع يكون فعالا على مستوى توجيه  
الوعي الإعلامي عموما، كما يوضحه الجدول (رقم 11 أدناه)؛ وهي عملية أساسية  
تعني تأهيل سلوك الإستهلاك الإعلامي لدى الفرد والإرتقاء به من مستوى التلقي  
السادج إلى مستوى التمييز والإنتقاء واكتساب أدواتهما، بما يكون ضمانا ومناعة له  
من الإنسياق وراء الإنحرافات المحتملة.

**الجدول رقم 10: أثر الصحافة المستقلة على المجتمع.**

النسبة %	التكرارات	أثر الصحافة المستقلة على المجتمع	الترتيب
78،50	84	نعم	أ
15،88	17	لا	ب
05،60	06	بدون إجابة	ج
100	107	المجموع:	

**الجدول رقم 11: مجال التأثير الفعال لهذه الصحافة.**

النسبة %	التكرارات	مجال التأثير	الترتيب
26،19	22	توجيه الوعي السياسي (الأيديولوجي) خاصة	أ
25،00	21	توجيه الوعي الثقافي ( القومي ) خاصة	ب
33،33	28	توجيه الوعي الإعلامي عموما	ج
15،47	13	جميعها ( أ، ب، ج )	د
100	84	المجموع:	

وإذا افترضنا صدق هذا الموقف الصادر من المبحوثين المذكورين، فإن الخطاب الإعلامي المكتوب " المستقل "، يكون قد حدد وجهته الإجتماعية الحقيقية. إلا أن طبيعة الخطاب، مبدئياً، ذات القابلية للتحيز، وغير القابلة للتجرد، تجعل من احتمالات وقوعه تحت التأثيرات الذاتية أمراً ممكناً.

**المبحث الثالث:**

**إستقلالية الخطاب ( المرجعية والأبعاد ).**

إذا شردنا في تحليل هذا المبحث إنطلاقاً من النتيجة التي انتهينا إليها في المبحث السابق، يظهر أنه من الصعوبة بمكان تجريد أي فعل إعلامي عن خلفيات القائمين عليه: فمقولة " الإستقلالية " في الخطاب الإعلامي لا تنطوي على حقيقة موضوعية كلية، بقدر ما تختفي وراء منظومة فكرية قد لا يستقيم حضورها على السطح السياسي في لحظة غير مناسبة. ومن ثم، يحمل الإعلام على عاتقه مهمة تمثيلها: فهو في ميزان القرابة بمثابة الأخ غير الشقيق للسياسة أو للأيديولوجيا.

إن هذه الملاحظات، تثبت بالنهاية أن لكل وسيلة إعلامية مرتكزاتها الخاصة من لغة، أدوات وآليات، ولكل منها أصول، أبعاد وغايات؛ ولذلك أيضاً فإن لكل قطاع من قطاعات المجتمع المختلفة خياراته الإعلامية. وتأسيساً على هذا القول، نلاحظ أن قرابة نصف المبحوثين أي نحو 50 فرداً بنسبة لا تقل عن 46,72% (الجدول رقم 14 أدناه)، يرون وجود اختلاف جوهري بين الصحافة المسدقة الناطقة بالعربية والأخرى الناطقة بالفرنسية، وهذا في الواقع تأكيد لما يذهب إليه أصحاب المهنة أنفسهم، إذ لا يخفي بعض المسؤولين عن إدارة إحدى الصحف المسدقة " أن الصحف التي تصدر بالفرنسية لديها امتيازات على الصحف العربية، لأن السلطة في الجزائر وكذلك مجموعات المصالح تنتمي للتيار الفرانكفوني " (1). علاوة على

---

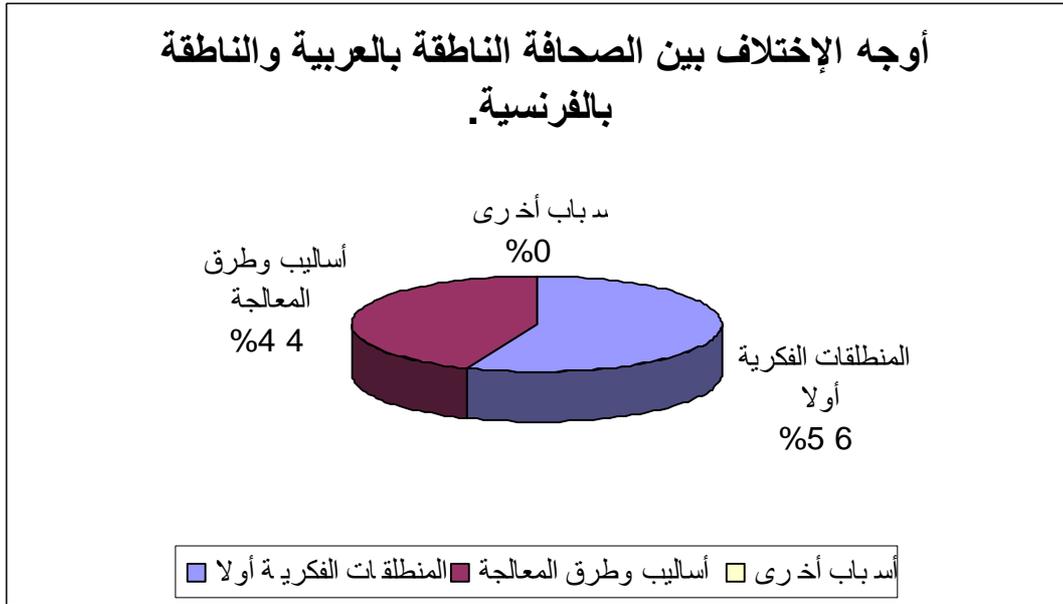
(1) مراد طرابلسي، المرجع السابق، ص.08.

ذلك، فإن من الدارسين في هذا الحقل من يقول ببلاوغ حالة " عدم التكافؤ بين الصحف العربية والمفرنسة أوجه. " (1) وبغض النظر عن هذا الموقف أو ذلك، فإن

ما يدر به المبحوثون رأيهم المذكور، وهم بند و 28 فردا أي بنسبة 56% (الجدول رقم 15 والرسم البياني أدناه)، هو اختلاف تلك الصحافة في المنطلقات الفكرية بالدرجة الأولى.

الجدول رقم 14: حول وجود اختلاف جوهرى بين العناوين الناطقة بالفرنسية والناطقة بالعربية.

النسبة %	التكرارات	الإجابة	الترتيب
46,72	50	نعم	أ
32,71	35	لا	ب
13,08	14	نسبيا	ج
07,47	08	بدون إجابة	د
100	107	المجموع:	



(1) مراد طرابلسي، المرجع السابق، ص.08.

**الجدول رقم 15: أوجه الإختلاف بين الصحافتين الناطقة بالعربية والناطقة بالفرنسية.**

الترتيب	أوجه الإختلاف	التكرارات	النسبة %
أ	المنطلقات الفكرية أولاً	28	56,00
ب	أساليب وطرق المعالجة أولاً	22	44,00
ج	أسباب أخرى	00	00
	<b>المجموع:</b>	<b>50</b>	<b>100</b>

وبما أن القاسم المشترك واحد بين هذه الأطراف المتباعدة، فإن ذلك يستوجب استطلاع تلك المنطلقات لأبرز العناوين المستقلة على الأقل؛ وهذا ما يضاف إلى ما أوردناه من معطيات حول الموضوع في المبحث الثاني من الفصل الثاني:

أ- أما بالنسبة لمعظم الصحف المستقلة الناطقة بالعربية، " فقد تأسست ضمن القيم العربية والإسلامية، باستثناء الخبر اليومية الفرانكفونية المدونة بالعربية " (1) - حسب وصف أحد الصحفيين- وهي ليست كذلك إذا علمنا الأصدول المهنية لمؤسسيها. إلا أن خصوصيتها الثقافية وحاجتها إلى التمكن والإستمرار، فرض عليها التوافق والإنسجام مع العناوين الأخرى في وجه الضغوط التي طالتها جميعاً من قبل الأطراف المتناحرة على حد سواء.

إن هذا السلوك المهني في حينه، هو الذي جعل البعض يعتبر " أن خطها الإفتتاحي عرف تقلبات عدة، إلى أن غلب على توجهها العام التيار العلماني. " (2)

(1) KRAEMER, Op.Cit., P.75.

(2) فضيل دليو، المرجع السابق، ص.56.

ب- وأما بالنسبة ليومية *EL WATAN*، فقد أعلنت منذ اللحظة الأولى إعتناقها للفرانكفونية، وترى في ذلك أمرا ضروريا مع طرح كل ما يمت بالصلة إلى الشرق، " فنحن نرفض التعريب الذي يتداول إلى عملية تشد ريقية (*orientalisation*) لوطننا، لثقافته ولحضارته." (1) وبما أن المؤسسين له ذه اليومية ينتمون أصلا إلى يومية *EL MOUDJAHID* السابقة، فإن هذا الموقف يحيلنا مباشرة إلى الآراء الثقافية والسياسية لرواد تلك اليومية-المدرسة وعلى رأسهم: رضا مالك مديرها الأول عشية تأسيسها خلال الثورة التحريرية سنة 1956، ومصطفى الأشرف كأحد مدرائها وأحد وزراء التعليم بعد الإستقلال. وبذلك يبرز أثر التكوين والترسبات القبلية واضحا في إنتاج خطاب إعلامي معين، تدفعه خلفيات وغايات معينة.

ج- وأما بالنسبة ليومية *LE MATIN*، فإن أصولها – كما أسلفنا في الفصل السابق – تعود إلى نشأة الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1938 (الذي يعد عمليا امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي، والذي كانت مواقفه سلبية تجاه الثورة التحريرية). ووجد أتباع هذا الإتجاه من الصحافيين بيوميات أو أسبوعيات مختلفة بعد الإستقلال، يفسر حاجة الأيديولوجيا للتحالف مع الإعلام، كما بينا في الفصل

---

(1) KRAEMER, Op.Cit., P. 81.

الأول. وعندما خرجت هذه اليومية سنة 1990، " سرعان ما سجلت موافقها، حيث أنشأت نشرة خاصة بمنطقة القبائل وترجمة عنوانها إلى الحروف الأمازيغية." (1) وبالمقابل، حافظ أغلب العاملين بها على انتمائهم السياسي لحزب الطليعة الإشتراكية (P.A.G.S) وريث الحزب الشيوعي الجزائري. وتقود قراءة هذه المعطيات بشأن هذه اليومية خصوصا، والتي تحتل المركز الأول من حيث التعرض للإجراءات التأديبية تارة، والرديعية تارة أخرى، إلى القول بأن حضور الخلفيات الثقافية والسياسية أمر قائم في الخطاب الإعلامي المعاصر بالجزائر؛ وهذا يتفق فعلا مع يذهب إليه معظم المبحوثين، إذ يرى 49 فردا أي بنسبة 45,79% منهم (الجدول رقم 18 والرسم البياني أدناه) أن تعرض بعض العناوين المستقلة لتلك الإجراءات، مرجعه هو التعارض مع الخطاب الرسمي. وهذا يوحي ضمنا إلى استحالة التقابل أو التوافق بين نمط إعلامي متنفذ ونمط إعلامي طموح، كأن موضع التناحر بينهما يدور حول المصدر - مجددا - في مذاخ تنافسي شديد، يحكم على أحدهما بالإقصاء. وطبيعي أن يكون النمط الأول وهو " العتيق "، الذي يثير المخاوف من هذه الناحية. إلى جانب ذلك، لا يمكننا التغاضي عن نسبة معتبرة تقدر بنحو 32,71% تعبر عن رأي 35 فردا (نفس الجدول رقم 18) من

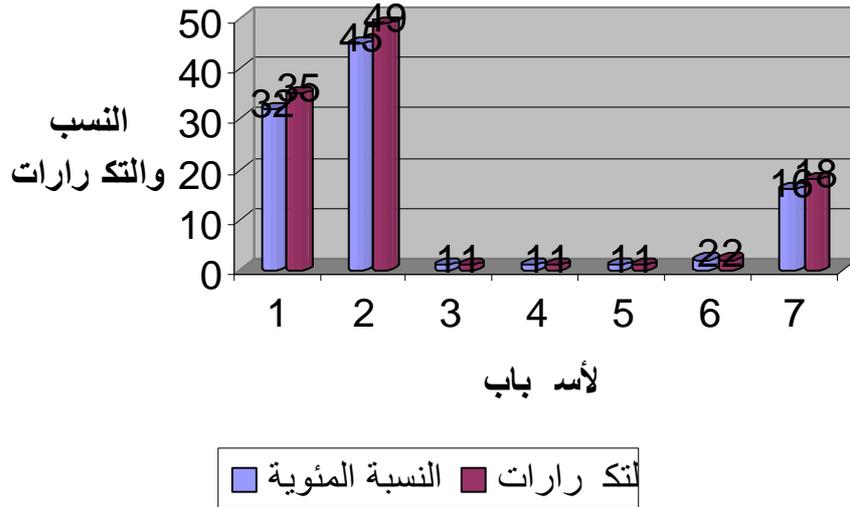
---

(1) KRAEMER, Op.Cit., P.79.

الجدول رقم 18: تفسير تعرض بعض العناوين المستقلة لإجراءات رديعية وتأديبية.

الترتيب	أسباب التعرض	التكرارات	النسبة %
1	تجاوزات مهنية من تلك العناوين	35	32,71
2	التعارض مع الخطاب الرسمي	49	45,79
3	بروزها كمعارضة للمصلحة الوطنية	01	93,00
4	توجه السلطة نحو " الإنغلاق الإعلامي "	01	00,93
5	فضح بعض الفاعلين السياسيين	01	00,93
6	عدم النضج السياسي ومسؤوليات بعض الصحف	02	01,86
7	بدون إجابة	18	16,82
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	<b>100</b>

### تمثيل أسباب تعرض بعض العناوين للإجراءات التأديبية.



### الجدول رقم 13: مضمون الصحافة المستقلة.

الترتيب	المضمون	التكرارات	النسبة %
أ	رسالة إعلامية مستقلة	58	54,20
ب	رسالة إعلامية معارضة	22	20,56
ج	لا أدري	13	12,14
د	بدون إجابة	14	13,08
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	<b>100</b>

المبحوثين، حيث يرى هؤلاء أن مرجع الإجراءات التأديبية أو الردعية المذكورة  
يتمثل في التجاوزات المهنية التي ارتكبتها العناوين المعنية، وهي تجاوزات إذن،  
مخالفة لأحكام القوانين المعمول بها في هذا المجال. ورغم أن الأمر ينطبق على  
كافة النشاطات الرسمية، إلا أن هذه الظاهرة تتكرر في ميدان الصحافة المكتوبة  
والمستقلة منها خصوصاً.

وإذا كانت " الصحافة المكتوبة هي في آخر المطاف صدى أفكار قرائها وصدى  
أذواقهم أكثر مما هي ترجمة لآراء محرريها واختياراتهم، " (1) فما هي مصادر ذلك  
التعارض وتلك المخاوف بين شقي الإعلام الجزائري المكتوب أذا برأي أغلب  
المبحوثين، إذا علمنا أن نحو 58 فرداً من هؤلاء أي بنسبة 54،20% يقرون أن  
مضمون الصحافة المستقلة يمثل رسالة مستقلة (الجدول رقم 13 أعلاه)؟ وبالمناسبة،  
فإن هذا إقرار يضيف بالمحصلة على عملها طابع المصادقية لديهم. هذا من حيث  
المضمون. أما من حيث الأسلوب، فإن منهجها في تناول القضايا الوطنية التي  
تتأرجح بين القضايا السياسية وبين القضايا الإجتماعية والإقتصادية، فإن هذه  
الصحافة تميل إلى المذاورة والمعارضة لما هو واقع حسب نسبة معتبرة من  
المبحوثين تقدر بـ 35،51% أي ما يمثل 38 فرداً منهم (الجدول رقم 16 أدناه).  
ونفترض أن تمسك الصحافة المستقلة عموماً بهذا السلوك منذ تأسيسها،

(1) بيير ألبيير، المرجع السابق، ص 83.

هو الذي يطبع الخطاب الإعلامي فيها، ويكسبه وضعا متميزا ( *statut particulier* ) لا يتمتع به نظيره، وهو ما أثر في تغيير وجه الإستهلاك الإعلامي بشكل ملحوظ وملفت. وفي ذات السياق، إذا أمكننا عقد مقارنة بين محتويات الجداول التالية:

\* الجدول رقم 07 (المتعلق بأكثر العناوين مقروئية لدى المبحوثين: ص.119).  
\* الجدول رقم 02 (المتعلق بمبررات بالموقف الغالب بالجدول رقم 01: أنظر الملاحق، ص.168).

\* الجدول رقم 13 (المتعلق بمضمون الصحافة المستقلة: ص.134).  
\* الجدول رقم 16 (المتعلق بكيفية تناول الصحافة المستقلة للقضايا الوطنية: ص.137).

\* الجدول رقم 17 (المتعلق بمدى ارتباط القراءة بتناول الصحيفة للقضايا الوطنية: أنظر الملاحق، ص.169)؛ فسنلاحظ أن الصحافة المستقلة بالجزائر أو بالأحرى الرئيسية منها، تخضع في إنتاجها الإعلامي إلى مقاييس سيكو- سوس يولوجية راسخة، لدرجة يصعب معها على أي إعلام مهني معاصر إجترائها أو تجاوزها. وبتصورها تأسيسا على تلك المعطيات الميدانية فيما يلي:

\* نوعية الخبر المنقول، أو التقاطع بين المجهول والحاجة. ( ماذا نرسل ؟ )  
\* الجراءة في عرضه بغض النظر عن الضرر الممكن. ( كيف نرسل ؟ )  
\* الإستههداف المقصود للفئات والشرائح المثقفة أو الفاعلة؛ وهذا من شأنه أن يؤكد ويفسر محدودية المقروئية الصحفية بالجزائر. ( لمن نرسل ؟ )

**الجدول رقم 16: سلوك الصحافة المستقلة في تناول القضايا الوطنية.**

الترتيب	كيفية تناول	التكرارات	النسبة %
أ	الموضوعية والحياد	16	14,95
ب	الإنحياز	24	22,42
ج	المناوره و المعارضة	38	35,51
د	الموضوعية، الحياد، المناورة	06	05,60
هـ	الإنحياز، المناورة، المعارضة	02	01,86
و	أخرى	12	11,21
ن	بدون إجابة	09	08,41
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	<b>100</b>

وإذا كانت هذه الملاحظة لا تتناقض مبدئياً مع المقولة السابقة، فإنها في الواقع تشخيص لصميم العملية الإعلامية بصورة عامة. ولئن كان هذا صحيحاً، فإنه لا ينبغي أن يحجب عن أنظارنا " الطبيعة المزدوجة للصحافة المكتوبة " (1)؛ فبالإضافة إلى الطبيعة الإعلامية المهنية المحضه، فإن الصحافة المكتوبة، شأنها في ذلك شأن وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى، تتميز بطبيعتها الذاتية القابلة للإنفلات أو التحول في لحظة من اللحظات إلى غاية في حد ذاتها. وهذا يجد استصدار القوانين الرادعة " لحرية الصحافة والرأي " ذرائعه القوية، لأن الخطاب " يملك واقعا ملموسا انفلتت عن سيطرتنا؛ وهو في ذاته يمثل نشاطا يخفي سلطات

(1) أنظر: بيير ألبير، المرجع السابق، ص. 29.

ومذاطر نتصورها دون التحكم فيها. إنه يمثل ميدانا للمعارك، للإنفلاتات، للجراح، لأشكال الهيمنة والإستغلال.. ولهذا السبب يثير شكوكنا. " (1)

**الجدول رقم 06: نوع الإستجابة التي تحققها قراءة العنوان المفضل.**

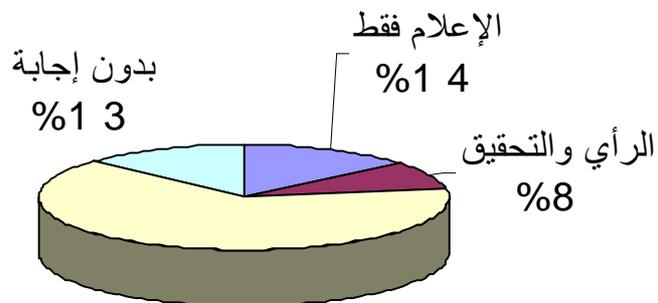
النسبة %	التكرارات	نوع الإستجابة	الترتيب
15,88	17	إعلامية محضة	أ
20,56	22	فكرية وإعلامية	ب
<b>49,53</b>	<b>53</b>	إعلامية وثقافية عموما	ج
08,41	09	أخرى	د
05,60	06	بدون ملاحظة	هـ
100	<b>107</b>	<b>المجموع:</b>	

**الجدول رقم 20: وظيفة الصحافة العمومية والمستقلة بالجزائر.**

النسبة %	التكرارات	الوظيفة	الترتيب
14,01	15	الإعلام فقط	أ
08,41	09	الرأي والتحقيق	ب
<b>64,48</b>	<b>69</b>	الإعلام، الرأي والتحقيق	ج
13,08	14	بدون إجابة	د
100	<b>107</b>	<b>المجموع:</b>	

(1) FOUCAULT M., *Procédures de contrôle des formations discursives (l'ordre du discours)* in : <http://1libertaire.free-fr/courssurfoucault>, P.01.

**وظيفة الصحافة الجزائرية بشقيها العمومي والمستقل**



الجدول رقم 21: الحد الفاصل بين الصحافة الحكومية والصحافة المستقلة.

الرقم	الحد الفاصل	الترتيب	النسبة %
01	الخلفيات الأيديولوجية	06	05,60
02	مجال التعبير عن الرأي العام	08	07,47
03	مساحة الإستقلالية	09	08,41
04	درجة التبعية والإنحياز	12	11,21
05	الشفافية، المصداقية ووثوق المصدر	23	21,49
06	درجة الإلتزام بأخلاقيات المهنة	04	03,73
07	إختيار المواضيع ومعالجتها	11	10,28
08	طبيعة العلاقة مع السلطة	06	05,60
09	فرق الإهتمام ببعض الأحداث	05	04,67
10	عزل أو إدماج الخبر بالرأي	02	01,86
11	عدم تدخل بعضها في شؤون البعض الآخر	02	01,86
12	لا شيء أحيانا	07	06,54
13	بدون إجابة	12	11,21
	<b>المجموع:</b>	<b>107</b>	100

وإذا قدرنا صحة هذه النظرة، وحاولنا الإقتراب من فهمها في الواقع على أرضية

البحث الميداني الذي أجريناه، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

أ- فعندما استفهنا المبحوثين عن نوع الإستجابة التي تحققها لهم قراءة العنوان الذي يفضلونه من الصحافة المستقلة، رد نحو 53 فردا منهم أي بنسبة 49,53 % أنها إعلامية وثقافية (الجدول رقم 06 أعلاه).

ب- ولكن عندما استفهناهم عن طبيعة الوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة الوطنية بشقيها العمومي والمستقل، ظهر أن أكثر من نصف المبحوثين أي ما يعادل 69 فردا بنسبة 64,48 % (الجدول رقم 20 أعلاه مرفوقا بالرسم البياني)، يرون أنها تكمن في: الإعلام، الرأي والتحقيق. فبهذا المعنى، يبدو أن نشر الخبر يمثل عملية غير قادرة على إشباع الحاجة الإعلامية والثقافية إلا إذا اقترن ذلك بشرطين هما: الرأي والتحقيق. وتأييد هذا القول، هو ما تضمنه (الجدول رقم 21 أعلاه) من اعتبار الشفافية، المصدقية ووثوق المصدر كأهم حد من الحدود الفاصلة بين الصحافة الحكومية أو العمومية والصحافة المستقلة، إذ استقطب هذا الاعتبار 23 "صوتا" أو فردا من المبحوثين أي 21,49 % ، أخذا بعين الاعتبار تعدد تلك الحدود ( إذ تقدر بإثني عشر حدا مختلفا ). وبناء على هذه القراءة، نلمس التداخل والتجاوب بين اختيار المرسل (الصحيفة) واختيار المتلقي

الجدول رقم 19: مدى خضوع الخطاب "المستقل" لتأثير "مجموعات المصالح".

الترتيب	مدى الخضوع	التكرارات	النسبة %
أ	نعم	64	59,81
ب	لا	19	17,75
ج	نسبيا	15	14,01

00,93	01	لا أدري	د
07,47	08	بدون إجابة	هـ
100	<b>107</b>	<b>المجموع:</b>	

الجدول رقم 12: درجة انسجام الخطاب في الصحافة المستقلة مع الرأي العام.

النسبة %	التكرارات	درجة الإنسجام	الترتيب
<b>60,74</b>	<b>65</b>	إيجابية	أ
20,56	22	سلبية	ب
10,28	11	لا أدري	ج
08,41	09	بدون ملاحظة	د
100	<b>107</b>	<b>المجموع:</b>	

الجدول رقم 24: مصدر الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة.

النسبة %	التكرارات	المصادر	الترتيب
23,26	25	الأخلاقيات المهنية بالدرجة الأولى	أ
17,75	19	سلطة المال بالدرجة الأولى	ب
<b>39,25</b>	<b>42</b>	الخلفيات الأيديولوجية بالدرجة الأولى	ج
11,21	12	لا أدري	د
08,41	09	بدون إجابة	هـ
100	<b>107</b>	<b>المجموع:</b>	

(المبحوثين)، وهو ما نعتقده تماما عدد استقرائنا (الجدول رقم 12 أعلاه)، إذ يرى

أغلب المبدونين أي نحو 65 فردا بنسبة 60,74 % أن درجة الإنسجام بين

الخطاب في الصحافة المستقلة والرأي العام إيجابية. فالعلاقة القائمة بين المقروئية

والخطاب في هذا الحالة، هي علاقة عضوية تجسد التفاعل العملي لقناعات متحركة، تمثل الصحافة المستقلة الجهة المثيرة لها؛ فأغلب علماء الإتصال يتفقون على أن "الكلمات لا تحمل أي معنى، وإنما في الحقيقة تثير المعاني الكامنة لدى المتلقي." (1)

ج- إلا أن أطروحة أخرى تدعي تأثير المال في تبني عناوين الصحافة المستقلة بالجزائر لهذا الخطاب أو ذلك؛ وبرغم الصعوبات التي تعترض إثباتها، إلا أن القائمين بها إعلاميون بالدرجة الأولى – كما أشرنا في موضع سابق من هذا البحث – وبالمقابل، لا يمكننا اتخاذ تلك الصعوبات ذريعة لنفيها. وإذا راجعنا رأي الباحثين بهذا الخصوص، وجدنا نحو 64 فردا منهم بنسبة 59,81% (الجدول رقم 19 أعلاه)، يعتقدون أن الخطاب "المستقل" يخضع لتأثير "مجموعات المصالح". ومفاد هذا الاعتقاد، فيما نرى، أن الصحافة المستقلة مدينة لهذه المجموعات بالتعبير عن مواقفها وقناعاتها إزاء القضايا المختلفة وفق صياغة إعلامية مدروسة، مقابل إسهامها في تمويل تلك الصحافة عينيا، أو فنيا (الإعلان

---

(1) ج.ميرل، ر.لويشتاين، المرجع السابق (في الهوامش)، ص.28.

والإشهار). ومن ثم، فالعلاقة بينهما هي علاقة مصالح وولاء متبادل.

د- وعلى هذا النحو، فإن الخطاب الذي تعتمده هذه الصحافة المستقلة مصدره – في نظرهم – الخلفيات الأيديولوجية بالدرجة الأولى، حيث يتفق حول ذلك 42 فردا

منهم أي بنسبة 39،25 % (الجدول رقم 24 أعلاه والرسم البياني في الملاحق: ص.170)؛ وما تآثير المال إذن، أو تدخل " مجموعات المصالح " إلا أداة فعالة لعرض وترسيخ الخطاب المرغوب فيه. في الوقت ذاته، لا يتردد نصف المبحوثين تقريبا، أي حوالي 52 فردا بنسبة 48،59% (الجدول رقم 22 أدناه) بالقول أن هذه الصحافة قد انجزت وظيفتها المهنية والإعلامية المنوطة بها بكل ما تستند إليه من حدود قانونية وأخلاقية. وبصورة عامة، فإن هؤلاء يعلنون موقفهم بمجموعة من المظاهر ذات الطابع المهني، كما يبرز الجدول (رقم 23 أدناه)، إذ يتخذ 14 فردا منهم أي 26،92%، من " الكشف عن الحقائق وإيصالها إلى المواطن "، أبرز تلك الإنجازات؛ وهذا في الواقع يتطابق مع ما ورد في الجدول (رقم 20 أعلاه).

**الجدول رقم 22: مدى إنجاز الصحافة المستقلة لوظيفتها.**

النسبة %	التكرارات	مدى الإنجاز	الترتيب
48،59	52	نعم	أ
27،10	29	لا	ب
14،01	15	نسبيا	ج
10،28	11	بون إجابة	د
100	107	المجموع:	

**الجدول رقم 23: مظاهر إنجاز الصحافة المستقلة لوظيفتها.**

النسبة %	التكرارات	مظاهر الإنجاز	الرقم
05,76	03	توسع القراءة الصحفية وزيادة الطلب عليها	01
<b>26,92</b>	<b>14</b>	الكشف عن الحقائق وإيصالها إلى المواطن	02
01,92	01	أدائها الجيد في الحملات الانتخابية	03
13,46	07	تعددية مصادر الإعلام وترقيته	04
11,53	06	التعبير عن الآراء وإبرازها	05
07,69	04	تنامي الوعي الثقافي لدى المجتمع	06
01,92	01	بقاء هذه الصحافة في ميدان المنافسة الإعلامية	07
01,92	01	تميزها بالطابع المهني	08
09,91	05	الإهتمام بالقضايا المختلفة للمواطن	09
09,91	05	أسلوبها في التحليل، النقد والمضمون	10
01,92	01	المعارضة النزيهة لخدمة المصالح الوطنية	11
07,69	04	بدون إجابة	12
100	<b>52</b>	<b>المجموع:</b>	

واعتمدا على التحليل السابق للمعطيات النظرية، والنتائج الإحصائية للبحث

الميداني في هذا الفصل، نخلص إلى تسجيل الملاحظات التالية:

\* أن بروز الصحافة المستقلة في الجزائر يعكس حصول نقلة اجتماعية ضرورية

لبناء التغيير وضمان استمراريته؛ ولعل انقلاب وجهة المقروئية الصحفية بعد

تأسيسها إلى اليوم كما وكيفا لصالح الصحافة المستقلة والخاصة، يزيل أي شك في

ذلك.

\* أن مفهوم الإستقلالية في هذه الصحافة، شكل في واقع الأمر عقدة مركزية في الإعلام الوطني، نشأت عنها وضعية غير مألوفة لما تضمنه من أصول وآليات مهنية مختلفة، وخلقت حالة من الإحتكاك بين النظراء المعنيين، كما جرت إليها أيضا أطرافا أخرى: لقد أصبح الإعلام بهذه المناسبة ميدانا بامتياز لمختلف الصراعات.

\* أن مفهوم الإستقلالية أصبح في نظر القارئ رديفا كاملا للمصداقية الإعلامية. حينئذ، إكتسب الخبر المنشور في عناوين الصحفية " الجديدة " كادت مستقلة أو خاصة – وهي ذاتها - نصيبا كبيرا من الثقة.

\* أن قراءة عناوين الصحافة المستقلة في الجزائر لدى المجتمع المتعلم عموما والمتقف خصوصا هي قراءة واعية، منتقاة وموجهة.

\* أن تبني عناوين هذه الصحافة للإستقلالية كمبدأ مهني، لا ينفى عنها تبنيها

لخطاب إعلامي ما، يجد مفاهيمه وأصوله في بنية فكرية معينة، يكون تعبيرها عنها بصفة من الصفات.

وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى تطابق هذه النتائج مع ما ورد في المقابلاتين مع هيئة التحرير لكل من اليوميتين الأكثر مقروئية كما أثبتنا سابقا ؟

لقد فرضت الظروف التي أجريت فيها المقابلاتان، تناول مضمونيهما كلا على حدة ( *analyse par entretien* ) وفقا للمواضيع التي احتوتها أسئلتها، ونستخلصها كما يلي:

## 1: بالنسبة ليومية الخبر:

1:1. من حيث المقروئية: يعود اختيار القراء لهذه الصحيفة في نظر هيئة

تحريرها إلى الأسباب التالية:

\* تقديم الخبر الذي يحظى بالأهمية لدى القارئ.

\* إعتقاد الموضوعية والحياد في نشر الخبر، مع عدم استبعاد الأخطاء.

\* مخاطبة الشرائح الواسعة في الوقت الذي يخاطب فيه الآخرون النخب فقط.

## 2:1. من حيث التأثير بالمحيط:

\* العمل باستمرار على إبعاد تأثير " مجموعات المصالح " .

\* التكيف والتفاعل مع المحيط بعناصره ومظاهره المختلفة.

\* الضغوط الصادرة عن السلطة (معاينة الصحافيين).

## 3:1. من حيث تأثير العوامل الذاتية على الخط الصحفي للخبر:

\* المبدأ في الخبر هو عرض الخبر كما هو؛ لكن طبيعة العمل تقود إلى الإنحراف

أحياناً.

## 4:1. الفرق بين عناوين الصحافة الوطنية:

\* يكمن بين عناوين الصحافة المستقلة والصحافة العمومية في مدى الخضوع

والتبعية.

\* يكمن بين عناوين الصحافة المستقلة في كون كل منها يملك اتجاهها يختلف عن

الأخر.

## 1:5. تقييم قانون الإعلام الحالي (90-07):

بقدر ما فتح المجال " ذرا للرماد في العين "، بقدر ما حد بصورة غير مباشرة من حرية الإعلام، علما بأن الأطراف المعنية كانت غائبة أثناء صياغة هذا القانون.

## **2: بالنسبة ليومية *Le Quotidien D'Oran***

### 1:2. من حيث المقرئية:

\* ترى هيئة تحريرها أن اختيار القراء لصحيفتها، يعود إلى الموضوعية والفعالية التي يمتاز بها الخبر المنشور فيها.  
\* الصحيفة تهتم فقط بعرض الخبر لا غير.

### 2:2. من حيث التأثير بالمحيط:

لا تخضع الصحيفة لأي مؤثر خارجي مهما كان، بما فيه "مجموعات المصالح".

### 3:2. من حيث تأثير العوامل الذاتية على الخط الصحفي لها:

ترى هيئة التحرير بأن صحيفتها ملتزمة بالإحترافية، الموضوعية والإصغاء للآخرين ولا لشيء آخر.

### **التحليل:**

بالنظر إلى المعطيات المستقاة من المقابلتين حول المواضيع المطروحة والمبينة أعلاه، يظهر التوافق شبه التام بين النظرتين الصحفيتين، وأعلى الأقل في تلك العناصر المثبتة سابقا التي تتشابهان فيهما، حيث تركز كلتاها على اعتبار العاملين المهني والموضوعي منطلقا للصحافة غير العمومية في أدائها؛ وهو في

الحقيقة اختزال جذري للطبيعة الذاتية والإنسانية التي تطبع ميدان الإعلام أو غيره من الميادين الإنسانية، إذ لا شيء ولا دليل على موضوعية المادة في هذا الميدان الإجتماعي الحساس. غير أن ادعائيهما، يمثل بحد ذاته في وسائل الإعلام ولدى القائمين عليها وجها من أوجه اكتساب المصداقية، وهذا في مجموعه تبرير للموقف المذكور.

وإذا أخذنا على وجه التخصيص المعطيات المتعلقة بالصحيفة الأولى بحكم حظها الأوفر من المقروئية عند المبحوثين مقارنة بغيرها، وبحكم إجراء المقابلة كاملة مع هيئة تحريرها، واتخذنا منها نموذجا يمكن تعميمه على العناوين الأخرى، ثم واجهنا

تلك المعطيات بالنتائج والملاحظات التي توصلنا إليها في نهاية المبحث

السابق، فإننا سنرصد عددا من التقاطعات بين المعلومات الواردة في إجابات المبحوثين وما استخلصناه من معلومات في المقابلة؛ ولكن بالمقابل، يمكننا أيضا اكتشاف بعض التباينات بينها، وهو المجال المحدد والمناسب الذي يساعدنا نهائيا على ضبط المادة التي تربط الحركة والتواصل بين هذا النوع من الإعلام (الصحافة المستقلة)، وبين مستهلكيه (المجتمع):

**1- فأما التقاطعات، فتتمحور حول المفردات الأخلاقية للممارسة المهنية الإعلامية:**

فكما أن معظم المبحوثين يبررون اختيارهم للعناوين المذكورين

بدرجة رئيسية لما يمتازان به من " موضوعية، مصداقية واستقلالية في التعبير "

(راجع الجدول رقم 05، ص.120)، علاوة على كونهم يقرون بأن الإستجابة التي

تحققها لهم قراءتهما هي استجابة " إعلامية وثقافية " في المقام الأول (راجع

الجدول رقم 06، ص.138)، فإن هذا الموقف يتطابق ما تذهب إليه هيئة التحرير للخبر و *le quot.d'Oran*.

**2-** وأما التباينات، فتقع على مستوى التبعيات والتأثيرات: فعندما تنفي هيئة التحرير في اليومية الأولى أي شكل من أشكال الإملاءات الفوقية أو التحتية على أداؤها المهني، يتجه موقف أكثر المبحوثين إلى الإعتقاد بأن الخطاب في الصحافة المستقلة يخضع لتأثير " مجموعات المصالح " (راجع الجدول رقم 19، ص.138). في الوقت ذاته، يجد نفس المبحوثين في " الخلفيات الأيديولوجية " المصدر الأول للخطاب في تلك الصحافة (راجع الجدول رقم 24، ص.141).

إن هذه الملاحظات، لا تؤكد الطبيعة الإتصالية التقليدية القائمة بين المرسل والمتلقي فحسب، ولكنها تفصح وتكشف عن علاقة اتصالية غير معلنة وغير مباشرة مركزها الخطاب وليس الخبر. وهي، بالتالي، علاقة حقيقية تتكون من ثلاثة حدود هي:

أ- مصدر الخطاب ( مرجعيته أو منطلقاته الفكرية ).

ب- وسيلة الخطاب ( المادة الإعلامية ).

ج- هدف الخطاب ( توجيه الوعي الفردي والجماعي ).

خلاصة عامة

وفي ضوء التحليل السابق للعناصر المرتبطة بموضوع الدراسة في الفصول والمباحث المختلفة، بإمكاننا في النهاية حصر الإستنتاجات التي توصلنا إليها على النحو التالي:

أن العملية الإعلامية في الجزائر عملية تراكمية خضعت باس تمرار لمتغيرات موضوعية (الإس تعمار، الثورة التحريرية، الصراعات السياسية، الأزمات الإجتماعية، الإنفتاح الديمقراطي،...) . لذلك نلمس آثار ومعالم تلك المتغيرات إلى اليوم في الأداء الإعلامي بشتى أنواعه، كما نلمس آثار التوظيف الإنتهازي له سواء لتبرير تلك المتغيرات أحيانا، أو لنبذها أحيانا أخرى.

وبالنتيجة، نشأ الإعلام الوطني خارج المنظومة القيمية للمهذبة الإعلامية ليكون مجرد واجهة لأفكار واتجاهات أيديولوجية متباينة.

أن التعددية الإعلامية والصحفية في الجزائر، تمثل انقلابا اجتماعيا على نظام الحقوق السائد، وهي بذلك تعبير مهني وسياسي عن حاجات اجتماعية لا مفر منها، شأنها في ذلك شأن الحقوق المكفولة والحاجات الأخرى. وظهور الصحافة المستقلة في هذا السياق، يرسخ نصيبا هاما من الإرادة الجماعية.

أن الخط البياني للمقروئية الصحفية في الجزائر، قد اتخذ اتجاها آخر، وهو اتجاه تصاعدي، سواء من حيث الكم (تعدد العناوين، إرتفاع حجم السحب، إتساع مساحة

المقروئية،..)، أو من حيث الكيف، إذ لم تعد اضطرارية بل تستجيب لحاجات الشرائح الإجتماعية المختلفة، كما أصبحت قائمة على اعتبارات فكرية ونفسية. أن بروز الصحافة المستقلة في الجزائر، شكل منفذا مناسباً لانعتاق أشكال عديدة من الخطاب بعد فترة طويلة من الإقصاء. ولأن كل خطاب منها ينتمي لمرجعية معينة تختلف عن الأخرى، فقد انجر عن ذلك تدافر بين الخطاب القائم في تشكيلاته المتعددة وبين هذه الخطابات المولودة.

وبناء على ما سبق إجمالاً، نخلص إلى القول بأن مرجعية أو هوية الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة فكرية وأيديولوجية وواقع قائم بذاته تعود أصوله إلى التيارات الفكرية والثقافية والإجتماعية اليسارية التي ظهرت بأوروبا منذ القرن التاسع عشر، وامتدت فيما بعد إلى العالم العربي تدريجياً كالقومية، الإشتراكية والعلمانية. وهذا الخطاب يعتمد على التماس القواعد والقيم المهنية، ويتخذ من ذلك مسنداً يرتكز عليه، ومنفذاً مباشراً في الوصول إلى أوسع قطاع من المجتمع الجزائري. وبذلك نكون قد أثبتنا صحة واحد من الإفتراضات التي اقترحناها للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

وفي الختام، نعتقد أننا حاولنا التعريف بلامح موضوع جدير بالإهتمام، لأن الخطاب في الإعلام بكافة وسائله التقليدية أو التكنولوجية، لا زال يشكل مصدراً حيويًا لتفاعلات إجتماعية غالباً ما تنفلت نتائجها عن المراقبة، وغالباً ما لا تتراى بسهولة للملاحظة خصوصاً في المجتمعات النامية التي يسيطر التخلف على

مذاحي الحياة فيها: فكما يمكن للإعلام بها أن يكون مصدر استقرار ورخاء اجتماعي على المدى البعيد، يمكنه أن يكون مصدر قلق وانغلاق كذلك. إن مقولة الخطاب في الإعلام في هذه الحالة، تمثل بنظرنا مفتاح السر. ومن هذا المبدأ، تكونت لدينا فكرة تناول هذا الموضوع، علما أن ما توصلنا إليه من نتائج لا تعدو أن تكون مجرد ملاحظات قابلة للنظر، للنقد والتحليل.

## المراجع

## أولاً: قائمة المراجع بالعربية:

### أ- الكتب:

- 1- ميرل جون، لوينشتاين رالف، الإعلام: وسيلة ورسالة (رؤى جديدة في الإتصال)، ترجمة د. سعد خضر العرابي الحارثي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1989.
- 2- د. الموسى عصام سليمان، المدخل في الإتصال الجماهيري، الطبعة الرابعة، إربد (الأردن)، الكتاني للنشر والتوزيع، 1998.
- 3- ألبير بيير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976.
- 4- كايرول رولان، الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، ترجمة مرشلي محمد، الجزائر، د. م. ج.، 1984.
- 5- د. عزي عبد الرحمان، عالم الإتصال، الجزائر، د. م. ج.، 1992.
- 6- د. عزي عبد الرحمان، فضاء الإعلام، الجزائر، د. م. ج.، 1994.
- 7- حمدي أحمد، جذور الخطاب الأيديولوجي الجزائري، الجزائر، دار القصة للنشر، 2001.
- 8- حمدي أحمد، الخطاب الإعلامي العربي (أفاق وتحديات)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 9- عشراتي سليمان، الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي في الجزائر، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.
- 10- الأندرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د. حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
- 11- بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، الجزائر، د. م. ج.، طبعة 2002.
- 12- د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان (الأردن)، دار الشروق، 1997.
- 13- مهدي زويلخ-تحسين الطراونة، منهجية البحث العلمي، عمان (الأردن)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- 14- مهدي ياسر الخواجة، البحث الإجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، طنطا، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، 2001.
- بن كثير إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، الجزئين 3 و4، بيروت، دار المعرفة، 1982.
- 15- المراغي أحمد مصطفى، تفسير المراغي، الجزء 22-24، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- 16- الزمخشري أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الجزء الثالث، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

### ب- المجلات، الدوريات:

- 1- دليو فضيل، الصحافة المكتوبة بالجزائر بين الأصالة والإغتراب، في مجلة: المستقبل العربي، عدد خاص رقم 05/225، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 2- د. الزعبي محمد أحمد، الإطار المفهومي لـ " الحاجة " :مدخل منهجي، في: الجامعة ( دورية )، العدد 19، الجزائر، د. م. ج.، 1983.
- 3- طربلسي مراد، الصحافة الجزائرية المستقلة تواصل النضال الشعبي بأدوات أخرى (ندوة)، في مجلة: بيان الأربعاء، العدد 179، 2003/04/09، info @ albayan co. ae.

#### ج- القواميس:

- 1- ابن منظور، لسان العرب المحيط، الجزء الثاني، بيروت، دار الجيل-دار لسان العرب، 1988.
- 2- د. زكي أحمد، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1993.
- 3- الموسوعة الصحفية العربية، الجزء الرابع، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995.

#### د- الوثائق الرسمية:

- 1- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مطابع الحزب، وحدة رضا حوحو، بدون تاريخ.
- 2- ميثاق الجزائر، جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، بدون تاريخ.
- 3- الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976.
- 4- دستور 1976، جبهة التحرير الوطني، الطباعة الشعبية للجيش، بدون تاريخ.
- 5- الميثاق الوطني 1986، حزب جبهة التحرير الوطني، بدون مكان، بدون تاريخ.
- 6- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1989/02/23، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، البيئة والإصلاح الإداري.
- 7- نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 76، السنة 33، 1996./12/08.
- 8- قانون الإعلام رقم 82-01، الجريدة الرسمية، العدد 06، السنة 19، 1982./02/09.
- 9- قانون رقم 89-11، الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 26، 1989./07/05.
- 10- المرشد والرئاسي رقم 89-111، الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 26، 1989./07/05.
- 11- قانون الإعلام رقم 90-07، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 27، 1990/04/04.

#### ثانيا: قائمة المراجع بالفرنسية:

##### أ- الكتب:

- 1- Benzelikha Ahmed, Presse algérienne (éditoriaux et démocratie), Oran, ed. Dar el Gharb, 2005.
- 2- Berthier N, Les techniques d'enquête. Méthodes et exercices corrigés, Paris, Armand colin, 2000.
- 3- Brahim Brahimi, Le pouvoir, la presse, et les droits de l'homme, 1<sup>ère</sup> édition, marinoor, 1997.
- 4- Brahim B., Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, Paris, L'Harmattan, 1989.
- 5- De Rougemont Denis, La confusion entre information et connaissance, in : L'imaginaire des techniques de pointe, Paris, L'Harmattan, 1989, P.141.
- 6- Dickey Sara, La contribution de l'anthropologie à l'étude des moyens de communication de masse, traduit de l'anglais, in : 1993, cinema and the urban poor, in south india. Cambridge University, P.454.
- 7- Ghiglione R – Matalon B, Les enquêtes sociologiques. Théories et pratiques, paris, A. colin, 1978.
- 8- Lazwell.D.Harold, Structure et fonction de la communication dans la société, Lyman Bryson, the communication of ideas, 3(Harper, New York, 1948, 296p.)
- 9- Maigret Eric, Sociologie de la communication et des médias, Paris Armand Colin, 2004.
- 10- Neveu Erik, Sociologie du journalisme, Paris, La Découverte, 2001.
- 11- Rebah M'hamed, La presse algérienne (journal d'un défi), Batna, ed. Chihab, 2002.

#### ب- المجلات، الدوريات:

- 1- Benzaoui Abdessalam, *La liberté de la presse algérienne, (mythes et réalités)*, in revue algérienne de la communication, n°6et7, I.S.I.C., université d'Alger, 1991.
- 2- Bourdieu Pierre, *Le mécanisme invisible*, in accent grave, [www.accentgrave.org/article.php-article :137](http://www.accentgrave.org/article.php-article :137).
- 3- Brahim Brahimi, *La liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie*, in revue algérienne de la communication, n°6et7, I.S.I.C., université d'Alger, 1991.
- 4- Foucault Michel, *Procédures de contrôle des formations discursives (l'ordre du discours)*, in <http://1libertaire.free-fr/courssurfoucault>.

- 5- Kraemer Gilles, *presses francophone et arabophone en Algérie*, in Monde arabe-maghreb-Machrek, n°173, 2001.
- 6- Morin Edgar, *L'enjeu humain de la communication*, in : sciences humaines, n°7, Juin1991.
- 7- *Presse en Algérie*, in Maghreb développement actualité, n°482/Juin2, 1993.
- 8- Zerrouky Hassane, *Pourquoi le Maghreb maltraite sa presse ?*, in courrier international, n°671, Septembre, 2003.

ج- الصحف:

- 1-Rezzoug Youcef, *L'ENTV contre le pluralisme médiatique*, in LE MATIN (quotidien national), n°3695, mercredi 14/04/2004.
- 2- LE MATIN (quotidien national), n° 3724, jeudi 20/05/2004.
- 3-EL WATAN (quotidien national), n° 4035, 14<sup>ème</sup> année, lundi 08/03/2004.

د- القواميس:

- 1- Lalande André, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 2°volume, quadrige/P.U.F., 5°édition, 1999.
- 2- Encyclopédie philosophique universelle, Les notions philosophiques, tome1, 2°ed., P.U.F., 1998.
- 3- Encyclopédie universalis, France, D (Karval), 1996.

## الملحق.

الإستمارة.

الملحق الأول:

القسم: علم الاجتماع  لنفس  لإعلام والإتصال

العلوم السياسية  لفلسفة  وم الحضارة

الدرجة العلمية: دكتوراه  دكتوراه الطور3  ماجستير  أخرى

الوظيفة الجامعية: أستاذ تعليم عالي  أستاذ محاضر  مساعد

أستاذ مساعد مكلف بالدروس  أستاذ مساعد  إداري

1- هل يمثل ظهور الصحافة المستقلة بالجزائر- في نظركم:-

أ- تحولا جوهريا  ج- غيريهما

ب- تحولا شكليا

2- بماذا تعلل إجابتك السابقة ؟

.....

3- ما هو العنوان الذي تقرؤونه أو تفضلون قراءته بالدرجة الأولى من بين العناوين المذكورة ؟

.....

4- هل تقرؤونه أو تفضلون قراءته:

أ- يوميا

ب- من يوم لآخر

ج- في بداية الأسبوع و/أو نهاية الأسبوع فقط

5- ما هو العامل الأول الذي يدفعكم أو يشجعكم على تفضيل هذا العنوان على وجه التحديد؟

.....

6- هل قراءة هذا العنوان، إذن، يمكن أن تحقق لكم استجابة:

أ- إعلامية محضة  ج- إعلامية وثقافية عموما

ب- فكرية وإعلامية د- أخرى

7- بصفتكم مثقفا، هل تمثل هذه القراءة بالنسبة لكم:

أ- مطلبا حيويا  ج- مطلبا مكملا   
ب- مطلبا هامشيا

8- هل يمكن، بحسبكم، للمثقف الجزائري أن يستغني عن قراءة هذه الصحافة في مجال الإعلام الوطني المكتوب؟

نعم  لا

9- إذا كانت إجابتكم بـ " لا "، فما طبيعة المادة الأساسية التي يمكن لهذه الصحافة أن تقدمها للمثقف خاصة، وللقارئ الجزائري عامة؟

10- هل ترى أن وجود هذه الصحافة واستمرارها ضروري لترقية المجتمع الجزائري؟

نعم  لا

11- إذا كانت إجابتكم بنعم، فهل يمكن لهذه الصحافة، في نظرك، أن تؤثر بشكل فعال على:

أ- توجيه الوعي السياسي (الأيدولوجي) خاصة للمجتمع   
ب- توجيه الوعي الثقافي ( القومي ) خاصة للمجتمع   
ج- توجيه الوعي الإعلامي عموما للمجتمع

12- في ضوء ملاحظتكم الشخصية، هل يمكن القول أن الخطاب الذي تعرضه تلك العناوين من الصحافة المستقلة - مقارنة للصحافة الأخرى- ينسجم مع توجهات الرأي العام بشكل:

أ- إيجابي  ب- سلبي  لا أدري

13- من خلال قراءة ما تكتبه بعض العناوين من الصحافة المستقلة، هل يمكن القول بأنها

تقدم: أ- رسالة إعلامية مستقلة  ج- لا أدري   
ب- رسالة إعلامية معارضة

14- بحسب ملاحظتكم، هل تسجلون أي اختلاف أو فرق جوهرى بين الصحافة المستقلة الناطقة بالعربية، والناطقة بالفرنسية؟

نعم  لا  نسبيا

15- إذا كانت إجابتكم بـ " نعم "، هل تتصورون أن الإختلاف فيما بينها قائم وثابت من حيث:

أ- المنطلقات الفكرية أولا   
ب- أساليب وطرق المعالجة أولا   
ج- أسباب أخرى  ( أذكر سببا رئيسيا واحدا )

.....  
16- هل ترون بأن الصحافة المستقلة تتناول القضايا الوطنية، خصوصا، بروح من:

الموضوعية والحياد  المناورة و المعارضة   
الإنيياز  أخرى

17- هل هذا يعني أن قراءتكم أو ميلكم لقراءة العنوان الذي ذكرتموه سابقا تستند إلى هذا

الإعتبار أيضا؟ نعم  لا

18- تعرضت بعض العناوين من هذه الصحافة في بلادنا إلى أشكال مختلفة من الإجراءات

الردعية والتأديبية. بنظرتك كمتقف، هل يدل ذلك عمليا على:

أ- تجاوزات مهنية لتلك العناوين   
ب- تضارب بين الخطاب الرسمي والخطاب الإعلامي المستقل   
ج- غيريهما ( أذكر واحدا أساسيا فقط )

.....  
19- هل تتفقون مع الآراء التي تقول بأن الخطاب الذي تعتمده وتنشره الصحافة المستقلة

يخضع لتأثير " مجموعات المصالح " التي تتحكم في تمويلها أو الإشهار فيها؟

نعم  لا  لا أدري  بيا

20- هل تتصورون أن وظيفة الصحافة الوطنية ( بشدقيها العمومي والحكومي والخاص

المستقل) لابد أن تنتهي عند:

أ- الإعلام فقط ( information )   
ب- الرأي والتحقيق   
ج- الإعلام والرأي والتحقيق

21- عمليا، ومن خلال ملاحظتكم وتجربتكم الشخصية، فيما يتمثل الحد الفاصل بين ما تكتبه

الصحافة الحكومية والصحافة المستقلة؟

.....  
.....

**22-** بعد تجربتها القصيرة من الممارسة، هل ترون أن الصحافة المستقلة في الجزائر، وعلى الخصوص اليوميات منها، قد أنجزت نصيبا من وظيفتها المهنية والإعلامية كمثيلاتها من الصحافة العالمية ؟

نعم  لا  نسبيا

**23-** إذا كانت إجابتكم بـ " نعم "، ما هو المظهر الرئيسي الذي يتجلى فيه، بنظركم، ذلك الإنجاز ؟

.....  
**24-** إذا قيمتم أداء هذه الصحافة، هل تعتبرونها أداة إعلامية يخضع فيها الخطاب:

أ- للأخلاقيات المهنية بالدرجة الأولى

ب- لسلطة المال بالدرجة الأولى

ج- للخلفيات الأيديولوجية بالدرجة الأولى

د- لا أدري

### الملحق الثاني: دليل المقابلة

1- تبين من خلال استبيان أجريناه مع عينة من أساتذة العلوم الإنسانية بجامعة وهران أن صحيفتكم هي أكثر مقروئية من غيرها. بماذا تفسرون ذلك ؟

2- إذا كانت من صحيفة إخبارية أخرى تنافسكم على المستوى الوطني، فما هي ؟

- 3- ما هي أوجه الإختلاف بينها وبين صحيفتكم ؟
- 4- هل يمكن القول أن صحيفتكم تحتفظ بنفس الخط الإعلامي الذي تميزت به عند تأسيسها، أم أن المتغيرات المختلفة قد دفعتها إلى إجراء تعديل بهذا الخصوص ؟
- 5- إذا جاز لكم الآن أن تصنفوا صحيفتكم، ففي أي خانة تضعونها من حيث انتمائها المهني ؟
- 6- يرى البعض أن أسلوبكم في تناول القضايا الوطنية المختلفة يخضع لاعتبارات مالية، أو " لتأثير مجموعة المصالح ". ما هو تعليقكم على هذا الرأي ؟
- 7- إذا كانت صحيفتكم قد تعرضت في العشرية السابقة لأشكال متنوعة من الضغوط، ما هي أسوأها في نظركم ؟ وما هي في الفترات الحالية إن كانت موجودة ؟
- 8- إذا جاز لنا أن نتساءل عن الفرق بين الصحف المستقلة والصحف العمومية، ففيم يكمن في نظركم في ضوء تجربتكم ؟
- 9- في نفس السياق، ما وجه الإختلاف بين الصحف المستقلة الناطقة بالعربية والأخرى الناطقة بالفرنسية ؟
- 10- هل يجوز القول بأن العوامل الذاتية ( القناعات الفكرية، التكوين العلمي والمعرفي، .. ) هي أكثر تأثيرا في رسم خط صحيفتكم، أم يعود ذلك إلى عوامل أخرى ؟
- 11- إلى أي مدى يمكن القول أن قانون الإعلام 90-07 الساري المفعول قد فتح فعلا المجال لحرية الإعلام ؟

### الملحق الثالث: **السور والآيات التي تتضمن لفظ " خطاب "**

- 1- " رب السماوات والأرض وما بينهما، الرحمان، لا يملكون منه خطابا ". ( سورة النبأ رقم 78، الآية رقم 37 ).
- 2- " وشددنا ملكه وأتيناها الحكمة وفصل الخطاب ". ( سورة ص رقم 38، الآية رقم 20 ).

3- "... فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب". (سورة ص رقم 38، الآية رقم 23).

#### **الملحق الرابع: المواد المتعلقة بحرية التعبير في دستور 1976.**

**المادة 55:** حرية التعبير والإجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية.

**المادة 73:** يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية.

#### **الملحق الخامس: المواد المتعلقة بحرية التعبير في الدستور المعدل 1996.**

**المادة 41:** حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والإجتماع، مضمونة للمواطن.

**المادة 42:** حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

وفي ظل احترام أحكام الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبيزة في الفقرة السابقة.

يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.

ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

## الملحق السادس: المواد المتعلقة بحق الإعلام في قانون الإعلام رقم 82-01.

المادة الثانية: الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين.

تعمل الدولة على توفير إعلام كامل موضوعي.

المادة الثالثة: يمارس حق الإعلام بكل حرية، ضمن نطاق الإختيارات الأيديولوجية للبلاد،

والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني، مع قراءة

الأحكام التي يتضمنها الدستور وخاصة في مادتيه 55 و73.

## الملحق السابع: المواد المتعلقة بحق الإعلام في قانون الإعلام رقم 90-07.

المادة الثانية: الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية،

على الوقائع والآراء التي تهتم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في

الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد: 35، 36، 39،

40 من الدستور.

المادة الثالثة: يمارس حق الإعلام حرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات

السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

## الملحق الثامن: المواد المتعلقة بحق الأحزاب في إنشاء نشرية: قانون 89-11.

المادة 21: يمكن لأية جمعية ذات طابع سياسي تتمتع بالشخصية المعنوية أن تصدر نشرة أو

عدة نشرات دورية على أن تكون النشرة الرئيسية باللغة العربية مع احترام القوانين المعمول

بها.

## الملحق التاسع: جداول إحصائية، رسوم بيانية.

الجدول رقم 02: مبررات الموقف أو التقييم الغالب ( في الجدول رقم 01 ).

النسبة %	التكرارات	المبررات	الرقم
29,50	18	تعدد، نوعية وتطور في الإعلام الوطني	01
22,95	14	معالجة المواضيع الهادفة والإطلاع على أوضاع البلاد	02
14,75	09	النقد، الموضوعية والدقة	03
16,39	10	ظهورها كتعبير عن ديموقراطية الرأي	04
04,91	03	المساهمة في التحول إلى الديموقراطية	05
06,55	04	التعريف بمجريات الأحداث في العالم	06
01,63	01	تشجيع المعارضة السياسية	07
03,27	02	توعية وتكوين القارئ	08
100	61	المجموع:	

**الجدول رقم 17: مدى ارتباط القراءة بتناول الصحيفة للقضايا الوطنية.**

النسبة %	التكرارات	مدى الارتباط	الترتيب
47,66	51,00	نعم	أ
27,10	29,00	لا	ب
16,82	18,00	نسبيا	ج
08,41	09,00	بدون إجابة	د

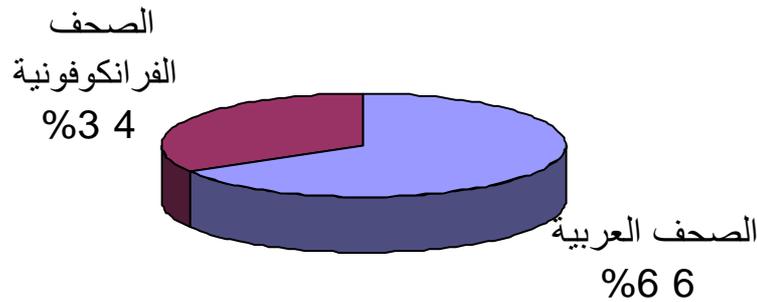
100	107	المجموع:	
-----	-----	----------	--

الجدول (ب): التعريف الإحصائي للعينة المبحوثة.

المجموع	علوم الحضارة	الفلسفة	العلوم السياسية	علوم الإعلام و الاتصال	علم النفس	علم الإجتماع	القسم	الوظيفة
								الدرجة
08	00	02	00	01	04	01	أستاذ تعليم عالي	الوظيفة الجامعية
12	01	04	01	00	04	02	أستاذ محاضر	
78	07	08	03	07	27	26	أستاذ مساعد مكلف بالدروس	
05	00	02	00	00	02	01	مساعد	
04	00	01	00	00	01	02	إطار إداري (*)	
107	08	17	04	08	38	32	المجموع:	
15	00	04	00	01	04	06	دكتوراه دولة	
18	03	04	01	00	06	04	دكتوراه الطور الثالث	
74	05	09	03	07	28	22	ماجستير	
107	08	17	04	08	38	32	المجموع	

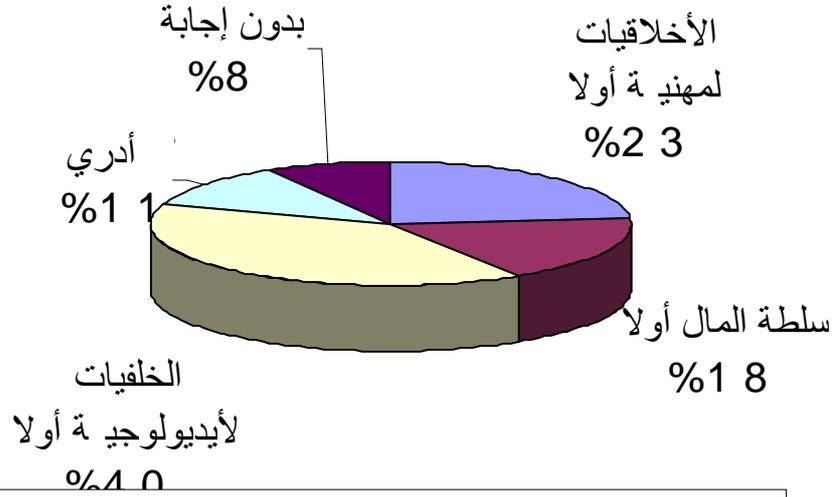
(\*) هؤلاء أساتذة مكلفون بالدروس يشغلون مناصب إدارية وبيداغوجية.

توزيع المقروئية على المبحوثين



الصحف العربية ■ الصحف الفرانكوفونية ■

## مصدر الخطاب في الصحافة الجزائرية المستقلة



- الأخلاقيات لمهنية أولاً
- سلطة المال أولاً
- أدري لا
- الخلفيات لأيديولوجية أولاً
- بدون إجابة